

الأزمة العالمية للغذاء

تأليف: المهندس سيد أحمد مرعى

ترجمة: د. فتحى محمد عبد التواب





كتاب الساعة

الأزمة العالمية للغذاء

تأليف: المهندس سيد أحمد مرعى

رئيس مجلس الشعب المصرى
ورئيس مجلس الغذاء العالمى

ترجمة: د. فتحى محمد عبد التواب

كلية الزراعة - جامعة عين شمس



الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٧٧



الأزمة العالمية للغذاء

● الأزمة

● المشاكل والحلول : العالم العربى

● الموقف العالمى

« لقد عرف الناس الجوع وكيفية استعمال الغذاء منذ اليوم الأول الذى تفتحت فيه عيونهم على الدنيا » ٠

جيوفانى باتيستاسينى
(بولونيا ١٦٠٢)

محتويات الكتاب

مقدمة

لقد أصبح من الحقائق المسلم بها القول بأن العالم يصغر يوما بعد يوم • كما أنه من الصحيح أن نقول بأن منجزات الانسان ومؤسساته تنمو كل يوم • وكذلك تنمو وتكبر مشاكله •

ومنذ خمسين سنة كانت الدولة التى يبلغ تعداد سكانها ثلاثين مليون نسمة تعد دولة كبيرة ، وتلك التى تبلغ المساحة المنزرعة بها مليون فدان تعتبر دولة منتجة والدولة التى بها مائة مصنع كانت تعتبر متقدمة والدولة التى بها جامعة أو اثنتان كانت تعد دولة عالية الثقافة ، كما كانت الدولة التى تصل ثروتها القومية الكلية الى ألف مليون دولار تعتبر دولة غنية •

وقد تغير كل ذلك الآن • فالدولة التى تمتلك هذه المقومات اليوم قد يصبح ترتيبها المائة بين دول العالم •

ان الحقبة الحالية تتجه أكثر وأكثر ناحية الضخامة • وفى الحقيقة أنها حقبة تتميز بالتفاعل بين المجاميع الكبيرة • ومن الناحية التاريخية نجد أن العامم قد بدأ أولا كعائلة ضد عائلة أخرى ثم قبيلة فى مواجهة قبيلة أخرى ثم مدينة ضد مدينة أخرى ثم دولة ضد دولة أخرى • الا أننا نرى الآن مجموعة من الدول فى مواجهة مجموعة أخرى • وفى عام ١٨٥٠ كانت هناك أربعة مدن فقط يزيد عدد السكان فيها عن مليون نسمة ، وبعد مضى قرن ارتفع الرقم الى ١٤٥ مدينة • واذا استمر هذا النمو فان عدد مثل هذه المدن سيصل الى الضعف فيما لا يزيد عن عشر سنوات • والشىء المهم هنا هو أن هذا التغيير ليس فقط تغيرا فى الشكل ولكنه يشمل أيضا تغيرا فى السلوك ومستوى الحياة وفى درجة القوة •

ولهذه الأسباب فانه لم يعد مناسبا تقسيم الناس على أساس الجنس والدولة أو الأصل فقط ولكن التقسيم يجب أن يكون مبنيا على أساس أين يقفون بالنسبة لطريقة الحياة فى هذه الحقبة أى الحياة فى القرن العشرين وربما الحياة فى القرن الحادى والعشرين •

ان الانتماء الى القرن العشرين يقتضى التنمية والتعليم والعلم والتكنولوجيا والتصنيع والوحدة • ومنذ خمسمائة عام مضت وجدت الوحدة فقط بين أناس يدينون بدين واحد أو من أصل واحد • وبعد ذلك كان أساس الوحدة هدفا مشتركا ثم تحول الى مبدأ سياسى أو ايديولوجية مشتركة • الا أن الوحدة التى نراها الآن قد تحققت من أجل منافع متبادلة ، ان المنفعة المتبادلة بغرض التقدم والحفاظ على الرخاء قد أدت الى الوحدة بين فرنسا وألمانيابعد تاريخ حديث مملوء باراقة الدماء بينهما ، كما ان مبدأ المنفعة المتبادلة هو الذى يدفع الولايات المتحدة الأمريكية لاقامة مصانع فى الاتحاد السوفيتى بعد سنوات من الاختلافات الناتجة من الحرب الايديولوجية بينهما •

الا أنه لا يجب أن تؤخذ هذه التغيرات على اعتبار أن أعداء الأمس قد أصبحوا فجأة أصدقاء اليوم · بالقطع لا ولكن ذلك يعنى أن هناك رابطة بسيطة وسهلة تربط الدول ببعضها · ان ذلك يشبه أن يقول الواحد للآخر « نحن فردان نعيش فى هذا العالم وأنت تمتلك منزلك وأنا لى منزلى ولك شئونك ولى شئونى وأنت لديك مائة هدف وكذلك الحال بالنسبة لى · دعنا نأخذ أحد هذه الأهداف لنعمل معا على تحقيقها · وقد يكون هذا الهدف عبارة عن انتـــاج نوع معين من الطائرات أو تحسين فى عمليات الطباعة · وكل واحد منا عنده القدرة على تحقيق هذا الهدف فى حوالى عشر سنوات ، ولكن تعاوننا معـا سيؤدى الى خفضها الى سنة واحدة ، ويعتبر ذلك تصويرا مبسـطا للطريقة التى تبدأ بها الدول المتقدمة مشاريعها الاقتصادية المشتركة· انها طريقة تهدف الى التوصل الى نتائج وليس لخلق الاختلافات · لا شك أن الاختلافات ستستمر الا أن الانجازات ستقلل كثيرا من الاختلافات ·

ومن السهل اذن أن نرى كيف يمكن للعالم اليوم أن يتغلب على مشاكله الاقتصادية وأن يستمر فى التقدم · الا أنه بالرغم من كل الانجازات فاننا نجد أنفسنا فجأة نواجه مشـــكلة قديمة قدم الانسانية نفسها ولكنها نمت الى حجم هائل : تلك هى مشكلة الجوع· ففى خلال الأعوام القليلة الماضية ماتت ألوف لا حصر لها من البشر نتيجة لسوء التغذية وتهدد المجاعات الملايين الآن · كما كانت حياة الفقر المدقع نصيب أعداد أكبر · ان خطر المجاعة ينمو مع نمو التقدم وبمعدل رهيب · هل يمكن لنا أن نقول بأن العالم الذى استطاع أن يرســـل الانســـان الى القمر والذى استطاع أن يجد علاجا لغالبية الأمراض والذى استطاع أن ينتج ماكينات لحل أكثر المســـائل الرياضية تعقيدا فى ثوان باستطاعته أن يحرم ملايين البشر غـذاء اساسيا يكفيهم للمحافظة على حياتهم فقط ؟

ان ذلك يبدو غير قابل للتصديق ؟ ولكنه في الحقيقة يبدو ممكنا ؟

ذلك هو موضوع هذا الكتاب · انني أعتقد بأن الحلول ممكنة وقد اقترحت ما عساها أن تكون · ولأنني عربي فقد استخدمت العالم العربي لكي اصور بالتفصيل كيف يمكن التوصل الى هذه الحلول · اننا في العالم العربي لدينا مشاكل اقتصادية تعتبر في حد ذاتها أمثلة لما يعترى بقية العالم : فلدينا الدول الغنية والدول الفقيرة ، والأفراد الأغنياء والأفراد الفقراء ، ولدينا الأرض والموارد التي لم نتعلم بعد استغلالها استغلالا كاملا ، ولدينا الأموال التي يساء استخدامها والفقر الذي لم نتمكن من التغلب عليه، ولقد فشلنا في اقامة التعاون والوحدة التي يمكن ان تؤدي الى النجاح الحقيقي ·

وهذا بعينه هو موقف بقية العالم ولا يوجد فرد في حاجة الى الاقتناع بأن هذا الوضع لا يحتمل · فكلنا نعرف ذلك ولكن ما يجب علينا عمله الآن هو ايجاد الحل ·

الجـــزء الأول

الأزمـــة

١

الأزمــة

شهدت نهاية الحرب العالمية الثانية ظهور فرع جديد فى علم الاقتصاد وهو اقتصاد النمو . وقد تميزت فتــرة ما بعد الحرب بأزدهار لنظريات النمو وتحليلات لمحددات النمو . كمـــا برزت تساؤلات عن الأسباب التى جعلت الدول الصناعية تصل الى التوظيف الكامل (١). وانعدام البطالة منذ الحرب .

ويمثل ذلك ابتعادا كبيرا عن الاقتصاد الكلاسيكى بل حتى عن اقتصاد كينز الذى يعد اقتصادا حديثا . وقد قام الاقتصاديون من بعده بمحاولات لتطوير نظريات كينز القصيرة الأجل وتحويلها الى نظريات نمو بعيدة المدى فى الدول المتقدمة. وقد نشأ فى نفس الوقت فرع جديد للاقتصاد يهتم أكثر بالدول الفقيرة الا وهواقتصاد التنمية. وقد ظهرت كتب عديدة لمؤلفين مختلفين منذ بداية الخمسينات . وقد حاولت هذه الكتب تحديد بعض الخصائص المميزة لما أطلق عليها فى

ذلك الوقت الدول غير المتقدمة (٢) وقد حاول بعض المؤلفين تطبيق نظريات النمو السائدة فى ذلك الوقت على تلك الدول فى حين اهتم البعض الآخر باقتراح الحلول لبعض المعضلات الأساسية مثل تذبذب حجم الصادرات ونقص رءوس الأموال والضغط السكانى ٠٠ الى آخره ٠ وقد تركز الاهتمام بالتدريج على المؤسسات الاقتصـــادية الاجتماعية وسواء هذا أو ذاك فان المهم هو أنه حدث تركيز على قضية النمو ٠ وقد تمتعت اقتصاديات الدول المتقدمة بدرجة لا بأس بها من الاستقرار النقدى وثبات الأسعار والنمو حتى بداية هذه الحقبة٠

وقد أدى ذلك الانتعاش الى ظهور بعض المؤلفـــات فى تاريخ الاقتصاد تشير الى امكانية تجنب تكرار حدوث الكساد الطويل الذى وقع فى القرن التاسع عشر وذلك باستخدام الطرق الاقتصـــادية الحديثة ٠ وقد قيل نفس الشىء عن التضخم الحاد الذى حدث فى ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى والكساد العظيم الذى شــــهدته الثلاثينيات وقد تكهنت هذه المؤلفات بأنه يمكن من خلال الأساليب الاقتصادية الحديثة التوصل الى عمالة كاملة دون تذبذب أو تضخم مالى أو كساد اقتصادى ٠ وقد تميزت فترة ما بعد الحرب أيضـا بقفزات كبيرة فى مجال العلم والتكنولوجيا ٠ وتوافرت الاختراعات والمستحدثات التى ساعدت الاقتصاد على الخروج من حالة الركود وانعدام النمو التى طالما توقعها الاقتصاديون التقليديون ٠

وقد يكون من الأمور المحيرة فعلا أنه فى عام ١٩٧٣ استيقظ العالم فجأة على مشكلة أو أزمة تعدت آثارها حدود الدول ، وقـــد أطلق عليها بحق أزمة الغذاء العالمية ٠ وقد تبدو قضية الغذاء بسيطة وعادية فى عصر العلم والتكنولوجيا والاختراعات وأن حلها يبدو بالقطع أسهل بكثير من غيرها من القضايا وبعبارة أخرى فقد بدا أن ما حذر به العالم المتشائم مالثيوس (٣) عن خطر ازدياد النمـــو

السكاني بحيث يتخطى الموارد الغذائية المتاحة ليس له ما يبرره في عالمنا المعاصر . الا أنه على الرغم من صعوبة التصديق فان أزمة الغذاء لا تزال ماثلة بيننا .

وقبل أن أدخل في أسباب هذه الازمة فانني سأحاول أولا تحديد أبعادها .

لقد أظهرت الاحصاءات التي أعدت لمؤتمر الغذاء العالمي أنه يوجد في الدول النامية حوالي ٤٦٠ مليون نسمة ، نصفهم تقريبا من الأطفال . يعانون من قلة الغذاء ، وقد أخذت تعبيرات مثل سوء التغذية أو قلة الغذاء أو حتى المجاعة معان مختلفة ومبهمة في ذهن رجل الشارع على أنه ليس من السهل اعطاء صورة دقيقة للموقف ويعطي الجدول رقم ١ مؤشرات عامة للمصادر الغذائية للطاقة الحرارية والبروتين في الأقطار المعنية .

وقد استنبطت هذه الأرقام بالاستعانة بالتقرير المشترك لخبراء منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بروما عام ١٩٧٣ . ويجب ألا يغيب عن فطنة القارىء أنه على الرغم من التقدم في تعريف وتقييم سوء التغذية فانه مازالت هناك بعض العوامل التي لا تظهرها الاحصائيات . فعلى سبيل المثال لو اعتبرنا أن وجبة ما تعد كافية بالنسبة لمحتواها من البروتين الا أن الكمية الفعلية من الغذاء المأكول تمد الجسم بكمية من الطاقة أقل من احتياجاته فانه سيترتب على ذلك أن جزءا من البروتين سوف يوجه لاستخدامه كمصدر للطاقة وبالتالي لن يستخدم بكامله لتغطية وظائف البروتين الأساسية وبالاضافة ألى ذلك فان هذه البيانات عبارة عن متوسطات على مستوى الدولة كلها ومما يزيد من حدة المشكلة التوزيع غير المتكافىء للموارد المتاحة .

وعلى الرغم من كل هذه التحفظات الا أن الصورة ما زالت قاتمة

حيث تكون الدول النامية ثلثى سكان العالم وتعتمد بشكل متزايد على الاستيراد لســـد احتياجاتها • ويعتبر ذلك الاعتماد المتزايد على الغذاء المستورد (ومعظمه على شكل حبوب) بمثابة ظاهرة جديدة •

ففي اواخر الثلاثينات كانت أمريكا اللاتينية وأوربا الشرقية والاتحاد السوفيتى وأفريقيا وآسيا واستراليا ونيوزيلندا كلها دولا مصدرة للحبوب بينما كانت أوربا الغربية المستورد الرئيسى (٢٤.٠ مليون طن مترى فى المتوسط) • بينما لم تزد صادرات أمريكا الشمالية في ذلك الوقت عن ٥ مليون طن • وقد تغيرت الصورة الآن بشكل حاد • ففى عام ١٩٧٥ وصلت صادرات أمريكا الشمالية الى أكثر من ٩٠ مليون طن مترى وأصبحت صادرات استراليا ونيوزيلندا حوالى ٨ مليون طن بينما لم يبق من الدول النـامية غير الأرجنتين وبيرو والمكسيك وتايلاند التى مازالت تعد دولا مصدرة للحبوب •

ان اعتماد الدول النامية على الواردات له عواقب وخيمة من جانبين حرجين على الأقل الأول : أن يصبح الأمن الغذائى لهذه الدول معتمدا بشدة على انتاجه فى الدول القليلة المنتجة للغذاء وعلى كمية المخزون منه لديها • والثـــانى : ان الواردات تمثل عبئا ثقيلا على ميزان المدفوعات لهذه الدول وبالتالى فان له آثارا بعيدة المدى على عملية التنمية بصفة عامة •

وعلى سبيل المثال فقد ارتفعت قيمة الواردات للدول النامية من الحبوب من ٤ آلاف مليون دولار عام ١٩٧٢/١٩٧٣ الى ما يقدر بحوالى ٩ آلاف مليون دولار عام ١٩٧٣/١٩٧٤ كنتيجة لارتفـــاع أسعار المواد الغذائية •

ان ذلك يدعو على الفور الى دراسة معدلات الأداء فى الدول النامية (٤) بالنسبة لانتاج الغذاء فقـد زاد بنسبة ١ر٣٪ فى الحقبة

جدول رقم (١)

تعداد السكان والعرض والطلب على الغذاء فى دول العالم

الدولة	تعداد السكان	إنتاج الغذاء	الطلب على الغذاء (١، ٢، ٣)	مقدار الطاقة	٣٠٤ العرض	٣٠٤ مقدار البروتين
	النسبة المئوية لمعدل النمو فى السنة			سعر حرارى للفرد فى اليوم	٪ من الاحتياجات	بالجرام للفرد فى اليوم
الدول المتقدمة						
البانيا	٢ر٨	٣ر٦	٤ر٦	٢٣٩٠	٩٩	٧٤
استراليا	٢ر١	٣ر٧	٢ر٤	٣٢٨٠	١٢٣	١٠٨
النمسا	٠ر٤	٢ر٥	١ر١	٣٣١٠	١٢٦	٩٠
بلجيكا — لوكسمبرج	٠ر٦	٢ر١	١ر٢	٣٣٨٠	١٢٨	٩٥
بلغاريا	٠ر٨	٤ر٣	٢ر٧	٣٢٩٠	١٣٢	١٠٠
كندا	٢ر٢	٢ر٢	٢ر٥	٣١٨٠	١٢٩	١٠١
تشيكوسلوفاكيا	٠ر٩	١ر٨	١ر٩	٣١٨٠	١٢٩	٩٤
الدانمارك	٠ر٧	١ر٦	١ر٣	٣٢٤٠	١٢٠	٩٣
فنلندا	٠ر٨	٢ر٤	١ر١	٣٠٥٠	١١٣	٩٣
فرنسا	١ر٠	٣ر٠	٢ر٠	٣٢١٠	١٢٧	١٠٥
المانيا الديمقراطية	٠ر٣	١ر٦	٠ر٨	٣٢٩٠	١٢٦	٨٧
المانيا الاتحادية	١ر٠	٢ر٥	١ر٩	٣٢٢٠	١٢١	٨٩
اليونان	٠ر٨	٤ر٠	٢ر٣	٣١٩٠	١٢٨	١١٣
المجر	٠ر٥	٣ر٠	١ر٩	٣٢٨٠	١٢٥	١٠٠

تابع جدول رقم (١) :

الدولة	تعداد السكان	إنتاج الغذاء	الطلب على الغذاء ١، ٢، ٣	مقدار الطاقة	٣، ٤ العرض	٣، ٤ مقدار البروتين
	النسبة المئوية لمعدل النمو فى السنة			سعر حرارى للفرد فى اليوم	٪ من الاحتياجات	بالجرام للفرد فى اليوم
إيرلندا	٠ر١	١ر٧	٠ر٣	٣٤١٠	١٣٦	١٠٣
إسرائيل	٣ر٤	٧ر٧	٤ر٩	٣٩٦٠	١١٥	٩٣
إيطاليا	٠ر٧	٢ر٩	٢ر٣	٣١٨٠	١٢٦	١٠٠
اليابان	١ر١	٤ر٣	٣ر٧	٢٥١٠	١٠٧	٧٩
مالطة	٠ر١	٣ر٢	١ر٢	٢٨٢٠	١١٤	٨٩
هولندا	١ر٣	٣ر٠	١ر٧	٣٣٢٠	١٢٣	٨٧
نيوزيلندا	٢ر١	٢ر٧	٢ر٠	٣٢٠٠	١٢١	١٠٩
النرويج	٠ر٩	١ر٣	١ر٣	٢٩٦٠	١١٠	٩٠
بولندا	١ر٤	٣ر٠	٢ر٣	٣٢٨٠	١٢٥	١٠١
البرتغال	٠ر٦	١ر٧	٢ر٣	٢٩٠٠	١١٨	٨٥
رومانيا	١ر١	٣ر٢	٢ر٧	٣١٤٠	١١٨	٩٠
جنوب افريقيا	٢ر٤	٣ر٩	٣ر٢	٢٧٤٠	١١٢	٧٨
اسبانيا	٠ر٩	٣ر٤	٣ر٠	٢٦٠٠	١٠٦	٨١
السويد	٠ر٧	٠ر٩	١ر٠	٢٨١٠	١٠٤	٨٦
سويسرا	١ر٥	١ر٧	١ر٩	٣١٩٠	١١٩	٩١
الولايات المتحدة	١ر٥	٢ر٠	١ر٦	٣٣٣٠	١٢٦	١٠٦

تابع جدول رقم (١) :

الدولة	تعداد السكان	إنتاج الغذاء	الطلب على الغذاء ٢، ١ ٣	مقدار الطاقة	٣، ٤ العرض	٣، ٤ مقدار البروتين
	النسبة المئوية لمعدل النمو فى السنة			سعر حراوى للفرد فى اليوم	٪ من الاحتياجات	بالجرام للفرد فى اليوم
الاتحاد السوفيتى	١ر٥	٣ر٩	٣ر٠	٣٢٨٠	١٣١	١٠١
المملكة المتحدة	٠ر٥	٢ر٨	٠ر٧	٣١٩٠	١٢٦	٩٢
يوغسلافيا	١ر٢	٤ر[illegible]	٢ر٤	٣١٩٠	١٢٥	٩٤
الدول النامية :						
أفغانستان	١ر٩	١ر٧	٢ر٢	١٩٧٠	٨١	٥٨
الجزائر	٢ر٤	ر٨—	٣ر٤	١٧٣٠	٧٢	٤٦
انجولا	١ر٨	٢ر٧	٣ر٠	٢٠٠٠	٨٥	٤٢
الارجنتين	١ر٧	١ر٨	٢ر٠	٣٠٦٠	١١٥	١٠٠
بنجلاديش	٣ر٥	١ر٦	—	١٨٤٠	٨٠	٤٠
باربادوس	٠ر٦	ر١—	—	—	—	—
بوليفيا	٢ر٣	ر٥	٢ر٧	١٩٠٠	٧٩	٤٦
بواتسونا	٢ر٠	٢ر٣	—	٢٠٤٠	٨٧	٦٥
البرازيل	٣ر٠	٤ر٤	٤ر٠	٢٦٢٠	١١٠	٦٥
بورما	٢ر٢	٢ر٤	٣ر٣	٢٢١٠	١٠٢	٥٠
بوروندى	٢ر٠	٢ر٤	٢ر٤	٢٠٤٠	٨٨	٦٢

تابع جدول رقم (٩) :

الدولة	تعداد السكان	إنتاج الغذاء	الطلب على الغذاء ١، ٢، ٣	مقدار الطاقة	٣ ، ٤ العرض	٣ : ٤ مقدار البروتين
	النسبة المئوية لمعدل النمو في السنة			سعر حراري للفرد في اليوم	٪ من الاحتياجات	بالجرام للفرد في اليوم
الكاميرون	١ر٨	٣ر٣	٢ر٥	٢٤١٠	١٠٤	٦٤
افريقيا الوسطى	١ر٨	٢ر٨	١ر١	٢٢٠٠	٩٨	٩٤
تشاد	٢ر١	٠ر٩	١ر٢	٢١١٠	٨٩	٧٥
شيلي	٢ر٥	٢ر٢	٣ر٣	٢٦٧٠	١٠٩	٧٧
الصين	١ر٧	٢ر٣	—	٢١٧٠	٩١	٦٠
كولومبيا	٣ر٣	٣ر١	٣ر٩	٢٢٠٠	٩٥	٥١
الكونجو	١ر٩	٢ر٢	٣ر٧	٢٢٦٠	١٠٢	٤٤
كوستاريكا	٣ر٨	٢ر٥	٤ر٨	٢٦١٠	١١٦	٦٦
كوبا	٢ر٢	١ر١	٢ر٠	٢٧٠٠	١١٧	٦٣
قبرص	١ر١	٤ر٥	٢ر٣	٢٦٧٠	١٠٨	٦٦
داهومي	٢ر٣	١ر٥	١ر٠	٢٢٦٠	٩٨	٥٦
جمهورية الدومينيكان	٣ر٣	٢ر٢	٣ر٦	٢١٢٠	٩٤	٤٨
اكوادور	٣ر٣	٤ر٥	٤ر٠	٢٠١٠	٨٨	٤٧
مصر	٢ر٦	٣ر٤	٣ر٨	٢٥٠٠	١٠٠	٦٩

تابع جدول رقم (١)

الدولة	تعداد السكان	إنتاج الغذاء	الطلب على الغذاء ١، ٢، ٣	مقدار الطاقة	٣، ٤ العرض	٣، ٤ مقدار البروتين
	النسبة المئوية لمعدل النمو فى السنة			سعر حراری للفرد فى اليوم	٪ من الاحتياجات	بالجرام للفرد فى اليوم
السلفادور	٣,٠	٣,٦	٤,١	١٩٣٠	٨٤	٥٢
اثيوبيا	١,٨	٢,٣	٣,٠	٢١٦٠	٩٣	٧٢
جابون	٠,٦	٣,٦	٢,٤	٢٢٢٠	٩٥	٥٧
جامبيا	١,٨	٤,٤	—	٢٤٩٠	١٠٤	٦٤
غانا	٢,٩	٣,٩	٣,٢	٢٣٢٠	١٠١	٤٩
جواتيمالا	٣,٠	٤,١	٤,٢	٢٢٣٠	٩٧	٥٩
غينيا	٢,٠	٢,٠	٣,٤	٢٠٢٠	٨٨	٤٥
جوانا	٣,٠	٢,٥	٣,٦	٢٣٩٠	١٠٥	٥٨
هايتى	٢,٣	١,٠	٢,٢	١٧٣٠	٧٧	٣٩
هندوراس	٣,٣	٤,٠	٤,٢	٢١٤٠	٩٤	٥٦
الهنـــد	٢,١	٢,٤	٣,٠	٢٠٧٠	٩٤	٥٢
اندونيسيا	٢,٥	٢,٠	٢,٦	١٧٩٠	٨٣	٣٨
إيران	٢,٨	٣,٣	٥,٤	٢٣٠٠	٩٦	٦٠
العـــراق	٣,٣	٢,٨	٥,٢	٢١٦٠	٩٠	٦٠
ساحل العاج	٢,٢	٤,٩	٢,٦	٢٤٣٠	١٠٥	٥٦

تابع جدول رقم (١)

الدولة	تعداد السكان	إنتاج الغذاء	الطلب على الغذاء ١، ٢، ٣	مقدار الطاقة	٣، ٤ العرض	٣، ٤ مقدار البروتين
	النسبة المئوية لمعدل النمو فى السنة			سعر حرارى للفرد فى اليوم	٪ من الاحتياجات	بالجرام للفرد فى اليوم
جامايكا	١,٩	١,٩	٣,٣	٢٣٦٠	١٠٥	٦٣
الاردن	٣,٢	١,٨	٦,٦	٢٤٣٠	٩٩	٦٥
كينيا	٣,٠	٢,٦	٤,٧	٢٣٦٠	١٠٢	٦٧
جمهورية القمر	٢,٨	٣,٥	٤,٣	٢٤٣٠	١٠٩	٥٥
كوريا الديمقراطية	٢,٧	..	..	٢٢٤٠	٨٩	٧٣
كوريا الجنوبية	٢,٧	٤,٨	٤,٧	٢٥٢٠	١٠٧	٦٨
لاوس	٢,٤	٣,٧	٣,٧	٢١١٠	٩٥	٤٩
لبنـــان	٢,٨	٥,٠	٣,١	٢٢٨٠	٩٢	٦٣
ليسوتو	١,٦	٠,٥	٠,٠	..	..	..
ليبريا	١,٥	١,١	١,٨	٢١٧٠	٩٤	٣٩
ليبيـــا	٣,٦	٥,٣	..	٢٥٧٠	١٠٩	٦٢
مادغشقر	٢,٤	٢,٨	٢,١	٢٥٣٠	١١١	٥٨
الملايو	٢,٥	٤,٧	٣,٧	٢٢١٠	٩٥	٦٣
ماليزيا (غرب)	٣,٠	٥,٢	٤,٣	٢٤٦٠	١١٠	٥٤
مالى	٢,١	١,٦	٤,٣	٢٠٦٠	٨٨	٦٤

تابع جدول رقم (١)

الدولة	تعداد السكان	إنتاج الغذاء	الطلب على الغذاء ١، ٢، ٣	مقدار الطاقة	٣، ٤ العرض	٣، ٤ مقدار البروتين
	النسبة المئوية لمعدل النمو فى السنة			سعر حرارى للفرد فى اليوم	٪ من الاحتياجات	بالجرام للفرد فى اليوم
موريتانيا	٢,٠	٢,٤	٣,٠	١٩٧٠	٨٥	٦٨
موريشوش	٢,٦	١,٣	٣,٠	٢٣٦٠	١٠٤	٤٨
المكسيك	٣,٤	٥,٣	٤,٣	٢٥٨٠	١١١	٦٢
منجوليا	٢,٩	٠٠	٠٠	٢٣٨٠	١٠٦	١٠٦
المغرب	٣,٠	٢,٨	٣,٣	٢٢٢٠	٩٢	٦٢
موزامبيق	١,٧	٢,٧	٣,٢	٢٠٥٠	٨٨	٤١
نيبال	١,٨	٠,١	٢,١	٢٠٨٠	٩٥	٤٩
نيكراجوا	٣,٠	٤,٩	٣,٩	٢٤٥٠	١٠٩	٧١
النيجر	٢,٨	٤,١	٢,٢	٢٠٨٠	٨٩	٧٤
نيجيريا	٢,٤	٢,٠	٣,١	٢٢٧٠	٩٦	٦٣
باكستان	٣,٠	٣,٠	٤,٢	٢١٦٠	٩٣	٥٦
بنما	٣,٢	٤,٣	٤,٨	٢٥٨٠	١١٢	٦١
بوراجوى	٣,١	٢,٦	٣,٤	٢٧٤٠	١١٩	٧٣
بيرو	٢,٩	٢,٩	٣,٩	٢٣٢٠	٩٩	٦٠
الفلبيين	٣,٢	٣,٢	٤,٢	١٩٤٠	٨٦	٤٧

تابع جدول رقم (١)

الدولة	تعداد السكان	إنتاج الغذاء	الطلب على الغذاء ١، ٢، ٣	مقدار الطاقة	٣، ٤ العرض	٣، ٤ مقدار البروتين
	النسبة المئوية لمعدل النمو فى السنة			سعر حرارى للفرد فى اليوم	٪ من الاحتياجات	بالجرام للفرد فى اليوم
روديسيا	٣,٤	٣,٩	٤,١	٢٦٦٠	١١١	٧٦
رواندا	٢,٦	١,٨	١,٩	١٩٦٠	٨٤	٥٨
العربيةالسعودية	٢,٤	٢,٩	٥,٠	٢٢٧٠	٩٤	٦٢
السنجال	٢,٢	٣,٣	١,٢	٢٣٧٠	١٠٠	٦٥
سيراليون	٢,٠	٢,٤	٣,٩	٢٢٨٠	٩٩	٥١
الصومال	٢,٢	١,١	١,٥	١٨٣٠	٧٨	٥٦
سيريلانكا	٢,٥	٣,٦	٣,١	٢١٧٠	٩٨	٤٨
السودان	٢,٩	٤,٣	٣,٩	٢١٦٠	٩٢	٦٣
سورينام	٣,١	—	٤,٠	٢٤٥٠	١٠٩	٥٩
سوريا	٣,٠	١,٨	٤,٦	٢٦٥٠	١٠٧	٧٥
تنزانيا	٢,٤	٣,١	٣,٠	٢٢٦٠	٩٨	٦٣
تايلاند	٣,١	٥,٣	٤,٧	٢٥٦٠	١١٥	٥٦
توجو	٢,٣	٥,٤	٢,٦	٢٣٣٠	١٠١	٥٦
ترنداد وتوباجو	٢,٥	١,٩	٤,٤	٢٣٨٠	٩٨	٦٤
تونس	٢,٩	٠,٨	٤,٣	٢٢٥٠	٩٤	٦٧

تابع جدول رقم (١)

الدولة	تعداد السكان	إنتاج الغذاء	الطلب على الغذاء ١، ٢، ٣	مقدار الطاقة	العرض ٣، ٤	مقدار البروتين ٣، ٤
	النسبة المئوية لمعدل النمو في السنة			سعر حراري للفرد في اليوم	٪ من الاحتياجات	بالجرام للفرد في اليوم
تركيا	٢,٧	٣,٠	٣,٨	٣٢٥٠	١٢٩	٩١
اوغندا	٢ر٤	١ر٨	٣,٢	٢١٣٠	٩١	٦١
فولتا العليا	١ر٨	٤ر٧	١,٢	١٧١٠	٧٢	٥٩
اوراجواى	١ر٣	٠ر٨	١,٢	٢٨٨٠	١٠٨	١٠٠
فينزويلا	٣ر٥	٦ر١	٤,٠	٢٤٣٠	٩٨	٦٣
فيتنام الديمقراطية	٢ر٧	..	..	٢٣٥٠	١١٤	٥٣
جمهورية فيتنام	٢ر٥	٤ر٣	٣,٢	٢٣٥٠	١٠٧	٥٣
الجمهورية اليمنية	٢ر٤	—٢ر٠	٣,٩	٢٠٤٠	٨٤	٦١
جمهورية اليمن الديمقراطية	٢ر٤	١ر٦	—١,٠	٢٠٧٠	٨٦	٥٧
زائير	٢ر٠	٠ر٢	٢ر٣	٢٠٦٠	٩٣	٣٣
زامبيا	٢ر٩	٤ر٣	٤ر٨	٢٥٩٠	١١٢	٦٨

المصدر/: تقيم الموقف الغذائى العالمى : الحاضر والمستقبل •
وثيقة رقم E/CONF ٣/٦٥ مؤتمر الغذاء العالمى •

ملاحظات على جدول رقم (١) :

(١) العنصر الغذائى فى الانتاج النباتى والحيوانى فقط (مستبعدا انتاج الأسماك) •

من ١٩٥٢ ـ ١٩٦٢ وفى الحقبة التالية (١٩٦٢ ـ ١٩٧٢) انخفضت النسبة الى ٢ر٧٪ وهذه المعدلات ليست مزعجة فى حد ذاتها حيث انها مقاربة لمعدلات النمو بالنسبة لانتاج الغذاء فى الدول المتقدمة كما يتبين من الجدول رقم ٢ ٠ الا أنه بينما نجد أن النمو السكانى (٥) فى الدول المتقدمة قد انخفض من متوسط سنوى قدره ٢ر١٪ فى الفترة من ١٩٥٢ ـ ١٩٦٢ الى نسبة ١٪ في الفترة من ١٩٦٢ ـ ١٩٧٢ فان القضية تختلف فى العالم النامى حيث ظل معدل النمو السكانى ثابتا فى كلتا الحقبتين بمتوسط قدره ٤ر٢٪ وكنتيجة لذلك انخفض معدل النمو لانتاج الغذاء للفرد الواحد من متوسط قدره ٧ر٠٪ فى السنة عن الحقبة (١٩٥٢ ـ ١٩٦٢) الى ٣ر٠٪ فى السنة عن الحقبة (١٩٦٢ ـ ١٩٧٢) على أنه يجب ملاحظة أنه من ناحية الطلب على الغذاء يعتبر النمو السكانى أحد العوامل المحددة للطلب بينما يؤثر ارتفاع الدخول كعامل آخر على زيادة الطلب ٠

وطبقا للوثيقة الخاصة بتقييم الموقف الغـــذائى العالمى (٦) الذى أعد لمؤتمر الغذاء العالمى والذى اســـــتخدمت فيه البيانات المستنبطة من مصادر مختلفة فان الزيادة فى انتاج الغذاء كانت أقل من النمو السكانى فى ٣٤ دولة نامية فى الفترة من ١٩٥٢ ـ ١٩٧٢ ٠

واذا أخذنا فى الاعتبار تأثير كل من زيادة السكان وزيادة الدخل

= (٢) محسوبة على أساس النمو السكانى ومتوســـط دخل الفرد . وتقدير مرونة الدخل بالنسبة للقيمة المزرعية للطلب فى نشره منظمة الأغذية والزراعة توقعات السلع ١٩٧٠/١٩٨٠ روما ١٩٧١ ٠

(٣) مجموع الغذاء شاملا الأسماك ٠

(٤) متوسط ١٩٦٩/١٩٧١ ٠

(٥) اتجاه أس ١٩٥٢ ـ ١٩٧٢ ٠

(٦) مستويات معدلة لمتوسط الاحتياجات (الاحتياجات الفسيولوجية زائد ١٠٪ للفاقد على المستوى المنزلى) ٠

(٧) ١٩٦٢/١٩٧٢ ٠

جدول رقم (٢)

معدل النمو فى الانتاج الغذائى بالنسبة للسكان على المستوى العالمى والمناطق الرئيسية للفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٦٢ ، ١٩٦٢ ـ ١٩٧٢ ·

	١٩٥٢ – ١٩٦٢ إنتاج الغذاء			١٩٦٢ – ١٩٧٢ إنتاج الغذاء		
	السكان	المجموع	للفرد	السكان	المجموع	للفرد
			٪ فى السنة			
اقتصاديات السوق المتقدمة (١)	١ر٢	٢ر٥	١ر٣	١ر٠	٢ر٤	١ر٤
أوربا الغربية	٠ر٨	٢ر٩	٢ر١	٠ر٨	٢ر٢	١ر٤
أمريكا الشمالية	١ر٨	١ر٩	٠ر١	١ر٢	٢ز٤	١ر٢
أوكسانيا	٢ر٢	٣ر١	٠ر٩	٢ر٠	٢ر٧	٠ر٧
أوربا الشرقية وروسيا	١ر٥	٤ر٥	٣ر٠	١ز٠	٣ر٥	٢ر٥
جميع الدول المتقدمة	١ر٣	٣ر١	١ر٨	١ر٠٠	٢ر٧	١ر٧
اقتصاديات السوق النامية (٢)	٢ر٤	٣ر١	٠ر٧	٢ر٥	٢ر٧	٠ر٢
أفريقيا	٢ر٢	٢ر٢	—	٢ر٥	٢ر٧	٠ر٢
الشرق الأقصى	٢ر٣	٣ر١	٠ر٨	٢ر٥	٢ر٧	٠ر٢
أمريكا اللاتينية	٢ر٨	٣ر٢	٠ر٤	٢ر٩	٣ر١	٠ر٢
الشرق الأدنى	٢ر٦	٣ر٤	٠ر٨	٢ر٨	٣ر٠	٠ر٢
الدول الآسيوية ذات التخطيط الاقتصادى المركزى	١ر٨	٣ر٢	١ر٤	١ر٩	٢ر٦	٠ر٧
جميع الدول النامية	٢ر٤	٣ر١	٠ر٧	٢ر٤	٢ر٧	٠ر٣
العالم	٢ر٠	٣ر١	١ر١	١ر٩	٢ر٧	٠ر٨

المصدر : تقييم الموقف الغذائى العالمى : الحاضر والمستقبل · وثيقة رقم E/CONF ٦٥/٣ مؤتمر الغذاء العالمى ·

(١) اتجاه معدل النمو فى الانتاج الغذائى ـ ارباح مركبة ·

(٢) تشمل دولا فى مناطق أخرى غير محددة ·

فان الفجوة بين الطلب والعرض تكون ملموسة فى ٥٣ دولة من بين ٨٣ دولة نامية توفرت عنها البيانات (٧) ٠

ويعنى ذلك أنه اذا استمر هذا التناقض فان الفرق المطلق بين العرض والطلب سيرتفع الى حوالى ٨٥ مليون طن مترى بحلول عام ١٩٨٥ مع التحفظ فى التقدير ٠ ويمكننا بالتالى تصور المشاكل الناجمة عن مثل هذا النقص اذ أن الأزمة ليست متعلقة بمنتجات ثانوية يمكن تاجيلها أو حتى الاستغناء عنها ولكنها تمس الغذاء ٠ وعلى العكس من بعض السلع الأخرى فان الغذاء سلعة لا يمكن تأجيلها ٠

وعلى الرغم من أن هذه الأزمة لم تقع بالفعل بعد ، الا أن مؤشراتها موجودة بالفعل ٠ ولقد كانت المشكلة منذ فترة ليست بالبعيدة هى فى كيفية التخلص من فائض المواد الغذائية المتراكم ٠ وفى بداية الستينات كان لدى منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة برامج وخطط للتخلص من فائض الأغذية ٠ وفى تلك السنين دفعت الحكومة الأمريكية ملايين الدولارات للمزارعين لكى يتركوا أراضيهم بورا ٠

ولم يدر بخلد أحد فى ذلك الوقت أنه فى خلال حقبة من الزمن سيصل احتياطى الغذاء الى المستوى الحالى المنخفض بشكل حاد وخطير ٠ فقد وصل مخزون القمح للدول الرئيسية المصدرة له فى منتصف عام ١٩٧٣ الى أدنى مستوى له منذ عشرين عاما ٠

ولم تعد مخاطر المجاعة فى كثير من الدول النامية شيئا محتمل الحدوث ولكنها أصبحت موجودة بالفعل فى الوقت الحاضر ففى هذه اللحظة بالذات يجثم خطر المجاعة على الساحل الغربى الأفريقى حيث ظل خمسة وعشرون مليون مزارع فى انتظار سقوط الأمطار الموسمية التى تعتبر أساس معيشتهم وذلك على مدى ست سنوات بدون جدوى

اذ عندما بخلت عليهم السماء بالأمطار فى أول موسم انتظروا للموسم الثانى ثم الثالث والرابع والخامس وهكذا خلال ست سنوات متتالية لم يسقط من المطر الا النزر اليسير · وحيث انهم بالضرورة كانوا قد استهلكوا البذور والحيوانات فى تلك المدة فانه لم يعد باستطاعة هؤلاء الناس أن يقوموا بزراعة الأرض مرة أخرى أو يربوا الحيوانات وكنتيجة لذلك تحولت هذه المناطق الاستوائية المســتوية والتى اشتهرت فى وقت ما بأنها مهد أقوى المحاربين والفرسان الأفارقة الى أراض قاحلة مهجورة بعد أن فقد مالا يقل عن مائة ألف نسمة حياتهم طبقا لما ورد فى مجلة تايم ·

بينما أقيمت فى دول أخرى مئات من المخيمات بغرض ايواء اللاجئين من مناطق الجفاف ويعيش فى هذه المخيمات مئات الألوف من الناس الذين يتغذون على ثلث كمية الغذاء التى يحتاجها الجسم· وليس من المستغرب فى مثل هذه الحالة من سوء التغذية أن تنتشر الأوبئة بسرعة مزعجة وأن تهدد أمراض مثل التيفود والدوسنتاريا والحصبة وغيرها حياة الغالبية بينما تهدد الكوليرا حياة ١٥ ألف نسمة فى النيجر · وفى تشاد طلب أحد زعماء القبائل عند استقباله لأحد موظفى الأمم المتحدة الذى جاء لتقديم معونات طبية ألا يحضر أية أدوية مرة أخرى على اعتبار أن الموت من مرض الدفتريا يكون أسرع وأقل ايلاما من الموت البطىء بفعل المجاعة ·

وقد جاء فى صحيفة نيويورك تايمز فى عـــددها الصادر فى ٢٤ سبتمبر عام ١٩٧٤ أن أرملة جندى ظلت هائمة من محرقة جثث الى أخرى وهى تتوسل الى المسئولين أن يضعوا جثة طفلها الذى مات جوعا فى كومة حريق لجنازة أى شخص وقد أخذ البوليس أخيرا الجثة ووضعها فى المشرحة ·

وهناك أيضا تقارير عن أمهات فى ماريا براديش قمن ببيع

أطفالهن مقابل الغذاء وعن عائلات فى آسيا يتقاتلون من أجل الحصول على بقايا الحشائش والبذور وجذور النباتات ٠

واذا تحولنا الى دولة أخرى وهى أثيوبيا نجد أن الخطر هناك بالفعل الا أنه لم يكتشف الا فى وقت متأخر ٠ فقد أحدث الجفاف نتائج خطيرة الا أن محافظوا المقاطعات من البيروقراطيين أخفوا أبعاد الكارثة عن الحكومة المركزية حتى لا يفقدوا الحظوة لدى الامبراطور ٠ غير أنه فى ربيع عام ١٩٧٤ ارتفعت حالات الموت جوعا الى الحد الذى لم يعد من الممكن لهؤلاء البيروقراطيين اخفاء الحقائق ٠ وقد كشفت الدراسات التى أجريت بعد ذلك عن وجود مناطق واسعة بها مجاعات نتجت من الجفاف لمدد طويلة ولم يعد ذلك قاصرا فقط على المناطق الشرقية من اثيوبيا وانما امتد الى الجنوب والجنوب الشرقى ٠ وكانت مقاطعتا وامو تيجر من أكثر المناطق تأثرا بصفة خاصة ٠ وقد أضير من المجاعة حوالى مليونين من المزارعين ومربى الماشـية على الأقل كما قتل الآلاف التى لم تحص أعدادهم ٠

وقد أظهرت الدراسات الأولية فى منطقة واحدة من مناطق أثيوبيا أن الخسائر كانت عبارة عن نفوق ٧ ألف بقرة ، ٢٥ ألف رأس غنم ، ٥٠٠ جمل ٠

وتعطى هذه الصورة المحزنة فكرة حية عن مشكلة الغذاء التى يواجهها العالم حاليا ٠ الا أنها لم تعط القصة كاملة ولكنها تشير فقط الى أبعاد الأزمة التى بدأ العالم يتنبه اليها والتى نحاول أن نجد حلولا لها ٠

ويعتمد البحث عن حل على مدى التوفيق أولا فى تشخيص مسببات الخطر جنبا الى جنب مع الخطر نفسه ٠ وهذا هو ما سيتناوله الفصل التالى ٠

٢

المسببات

ان الهدف من هذا الفصل ليس اعطاء تحليل شامل لمسببات أزمة الغذاء ولكن يقصد التركيز على بعض القضايا الرئيسية واستكشاف المسببات فى ثلاث مراحل : المرحلة الحالية وعلى المدى القريب وعلى المدى البعيد . ولو اقتصرت مسببات الأزمة على الأحداث التى جرت فى عام ١٩٧٢ ، ١٩٧٣ لاعتبرت المشكلة مؤقتة ولم يكن هناك ما يدعو لاطلاق تعبير الأزمة عليها لأن مرور الوقت كان كفيلا بحلها الآن . الا أن أزمة الغذاء مازالت قائمة ويمكننى التنبؤ بأنه عند نشر هذا الكتاب فان القارىء ربما يتمنى لو أضيفت صفحات قليلة أخرى لتسجيل مدى خطورة الموقف .

ولقد كان هناك تفاؤلا واسع النطاق فى أواخر الستينات بالنسبة للموقف الغذائى العالمى فقد شهدت الفترة ما بين ١٩٦٧ ـ ١٩٧٠ زيادة مشجعة فى انتاج المحاصيل فى الدول النامية حيث تضافرت الأحوال الجوية الملائمة مع تكنولوجيا « الثورة الخضراء » فى

بعض الدول الرئيسية التى تعانى نقصا غذائيا فى الشرق الأقصى فى الحصول على نتائج مذهلة • ففى هذه المناطق تراوحت الزيادة فى انتاج المواد الغذائية من ٤٪ الى ٦٪ فى كل من الأربع سنوات وقد تمكنت الهند من توفير مخزون من الحبوب مقداره ٩ر٥ مليون طن بحلول منتصف عام ١٩٧٢ وهو معدل لم يسبق له مثيل في الهند• وعلى الرغم من أن عام ١٩٧١ تميز بسوء الأحوال الجوية التى سادت الدول النامية الا أن الانتاج الكلى لهذه الدول سجل زيادة طفيفة • كما كان عام ١٩٧٢ أيضا غير مناسب زراعيا فى كل من الدول النامية والمتقدمة (٨) مما أدى الى انخفاض انتاج الغذاء كما تبين الأرقام التالية :

جدول رقم ٣ الانتاج الكلى للغذاء

	٦٥/١٩٦١	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣
الدول المتقدمة	١٠٠	١١٨	١٢١	١٢٧	١٢٦	١٣٤
الدول النامية	١٠٠	١١٨	١٢٣	١٢٥	١٢٥	١٢٩

المصدر : منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة •

وبينما نجد أن الرقم القياسى للانتاج فى الدول النامية هو ١٢٥ لعام ١٩٧٢ (وهو نفس الرقم لعام ١٩٧١) فان هذا الرقم بالطبع يمثل متوسطا متوازنا لجميع المناطق • الا أنه تجدر الاشارة الى أن الانتاج الكلى في انخفض فى الشرق الأقصى وفي البلدان الآسيوية ذات التخطيط المركزى فى الاقتصاد وفى نفس الوقت نجد أن الانتاج قد ارتفع فى منطقة الشرق الأدنى • وقد تحسن الموقف في عام ١٩٧٣• وعلى الرغم من ذلك فانه على أساس نصيب الفرد من الغذاء نجد أن انتاج العالم من الغذاء قد انخفض فى مناطق رئيسية كثيرة • وفى

كثير من الأقطار قد انخفض الانتاج انخفاضا حادا مما أدى الى نتائج خطيرة • وكان هذا أشد وقعا بصفة خاصة في الدول الست الساحلية لغرب أفريقيا وهي : تشاد ومالي وموريتانيا والنيجر والسنجال وفولتا العليا • وقد امتد الجفاف الذى أضر بهذه المناطق ليشمل شمال نيجيريا وشمال الكاميرون وأجزاء من كينيا وتنزانيا •

وقد بدأ بعض خبراء الأرصاد الجوية فى التساؤل عما اذا كان العالم يمر بتغيرات فى الطقس (٩) بحيث يمكن على أساسها ايجاد تفسير لهذه الظواهر وغيرها مثل الأمطار الغزيرة والفيضانات الجارفة فى بعض أجزاء من الولايات المتحدة الأمريكية والفيليبين وحدوث شتاء دافىء غير عادى فى بعض الدول الأخرى •

ولم يتفق العلماء بعد على ما اذا كانت هذه التغيرات التى طرأت حديثا على الحالة الجوية تعتبر مؤشرات لاتجاه جديد فى الطقس أو مجرد انحراف عن الاتجاهات الحالية السائدة • وعلى الرغم من التقدم الملموس فى المعرفة فى هذا المجال الا أنه لا يزال هناك الكثير من الأمور التى نجهلها نتيجة لما هو معروف من أن التغيرات الجوية تحدث نتيجة لعوامل كثيرة متداخلة مثل الطاقة المنبعثة للشمس وميل الأرض ، والفرق فى القدرة على امتصاص الحرارة والاحتفاظ بها بين اليابسة والماء ومقدار غاز ثانى أكسيد الكربون الموجود فى الهواء • كما أن عدم توافر سجلات كافية عن الأحوال الجوية لمدة طويلة (مئات السنين) يحول دون تقييم هذه المتغيرات وعزل كل منها على حدة •

وعلى الرغم من التناقض بين هذه الآراء الا أنه توجد بعض الحقائق التى لا يمكن الاختلاف عليها • فكما ذكر ولتر أور رودرتس أثناء انعقاد مجمع روما عن مشكلة الغذاء العالمية (٢ ـ ٤ نوفمبر ١٩٧٤) فالحقيقة أنه قد حدثت برودة عامة تقرب من ٣ر٠ درجة مئوية منذ عام ١٩٥٠ وذلك فى منتصف المناطق الشمالية من نصف الكرة الشمالى حيث تنمو معظم المحاصيل الغذائية •

كما أن هنـــاك نقطة أخرى وهى أن الفترة ما بين ١٩٢٠ الى ١٩٦٠ قد اتسمت بطقس مناسب بطريقه غير عاديه ومختلفة عن الفترة التى تلت عام ١٩٦٠ أو تلك التى سادت فى الفترة بين ١٨٨٠ الى ١٩٢٠ وهناك عامل هام آخر وهو أن الاختلاف فى الطقس يكون أكبر ما يمكن فى المنـــاطق المتطرفة حيث تكون استجابة المحاصـــيل للطقس عالية • وتقع هذه المناطق فى الأراضى شبه الجافة أو فى أطراف الصحارى مثل المنطقة الساحلية وكذلك فى آسيا حيث كلما تزايد عدد السكان اتسعت الزراعة ويمثل الطقس واحدا من العوامل الكثيرة التى تؤثر على انتاج الغذاء ، وهناك عامل آخر وهو تكاليف الانتاج الزراعى • وسوف أبدأ بالتركيز على المخصبات الكيماوية (الأسمدة) والتى تمثل عنصرا رئيسيا فى زيادة الانتاج الزراعى • ففى الماضى كان بالاستطاعة الحصول على انتاج غذائى اضافى في كثير من الدول النامية عن طريق زيادة المساحة المنزرعة • الا أنه بعد فترة وخاصة بعد أن قل أو انعدم توفر الاراضى الزراعية فى بعض الدول فقد اتجهت الجهود الى محاولة زيادة الانتاج الزراعى بزيادة انتاجية المحصول من مســـاحة معينة • وقـد قدر أنه فى الستينات كان حوالى ٥٠٪ من الزيادة فى انتاج الحبوب فى الدول النامية مرجعه الى التوسع فى المساحة المزروعة كما يتوقع أن تنخفض هذه النسبة أكثر فى المستقبل • وعلى الرغم من أن المخصبات الكيماوية ليست هى العامل الوحيد الذى يمكن بواسطته زيادة الانتاجية الا أنها تمثل جانبا هاما فى هذ الشأن • ولقد لعب توفر المخصـبات الكيماوية وانخفاض أسعارها فى الستينات دورا ايجابيا فى تحقيق منجزات الثـورة الزراعية وبحلول عام ١٩٧٣ ارتفعت أســعار المخصبات الكيماوية الى ثلاثة أضعاف ما كانت عليه فى عام ١٩٧٠ ، وتعد اقتصاديات صناعة المخصبات الكيماوية معقدة الا أنه يمكن بدافع التبسيط القول بأنه توجد عوامل على جانبى كل من العرض

والطلب ساهمت فى ارتفاع الأسعار • ففى الستينات زاد انتاج المخصبات الكيماوية على أمل حدوث زيادة كبيرة متوقعة فى الطلب. وقد ساعد على التوسع فى هذه الصناعة ونموها حدوث تغيرات تكنولوجية عامة واستحداث طرق نقل متخصصة • الا أن الطلب لم يكن كبيرا لدرجة تسمح باستهلاك كل الكيماويات المنتجة • وقد أدت الزيادة فى القدرة الانتاجية لمصانع المخصبات الكيماوية الى دفع الأسعار نحو الانخفاض • وفى أوائل السبعينات ارتفعت الأسعار مرة أخرى نتيجة لارتفاع حاد فى الطلب • فمثلا حدث توسع كبير فى المساحات المنزرعة فى الولايات المتحدة الأمريكية فى عام ١٩٧٣/١٩٧٤ مما أدى الى زيادة استهلاك المخصبات الكيماوية الأزوتية وقد أدى ارتفاع الأسعار الى خفض مشتروات الدول النامية والتى دفعت فى بعض الأحيان أسعارا خيالية « لصفقات الانقاذ » • وبالاضافة الى الأسعار المرتفعة فقد أضافت ندرة المخصبات الكيماوية عبئا آخر على قدرة الدول النامية على زيادة انتاج الغذاء وخاصة فى الدول الآسيوية التى تتميز بندرة الأرض •

ومن ناحية الطلب فان أهم عنصر فى أزمة الغذاء هو المتغير السكانى • ففى عام ١٩٧٤ قدر العدد الكلى لسكان العالم بحوالى ٣٩٠٠ مليون نسمة أى بزيادة قدرها ١١٠٠ مليون نسمة عن عام ١٩٥٧ • ويزداد عدد سكان العالم بمعدل سنوى قدره حوالى ٧٠ مليون نسمة أى ضعف معدل الزيادة لعام ١٩٥٠ • وبحلول سنة ٢٠٠٠ أى بعد حوالى ٢٥ سنة من الآن فانه ينتظر أن يصل عدد سكان العالم الى حوالى ما بين ٧٠٠٠ مليون الى ٨٠٠٠ مليون نسمة.

وكما سبق توضيحه فى الفصل السابق فقد نجحت الدول النامية فى انتاج غذائها الا أنها لم تتمكن من كبح جماح النمو السكانى المتصاعد • وفى الحقيقة فانه يبدو أن معدل النمو السكانى فى حد

ذاته آخذ فى الارتفاع وهو أشد ما يكون ارتفاعا فى أمريكا اللاتينية يليها فى ذلك الشرق الأدنى ثم الشرق الأقصى وأفريقيا •

وقد كان للتفاوت بين معدل النمو السكانى فى الدول المتقدمة (حوالى ١ر١٪ فى السنة) وقرينه فى الدول النامية (حوالى ٤ر٢٪ فى السنة) آثار ملموسة على الطلب على الغذاء وكذلك على عملية التنمية كلها • ويعيش ثلثا سكان العالم حاليا فى الدول النامية • واذا استمرت هذه الاتجاهات المتفاوتة فى معدلات النمو فان ثلاثة أرباع سكان العالم سيتواجدون فى الدول النامية بحلول عام ١٩٨٥• ان ما يخبرنا به علماء الاحصاء السكانى عن رياضيات السكان ليبعث على الانزعاج • وليس هناك ما يدعو الى أن نقف بالتكهنات عند عام ١٩٨٥ أو حتى عام ٢٠٠٠ حتى لا يعطى ذلك انطباعا بأن كل شىء سينتهى عند ذلك • فمثلا قد يصل عدد سكان العالم فى سنة ٢٠٢٥ الى الرقم المخيف ١٠ بليون نسمة • وبديهى أننا اذا اقتصر همنا على تتبع هذه التكهنات بدون أن نفعل شيئا للتخفيف من مشكلة الغذاء فقد يتحقق الاحتمال المريع بأن يموت مليون طفل كل شهر •

وبغض النظر عن طريقة مالثيوس فى التحليل فانه يوجد اعتبارات أخرى معقدة فيما يختص بالسكان • فالتركيب السكانى مهم • وعلى سبيل المثال لو أخذنا حالة الهند وطبقا للبيانات التى نشرت فى أكتوبر عام ١٩٧١ فان حوالى ٤٥٪ من المجتمع الهندى الحالى تقل أعمارهم عن ١٥ سنة بينما ١٥٪ فقط تزيد أعمارهم عن ٥٠ سنة ويشير المعهد الدولى للدراسات السكانية فى بومباى بأن فترة الخصوبة الجنسية للفرد الهندى تقع بين عمر ١٥ ، ٤٤ سنة • ويدل كل ذلك على أنه فى خلال الحقبة القادمة عندما تصل أعداد ملموسة من نسبة ٤٥٪ الى عمر التناسل فانه من المحتمل أن ينمو المجتمع بمعدل أسرع مما كان عليه فى الحقبة الماضية •

وتحتل مشكلة السكان مكان الصدارة فى مشـــكلة الغذاء العالمية • حقيقة أن انتاج الغذاء فى الدول النامية كان كبيرا ، وقد انخفضت نسبة الأفراد التى تعانى من قلة الغذاء فى كثير من الدول ولكننا عندما نتحدث عن الجوع وسوء التغذية فان النسب لا يكون لها معنى • فان العدد المطلق للأفراد الجائعين قد زاد •

وباختصار فان المشكلة السكانية متشابكة بشدة مع مشكلة الغذاء • وربما يكون من المفيد أن نلمس أن هذا ينطبق ليس فقط على الطلب (تغذية أفواه أكثر) ولكن أيضا على العرض وسوف يتزايد الاحساس بذلك عندما يدفع النمو السكانى بالانتاج الغذائى نحو أراض هامشية ، والأسوأ من ذلك فان الأراضى المُنتجة للغذاء حاليا قد تتدهور كما بدأ فى الحدوث بالفعل فى المنـــاطق التى اجتثت فيها الغابات فى سفوح جبال الهيمالايا مما أدى الى زيادة الفيضانات •

ومما تجدر الاشارة اليه أنه من ناحية الطلب فقد أدى ارتفاع الدخول فى الدول المتقدمة الى زيادة فى استهلاك اللحوم وساهم بطريقة غير مباشرة فى ارتفاع أسعار الحبوب • ويعود السبب فى ذلك الى زيادة استعمال الحبوب لتغذية الماشية • والطلب على الغذاء عديم المرونة بالنســـبة للسعر (١٠) وأنه من الواضح بالتالى أنه اذا لم يتماش العرض مع الطلب فان الأسعار تتجه الى الارتفاع بسرعة • ومما يستحق الملاحظة أننا عندما نتكلم عن مرونة السعر فاننا نفترض أن بقية المتغيرات ثابتة مثل الدخول • فاذاماارتفعت الدخول فان ذلك سيحدث تغيرا فى منحنى الطلب ناحية اليمين • وفى المثـــال الذى سبق ذكره عن الزيادة فى استهلاك اللحوم عندما تســـتخدم حبوب أكثر فى تغذية الماشية فانه يمكن القول بأنه بزيادة استهلاك اللحوم فان زيادة الدخول قد أدت بطريقة غير مباشرة الى زيادة الطلب على الحبوب •

جدول رقم (٤)

التغيرات الحادثة فى أسعار التصدير لبعض السلع الزراعية المختارة .

	القمح	الأرز	الذرة الشامية
	أمريكى رقم ٢ شتوى صلب — عادى تسليم الخليج	تايلاندى أبيض ٥ ٪ تسليم بانكوك	صفراء رقم ٢ تسليم الخليج
	دولار أمريكى للطن المترى		
١٩٧١	٦٢	١٢٩	٥٨
١٩٧٢	٧٠	١٥١	٥٦
١٩٧٣	١٣٩	٣٦٨	٩٨
١٩٧٢ يناير	٦٠	١٣١	٥١
يونيو	٦٠	١٣٦	٥٣
ديسمبر	١٠٤	١٨٦	٦٩
١٩٧٣ يناير	١٠٨	١٧٩	٧٩
يونيو	١٠٦	٢٠٥	١٠٢
ديسمبر	١٩٩	٥٢١	١١٣
١٩٧٤ يناير	٢١٤	٥٣٨	١٢٢
فبراير	٢٢٠	٥٧٥	١٣١
مارس	١٩١	٦٠٣	١٢٦
ابريل	١٦٢	٦٣٠	١١٤
مايو	١٤٢	٦٢٥	١١٤
يونيو	١٥٦	٥٩٦	١١٧
يوليو	١٦٩	٥١٧	١٣٥

المصدر : نشرة منظمة الأغذية والزراعة . Commodity Review and Outlook

ويمكن اعطاء صورة عن اتجاهات أسعار القمح والأرز والذرة من الجدول رقم ٤ ٠

وكما سبق الذكر فان التجارة تلعب دورا هاما فى الموقف الغذائى ٠ ويعنى هذا أن ابرام صفقات كبيرة بصفة مفاجئة يمكن أن تؤثر تأثيرا بالغا على الأسعار العالمية ومخزون الغذاء ٠ وكمثال لهذا فى عام ١٩٧٣/١٩٧٢ تحول الاتحاد السوفيتى ، وهو عادة ضمن الدول المصدرة للحبوب الى أكبر دولة مستوردة له عندما دخل الأسواق العالمية كمشتر لعشرين مليون طن من القمح وعشرة ملايين من الحبوب (١١) ٠ وفى نفس الوقت حدث اختناق طفيف فى التجارة العالمية للأرز فى عام ١٩٧٢ وكذلك فى ١٩٧٣ نتيجة لندرة المعروض فى الأسواق العالمية بغرض التصدير مما أدى الى زيادة الطلب على محاصيل الحبوب الأخرى ٠ وكانت المحصلة نتيجة لذلك ليس فقط ارتفاع سريع فى الأسعار كنتيجة للعوامل التى تؤثر على جانبى الطلب والعرض ولكنها أدت أيضا الى انخفاض حاد فى المخزون الى أدنى مستوى ٠ والجدول التالى (جدول رقم ٥) يعطى صورة لمخزون الحبوب ٠

جدول رقم (٥) : كميات الحبوب المخزونة فى الدول المصدرة الرئيسية (بملايين الأطنان) ٠

	١٩٧٢/١٩٧١	١٩٧٣/١٩٧٢	١٩٧٤/١٩٧٣
القمح	٤٨ر٨	٢٩ر٠	٢٠ر٧
الحبوب الخشنة	٥٥ر٦	٣٩ر٦	٣١ر٨
الأرز	٩ر١	٦ر٣	٣ر٧

المصدر : نشرة منظمة الأغذية والزراعة Review and outlook ١٩٧٤/٧٣ روما ١٩٧٤

ان المسببات المباشرة لأزمة الغذاء العالمى التى قمت بذكرها فى هذا الفصل تلقى مزيدا من الضوء على حجم المشكلة ومن الواضح أنه اذا أريد زيادة انتاج الغذاء فانه يتحتم حل قضايا كثيرة معقدة • ان موضوع الغذاء يمتاز بصفة الاستعجال بحيث يتعدى أو يجب أن يتعدى كل الحسابات الاقتصادية المجردة • وربما يساور الاقتصـاديين القلق اذا أحسوا أن معدل نمو الدخل للفرد ليس على ما يرام ولكن ربما يكون قد حان الوقت للتركيز على مسـألة نصيب الفرد من الغذاء • وعندما يكون نصيب الفرد من الغذاء فى دولة ما يكفى بالكاد للمحافظة على بقائه فان أى تعثر فى نمو الانتاج الغذائى يعنى فقد الكثير من الأفراد لحياتهم • ولكن حينما يوجد فائض غذائى فقـد ينمو الاقتصاد بسرعة أو ببطء بدون أن يتسبب فى أية خطورة على حياة الأفراد •

وفى ناحية العرض فقد تمتلك دولة ما مقومات التكنولوجيا المتقدمة وأصناف زراعية عالية المحصول بالاضافة الى العناصر الأخرى الأساسية ولكن يبقى هناك دائما ذلك التهديد المستمر ألا وهو الطقس وتقلباته • وكأمثلة حديثة نسوق ما حدث من أمطار غزيرة وفيضانات خطرة فى الغرب الأوسط للولايات المتحدة الأمريكية وكذلك الشتاء الدافىء بطريقة غير عادية فى شرق الولايات المتحدة الأمريكية • وقـد يترتب على هذه التغيرات فى حالة الجو تأثيرات ضارة على نمو وانتاج المحاصيل وبالتالى على الموقف الغذائى العالمى • وقد بدأ العالم فى ادراك أن المشكلة قد أصبحت مشكلة عالمية ذات أبعاد خطيرة • وقد كان لعمليات الانقاذ بشحنات الغذاء التى تمت فى عامى ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ وقعا حسنا • ولكن كما أظهرت الخبرات المكتسبة من هذه العمليات فانه لم يعد يكفى الشحنات المنتظمة للغذاء ولا حتى عمليات الانقاذ بواسطة المنظمات الدولية كحل للأزمة • ولم يعد الأمر قاصرا على مجاعة منعزلة تحدث هنا أو هناك • ولو علمنا على سبيل المثال بأن

نصف سكان الهند يعيشون على الكفاف فانه من المحتم أن ينشأ موقف مخيف لو شهدت الهند نقصا فى أى من المحاصيل الغذائية الرئيسية اذ تصل أعداد الضحايا فى هذه الحالة الى عشرات الملايين .

وقد صرحت رئيسة وزراء سيريلانكا السيدة باندرانيكه مرة « ان نصف مواردنا من العملات الأجنبية يخصص لتغطية الارتفاع فى أسعار الطاقة بينما يخصص النصف الآخر لتغطية الزيادة فى أسعار المخصبات الكيماوية وبالتالى لا يتبقى فى النهاية شىء للتنمية » .

دعونا نذكر بأن ثلثى سكان العالم يعيشون فى الدول النامية . وترتبط مشكلة الغذاء فى نهاية الامر مع الاستقرار السياسى للدولة فقد ادت مشكلة عدم توفر رغيف الخبز الى حدوث انقلابات عسكرية فى النيجر وتايلاند وتهديد عرش الامبراطور هيلاسلاسى فى أثيوبيا (١٢) وينذر بنشوب الحروب الأهلية .

واذا ما أدركنا هذه الحقائق فان البحث عن حل ناجح يعد الخطوة المنطقية الوحيدة . ولن يكون الحل فى هذه المرة على شكل عمليات انقاذية . ولو أن النقص فى الماضى لم يكن يتعدى مئات قليلة من الأطنان الا أنه قد يقفز فى المستقبل الى ١٠٠ مليون طن . وعلى ذلك فلن يعتمد الحل الناجح على « كرم » الدول المتقدمة وعطفها على الدول النامية بالمنح والمساعدات . اذ أنها أصبحت باهظة التكاليف بينما تتجه قيمتها الحقيقية الى الانخفاض . وفى النهاية فان الحل لا يمكن أن يتم على أساس الاتفاقيات الثنائية بين الدول .

٣

الأغنياء والفقراء

تبرز الحقائق دائما سؤالا هاما وهو : هل انتهى عهد الغذاء الرخيص ؟ وحتى أظل متفائلا فاننى يجب أن أستبعد مؤقتا سؤالا آخر وهو : هل ذهب عصر وفرة الغذاء ؟ ان الاجابة على سؤالى الأول هى « بلا » و « نعم » فى نفس الوقت • فاذا اســتمرت الأحداث بالحقائق والأرقام التى سارت عليها فى السنين القليلة الماضية فانه بكل تأكيد يمكن القول بأن عصر الغذاء الرخيص قد ولى وانتهى • ولكن من جهة أخرى لو أن هذه الحقائق بكل ما توحى به من مخاوف وتهديدات قد استرعت انتباه العالم الى الحاجة الماسة للقيام بعمــل سريع وايجابى فان الاجابة فى هذه الحالة تكون « بلا » لقد زادت حدة أزمة الغذاء العالمى بالرغم من الزيادة فى المساحات المزروعة وكذلك بالرغم من زيادة استعمال المخصبات الكيماوية • وحتى عام ١٩٧٣ دفعت الولايات المتحدة لمزارعيها مبــالغ طائلة لكى يتركوا

ملايين الأفدنة بدون زراعة • ولكن على الرغم من سياسة استرخاء العرض فان المشكلة مازالت قائمة •

وربما يكون فى استطاعة الدول المتقدمة التخفيف من حدة المشكلة عن طريق المساهمة فى عدة برامج للمساعدات الانسانية • الا أنه يتعين على الدول النامية ألا تعتمد على هذه البرامج الى الأبد ، لأنها فى النهاية لا تزيد عن كونها مسكنات وليست علاجا • وقد تكون لهذه البرامج أهمية حاليا الا أنه على المدى المتوسط والمدى الطويل فانها ستأخذ قيمة ثانوية •

وتعتبر زيادة أسعار المخصبات الكيماوية عاملا رئيسيا كما أشير الى ذلك فى الفصل السابق وحتى يمكن توجيه تأثيره فى الاتجاه الصحيح فانه من المهم ملاحظة أن الزراعيين متفقون أن مساحة الأراضى الزراعية لم تعد تعنى شيئا فى حد ذاتها • اذ لابد أن نعرف كميات المخصبات الكيماوية المستخدمة • وذلك لأن الانتاجية ليست محصلة للمساحة المزروعة فقط ولكن أيضا للمعاملات الزراعية تأثير كبير فى هذا الصدد • وقد كان بفضل توفر كميات هائلة من المخصبات الكيماوية ان امكن التوصل الى منجزات الثورة الخضراء فى المكسيك والحصول على المحاصيل العالية للقمح فى الهند وأمريكا اللاتينية بالاضافة الى « تحقيق معجزة الأرز » فى جنوب شرق آسيا •

وفى السنتين الماضيتين تسبب الارتفاع الباهظ فى أسعار المخصبات الكيماوية فى اضطراب ميزان المدفوعات فى بعض الدول • وقد كان السعر العالمى للطن من المخصبات الكيماوية ٤٠ دولارا فى عام ١٩٧١ بينما وصل الى ٣٦٠ دولارا عام ١٩٧٤ ان وجد أصلا • ومن سخريه القدر أن المزارع الذى فى امكانه تحمل هذه الزيادة الضخمة فى اسعار المخصبات الكيماوية هو نفسه الذى كانت حاجته اليها أقل وعلى سبيل المثال فان الفرق المطلق فى الأسعار بين

العام الماضي والعام الحالي سيكون حوالي ٤٠٠٠ مليون دولار اضافي يتحملها المزارعون الأمريكيــون ولكن في نفس الوقت فان هؤلاء المزارعين أنفسهم سيجنون أقل فائدة من اســتعمال المخصــبات الكيماوية بالمقارنة بغيرهم اذ أنه لو استعملت نفس كميات المخصبات الكيماوية في الهند أو السودان أو الصومال أو أية دولة أخرى نامية، فان الزيادة النسبية في المحصول ســتكون أعلى • وتفسير ذلك بسيط • فمثلا لو استخدم طن من المخصبات الكيماوية في أراض بكر فان المحصــول قد يصل الى عشرة أطنان من القمح وبعد هذه النقطة الحدية فان العائدات من اضافة كميات أخرى من المخصبات الكيماوية ستتناقص • ان الدول الغنية ، حيث تأخذ الأرض نصيبها كاملا من المخصبات الكيماوية ، هي التي بامكانها شراء هذه المخصبات• والدول النامية وهي التي لا تتحمل ميزانيتها ارتفاع الأسعار هي نفسها التي تعاني أراضيها من نقص في التســميد • ولا تقتصر المشكلة هنا على من سيربح أكثر بقدر ما هي من سيقدر على الدفع أكثر •

واذا تتبعنا الأسباب منطقيا فانه يمكننا تقدير خطورة الازمة بالنسبة للعالم بأكمله وليس فقط بالنسبة للدول النامية • وحتى الدول المنتجة للغذاء • والتي تحصل على مكاسب مالية من وراء نقص المواد الغذائية وما يتبعه من ارتفاع الأسعار تدرك أن اســتفحال الأزمة ، مهما كان مربحا على المدى القصير ، ربما يؤدي الى عواقب وخيمة على المدى الطويل • ولا يمكن التوصل الى الزيادة المطلوبة في انتاج الحبوب للحاق بازدياد عدد السكان الا بزيادة غلة الفدان والتي لا يمكن الحصول عليها الا باضافة المخصبات الكيماوية • ولكن ما هو الحل اذن ؟ وكما أشرنا سابقا فان الاتجاه الصحيح هو الذي لايعتمد بصفة مستمرة على المساعدات ولكنه يبحث في حل المشــكلة من جذورها •

وهنا يبرز التناقض في جذور المشكلة وهو أنه توجد أراض كثيرة يمكن استزراعها الا أن معظمها تقع في دول ليس بامكانها شراء المخصبات الكيماوية أو العناصر الضرورية لكي تصبح منتجة ، وفي الوقت الحالي فان حوالي ٩٣ مليون هكتار فقط من مجموع الأراضي التي يمكن زراعتها وقدرها ٧٤٠ مليون هكتار في الدول النامية هي التي تخضع لنظام الري • وحوالي نصف مساحة الأراضي المروية تحتاج الى استصلاح وتحسين • وعلى ذلك فيمكننا التعرف على عامل رئيسي في الأزمة وهو نقص الأموال اللازمة للتحسين الزراعي في الدول النامية •

لقد دفعت أزمة المخصبات الكيماوية الى جانب أحداث أخرى طبيعية بمشكلة الغذاء الى الساحة العالمية • وقد أعطيت عدة تفسيرات للارتفاع الباهظ في أسعار المخصبات الكيماوية ويعتبر أقلها قبولا ذلك الذي يعزها الى ارتفاع أسعار البترول باعتبار أن المخصبات الرئيسية تأتي من الغازات الطبيعية • ولكن يبدو أن هذا التفسير يفتقر الى أي قوة تسنده • فقد بدأ الارتفاع في أسعار المخصبات والمواد الغذائية قبل ارتفاع أسعار البترول بفترة طويلة وقبل أن تسترعي أزمة الطاقة انتباه العالم بوقت طويل • ويتضح ذلك جيدا في المقاطع التالية المأخوذة من أقوال شاه ايران (١٣) •

« في عام ١٩٤٧ كان السعر المعلن لبرميل البترول في الخليج الفارسي هو ١٧ر٢ دولار • ثم انخفض الى ٧٩ر١ دولار واستمر هذا السعر حتى عام ١٩٦٩ • وعلى ذلك فقد كان هناك ٢٢ سنة من البترول الرخيص الذي جعل من أوربا ما هي عليه من تقدم وجعل من اليابان ما هي عليه من تقدم • ثم قفز سعر القمح بنسبة ٣٠٠٪ وحدث نفس الشيء بالنسبة لأسعار الخضروات كما ارتفع سعر السكر في خلال السنوات الست الماضية الى ١٦ ضعف • وعلى ذلك فقد

كلفنا الخبراء بدراسة السعر الذى يجب أن نضعه للبترول . هل تعلم أنه يوجد حاليا ٧٠٫٠٠٠ مشتق من البترول ؟ وعندما تجف آبارنا فان العالم سيحرم من هذا المنتج النبيل . وسيكلفكم استخلاص الزيت الصخرى أو القار الرملى ٨ دولارات . وعلى ذلك فقد قررت أن نبدأ بسعر أساسى قدره ٧ دولارات على أن يمثل ذلك نصيب الحكومة . وفجأة بدأ الجميع فى الصياح « هراء » !! لماذا لا تستخدمون الفحم والزيت الصخرى لتوليد الكهرباء أو لتدفئة المنازل وتحافظون على هذا البترول الثمين لاستعماله فى الصناعات البتروكيماوية لثلاثمائة سنة قادمة ؟ » والحقيقة التى أراد شاه ايران أن يوصلها الى القارىء الأمريكى بسيطة . فقد كان يقول ما معناه لقد كنتم البادئين برفع أسعار الغذاء الذى تصدرونه الينا وعلى ذلك فقد تعين علينا بالتالى أن نرفع سعر المادة الأساسية التى نصدرها اليكم ألا وهى البترول . لقد أعطيناكم بترولنا بأسعار رخيصة طوال هذه السنوات وكان بامكانكم اشتقاق سبعون ألف منتج ثانوى منه ، وقد استخدمتموه للتوصل الى التقدم الذى أحرزتموه .

لقد جاء علينا الدور الآن ، كدول نامية لاستخدام عائدات البترول لتقدم شعوبنا .

لقد جاءت زيادة أسعار المخصبات الكيماوية كنتيجة لسلسلة من الظواهر المعقدة التى ترجع الى عام ١٩٦٢ . ففى الفترة من ١٩٦٢ـ ١٩٦٧ حدثت زيادة كبيرة فى الطاقة الانتاجية لمصانع المخصبات والتى جاءت كنتيجة لتوقع ارتفاع كبير فى الطلب ومن ناحية العرض فقد شجع انخفاض أسعار الطاقة مع التقدم التكنولوجى الذى ساهم فى خفض تكاليف الانتاج على زيادة الانتاج . ولكن حقيقة ما حدث هو أن الطلب العالمى لم يرتفع الى الحد المتوقع مما أدى بالتالى الى انخفاض الأسعار والتى وصلت فى نهاية الستينات الى حوالى ٥٠٪

من أسعار عام ١٩٦٤ ٠ وعلى الرغم من دعم صناعة المخصبات الكيماوية جزئيا عن طريق زيادة تعاقدات المساعدات للدول النامية ، الا أن اغلاق المصانع القديمة والضعيفة الانتاج قد أديا الى خفض الانتاج بمعدل ١٠٪ في الدول المنتجة للمخصبات الكيماوية ٠ وفى أوائل السبعينات أخذ الطلب فى النمو وبدأ الاحساس بتأثير ذلك على الأسعار فى السوق العالمى فى عام ١٩٧٢ ٠ وقد أعقب ارتفاع الأسعار اقبال أكثر على الشراء توقعا لحدوث نقص مما أدى الى رفع الأسعار أكثر ٠ وقد وصلت الزيادة فى السعر عام ١٩٧٢ الى حوالى ما بين ٣٠ الى ٥٠٪ وبحلول منتصف عام ١٩٧٣ أصبحت الأسعار ضعف ما كانت عليه فى عام ١٩٧١ ٠ وفى الحقيقة ان الزيادة فى أسعار البترول كان لها تأثير طفيف على تكاليف انتاج المخصبات الأزوتية وتأثير أقل على تكاليف انتاج المخصبات الفوسفاتية (١٤) ٠ وهناك نقطة أخرى يجدر تسجيلها هنا وهى أن زيادة أسعار البترول لم ترفع عائدات الدول المنتجة للبترول فقط ، والتى هى فى نفس الوقت دول نامية ، ولكنها كانت مجزية جدا لشركات البترول والتى هى بالطبع شركات غربية ٠ ففى الثلاثة شهور الأولى من عام ١٩٧٤ ارتفعت أرباح شركات البترول الكبرى ارتفاعا كبيرا بالمقارنة بأرباحها عن نفس المدة فى العام السابق٠ويختلف تأثير ارتفاع أسعار البترول من دولة الى أخرى ٠ فمثلا تمثل واردات الولايات المتحدة الأمريكية من البترول حوالى ١٣٫٥٪ من جملة احتياجاتها ، ووارداتها من بترول شمال أفريقيا والشرق الأوسط لا تزيد عن ٢٪ ٠ أما بالنسبة لأوربا الغربية فان الموقف يختلف اذ أن الأرقام المقارنة هى ٥٩٪ ، ٤٧٪ ٠ وتستورد اليابان ٧٢٫٦٪ من جملة احتياجاتها بينما تصل وارداتها من شمال أفريقيا والشرق الأوسط الى ٥٧٫٤٪ ٠

وهناك دول قليلة بمقدورها أن تتحمل زيادة الأسعار ٠ ولنأخذ الولايات المتحدة الأمريكية كمثال ٠ ففى أبريل عام ١٩٧٤ أعلن وزير

الخارجية الأمريكى أثناء انعقاد الدورة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة ان واردات أمريكا من البترول عام ١٩٧٣/١٩٧٤ قدتم دفعها من الزيادة فى أسعار صادرات الغذاء والتى وصلت فى عام واحد الى ٩ آلاف مليون دولار • ومن هذه الزيادة حقق رفع سعر القمح الأمريكى وحده ٧ آلاف مليون دولار (٣٠٠٪) والباقى من مبيعات منتجات أخرى • ولو تحولنا الى الدول النامية فانه باستطاعة بعضها تحمل ارتفاع أسعار الغذاء عن البعض الآخر • فمثلا نجحت كل من المغرب بما فيها من مناجم الفوسفات ، والملايو بالمطاط ، وزامبيا وزائير بمواردها الهائلة من الزنك ، فى مضاعفة أسعار الصادرات • وعلى ذلك فان باستطاعة المرء أن يفهم التعبير الجديد وهو « العالم الرابع » اذ بالاضافة الى العالم الغربى والعالم الشرقى والدول النامية فانه يبدو أن هناك مجموعة رابعة من الدول أقرب ما تكون الى خط الفقر • وتشمل هذه المجموعة شبه القارة الهندية وأفريقيا الاستوائية وأجزاء كبيرة من أمريكا اللاتينية • وبالنسبة لهذه المجموعة الرابعة فان « كل الأمور سيئة » كما قالت مجلة الايكونوميست ، اذ أن عليها أن تدبر حوالى ٦ آلاف مليون دولار لتغطية العجز الناتج عن الزيادة فى أسعار البترول والغذاء • ولا يشمل ذلك أية زيادة متوقعة فى أسعار المنتجات الصناعية •

وقد قدمت عدة حلول لمعالجة مشكلة الغذاء على المدى القصير فقد اقترحت الجمعية العامة للأمم المتحدة تكوين احتياطى غذائى عالمى كحل فورى • واذا أريد لهذا الحل أن يرى النور فان الطريقة الوحيدة لتحقيق ذلك تستلزم أن تخفض الولايات المتحدة الأمريكية من استهلاكها من الغذاء بطريقة أو أخرى • وبهذه المناسبة فانه مما يستحق الذكر أنه تجرى حاليا فى الدول المتقدمة مناقشات واسعة حول موضوع الاستهلاك •

وحتى الآن فان تعبير سوء التغذية يوحى بعدم كفاية التغذية بين الفقراء • وقد أخذت النرويج زمام المبادأة فى اثبات خطأ الرأى الذى كان يفترض أن طريقة ومستويات التغذية فى الدول المتقدمة هى أفضل نموذج وأن على الدول النامية أن تحذو حذوها • ففى نوفمبر عام ١٩٧٤ أصبحت النرويج أول دولة تحاول خفض كميات الحبوب فى تغذية حيواناتها اعترافاً منها بالحقيقة القائلة بأن أكل لحوم كثيرة يؤدى الى الأضرار بصحة الانسان بالاضافة الى أن ذلك يعتبر تبذيرا فى الامدادات العالمية المحدودة من الحبوب (١٥) •

وعلى نفس المنوال فانه بالنسبة للمخصبات الكيماوية يتحتم خفض الاستهلاك من جانب أمريكا والدول الأخرى المتقدمة كحل وحيد على المدى القصير حتى يمكن توفير ملايين الأطنان من المخصبات لسد الحاجة الماسة اليها من قبل الدول النامية •

ومما هو جدير بالذكر أن التقديرات تشير الى أن الولايات المتحدة الأمريكية تستهلك سنويا أكثر من ٢ مليون طن من المخصبات الكيماوية فى أغراض غير زراعية كما فى ملاعب الجولف والمسطحات الخضراء بينما تستهلك بريطانيا حوالى ١٠٠ ألف طن فى هذا المجال (جريدة التايمز الصادرة فى ٢٩ أكتوبر عام ١٩٧٤) • أن ما يزيد على ٩٠٪ من انتاج العالم من المخصبات الكيماوية يتم فى الدول المتقدمة بينما تنتج الدول النامية ٧ر٥٪ فقط من مجموع الانتاج العالمى أى مايقرب من ٦ مليون طن • وكثيرا ما يعانى الانتاج هناك من الاختناقات مثل عدم توافر قطع الغيار للمصانع مما يتسبب فى وجود طاقات معطلة • وتستهلك الدول النامية ١٥٪ من الانتاج العالمى ويعنى ذلك أن ٣٠٪ من مجموع سكان العالم تستهلك ٨٥٪ من مجموع المخصبات الكيماوية المنتجة • وعلى المدى الطويل فانه لابد من التوسع فى الطاقة الانتاجية لصناعة المخصبات الكيماوية فى الدول

النامية • وعلى المدى القصير فانه توجد حاجة ماسة الى المساعدات الدولية • ان مدى ما يمكن أن تساهم به اضافة رقعة زراعية جديدة أو استنباط أصناف نباتية عالية المحصول يعتمد على اســتخدام المخصبات الكيماوية •

وبالنســبة للدول المنتجة للبترول فانه يجب أن نأخذ فى الاعتبار مبدأين هامين أولهما أن كل هذه الدول تقريبا تعتبر دولا نامية اقتصاديا ، وثانيهما أن فى حوزة هذه الدول موارد تتزايد الى الحد الذى يمكنها من القيام بدور مؤثر لانقاذ العالم النامى من كارثة أزمة الغذاء •

وقد يكون من المفيد أن نبدأ أولا بالقاء نظرة على أرقام عائدات البترول قبل ان نناقش آثارها ، وتتضح الصورة فى الجدول رقم ٦ حيث يتبين أنه فى عام ١٩٧٤ كانت الزيادة فى عائدات البترول للدول المصدرة للبترول كنتيجة لارتفاع أسعاره ٦٧ ألف مليــون دولار عنها فى ١٩٧٣ والسؤال الكبير هو : الى أين ستذهب كل هذه الأموال التى جاءت بصفة فجائية ؟ •

من الطبيعى أنهمن حق كل دولة ان تستخدم مواردها بالطريقة التى تراها ملائمة لها • الا اننا هنا لا نناقش القضية من وجهة نظر حق كل دولة ــ لا • ان القضية التى بين أيدينا هى كيف نتغلب على مشكلة حادة تهدد العالم بأجمعه • فى الحقيقة أنها مشكلة تهم بصفة خاصة العالم النامى والذى تنتمى اليه هذه الدول نفسها •

ويوجد شبه اجماع حاليا على اقامة صندوق أو صناديق للدعم تساهم في رأس ماله الدول المنتجة للبترول • وسيهدف هذا الصندوق الى التغلب على الصعوبات الاقتصادية الناجمة عن الزيادة فى أسعار المخصبات الكيماوية والغذاء والبترول • وقد أخذت حكومات هــذه الدول زمام المبادأة فى انشاء أو اقتراح انشاء صناديق وطنية أو

جدول رقم (٦)
النمو فى عائدات البترول للدول النامية المصدرة للبترول
١٩٧٢ ـ ١٩٧٤

الدولة	عائدات البترول (بملايين الدولارات)			العائدات الإضافية لعام ١٩٧٤ بالنسبة لعام ٧٣
	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	
الدول العربية المصدرة للبترول:				
الجزائر	٦٨٠	١٠٩٥	٣٧٠٠	٢٦٠٥
العراق	٨٠٢	١٤٦٥	٥٩٠٠	٤٤٣٥
الكويت	١٦٠٠	٢١٣٠	٧٩٤٥	٥٨١٥
ليبيا	١٧٠٥	٢٢١٠	٧٩٩٠	٥٧٨٠
عمان	—	١٩٢	٧٤٠	٥٤٨
قطر	٢٤٧	٣٦٠	١٤٢٥	١٠٦٥
العربية السعودية	٢٩٨٨	٤٩١٥	١٩٤٠٠	١٤٤٨٥
سوريا	—	٩٨	٣٧٧	٢٧٩
دولة الإمارات العربية:				
أبو ظبي	٥٣٨	١٠٣٥	٤٨٠٠	٣٧٦٥
دبي	—	١٦٩	٦٥٨	٤٨٩
مصر	—	١٥٤	٥٩١	٤٣٧
البحرين	—	٤٤	١٦٨	١٢٤
المجموع		١٣٨٦٧	٥٣٦٩٤	٣٩٨٢٧

تابع جدول رقم (٦) :

الدولة	عائدات البترول (بملايين الدولارات) ١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	العائدات الإضافية لعام ١٩٧٤ بالنسبة لعام ٧٣
الدول الرئيسية المصدرة للبترول (غير العربية) :				
أندونيسيا	٤٨٠	٨٣٠	٢١٥٠	١٣٢٠
إيران	٢٤٢٣	٣٨٨٥	١٤٩٣٠	١١٠٤٥
نيجيريا	١٢٠٠	١٩٥٠	٦٩٦٠	٥٠١٠
فينزويلا	١٩٣٣	٢٨٠٠	١٠٠١٠	٧٢١٠
المجموع	٦٠٣٦	٩٤٦٥	٣٤٠٥٠	٢٤٥٨٥
دول أخرى مصدره للبترول	—	١٠٤٠	٣٩٩٧	٢٩٥٧
المجموع الكلى	—	٢٤٣٧٢	٩١٧٤١	٦٧٣٦٩

اقليمية . وعلى سبيل المثال هناك صندوق الكويت والصندوق العربى، والصندوق السعودى وصندوق أبو ظبى والبنك الاسلامى وغيرهم .

وعلى مستوى آخر اقترحت ايران انشاء صندوق برأس مال قدره ٢٦٠٠ مليون دولار بحيث يكون تابعا للبنك الدولى . وقد اقترحت ايران أن تدفع كل من الدول الاثنتى عشرة المنتجة للبترول ١٥٠ مليون دولار على أن تدفع الدول الغربية مبلغا مماثلا .

ولكل من هذه الاقتراحات ، والتى بدأ بعضها فى النشاط فعلا، أهدافها الخاصة ومســـتواها الاقتصادى والاجتماعى . الا أننا نواجه مشكلة خاصـــة لها أبعادها وتعقيداتها ومخاطرها بحيث لا يمكن تناول حلها تحت مائة أو مائتين من البرامج التى تشملها هـــذه الصنايق . ان مشكلة الغذاء مشكلة عالمية والاخفاق فى التوصل الى حل لن يؤدى فقط الى سقوط حكومات ولكنه سيهدد بالموت جوعا عشرات الملايين من البشر . وعلى ذلك فانه لابد من العثـــور على حل شامل يوفر الغذاء لعالمنا اليوم فضلا عن الغذاء اللازم لاطعام ٧٥ مليونا من الأفواه الجديدة التى تضاف الى سكان العالم كل سنة .

لماذا لا ننشىء اذن صندوقا للتنمية الزراعية فى الدول النامية على ألا يكون الغرض من هذا الصندوق هو تقديم المسكنات المؤقتة ولكن يهدف القضاء نهائيا على الأمراض ، صندوقا يستغل جزءا صغيرا من الموارد التى تمتلكها الدول الغنية فى سبيل رفع وطأة الفقر ؟ ان المجاعة تهددنا . وهـــو تهديد خطير وعاجل بل وقائم بالفعـــل . والمشكلة هى ايجاد الموارد اللازمة للتغلب على هذا التهديد ، ولكن الموارد فى الحقيقة متوفرة . وعلى ذلك فالقضية ببساطة هى لماذا لا نستخدمها للقضاء على هذا التهديد ؟ .

ويمكن أن نتوقع أن يعطى القائمون على هذه الصناديق . سواء « الوطنية » أو « الاقليمية » ، الأولوية للتنمية الزراعية ولكن هذا سيمثل حلا جزئيا وليس حلا كاملا • ان الموارد المائية وحدها غير قادرة على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالقدر المطلوب • اذ تبقى الأموال وحدها مجرد نقود سائلة • فقط عندما تقترن هذه الأموال بالتكنولوجيا والخبرة والأجهزة الاجتماعية والاقتصادية المناسبة فانه من الممكن تحقيق أو الاقتراب من تحقيق النتائج المرجوة فى الانتاج • وفى نفس الوقت فان مشاكل التنمية الريفية فى جميع الدول النامية من الضخامة والتعقيد الى الدرجة التى لا يمكن معها تحقيق حل مالم يوجد جهاز متخصص على مستوى عالمى لتجميع الأموال والخبرة والتكنولوجيا المطلوبة • وفى عام ١٩٧٤ تقدمت الدول النامية بعدة اقتراحات تهدف الى تكوين الجهاز المطلوب • وخلال انعقاد مؤتمر بانكوك للمجلس الاقتصادى لدول آسيا والشرق الأقصى اقترحت بعض الدول تكوين صندوق للمخصبات الكيماوية لتوفير الاحتياجات القصيرة المدى والطويلة المدى للدول النامية • واقترحت دول أخرى مجتمعة فى مؤتمر آخر للعلوم والتكنولوجيا انشاء صندوق البروتين •

وقد تعد هذه أفكارا طيبة • ولكن هناك شيئا من الواضح أنه غائب الا وهو النظرة الشاملة للتنمية الزراعية حاليا وبعد عشرين أو ثلاثين سنة قادمة • ومن الواضح اذن أن ما تحتاجه الدول النامية بشدة هو جهاز متخصص يكون بمقدوره أن يبين أبعاد المشكلة ويقدم الحل الملائم لها •

ويبدو أن أول خطوة فى الاتجاه الصحيح هو انشاء صندوق التنمية الزراعية • وليس الغرض من انشاء هذا الصندوق أن يحل محل أى صندوق أو برنامج آخر ، بل يمثل برنامجا اضافيا يهدف

الى حل مشكلة مزمنة ومتصاعدة • وتشير الاحصائيات الى أنه فى عام ١٩٧٥ سيتحمل ميزان المدفوعات فى الدول النامية مبلغا اضافيا قدره حوالى ١٠٠٠٠ر١٠ مليون دولار كنتيجة للزيادة فى أسعار البترول •

نحن نعلم أنه قبل عام ١٩٣٩ كانت الدول النامية تصدر الحبوب • وكانت تصدر ١٢ مليون طن من الحبوب سنويا • والان أصبحت دولا مستوردة • وتأتى معظم وارداتها من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا • ويقال لنا أن القضاء على ذبابة (تسى تسى) فى افريقيا كفيل بتحرير مساحات من الاراضى للزراعة اكبر من كل الرقعة الزراعية بالولايات المتحدة الامريكية •

ويقول عضو مجلس الشيوخ الأمريكى هيوبرت همفرى بأنه لو قلل الامريكان من استهلاكهم للهمبرجر بمعدل سندوتش واحد فى الاسبوع فان ذلك سيؤدى الى توفير حوالى ١٠ مليون طن من الحبوب التى يمكن ان تستخدم فى المساعدات الغذائية •

كما يقال لنا انه لو أمكن تنظيم الزراعة فى الهند بحيث يستطيع المزارع ، بدلا من انتاج ١٠١٠ رطلا من الحبوب للفدان أن ترتفع انتاجيته الى مستوى المزارع المصرى الذى ينتج ٣٥١٥ رطلا للفدان فانه سيصبح بمقدور الهند حين ذاك ان تكون فائضا من الحبوب للتصدير ضعف مجموع التجارة العالمية للحبوب لعام ١٩٧٢ ، وسيبذل المختصون سواء محليا او على الصعيد العالمى كل جهودهم للحيلولة دون انهيار أسواق الحبوب العالمية بدلا من محاولة منع الجوع (صحيفة الجارديان الصادرة فى ١ نوفمبر ١٩٧٤) • ان المخصبات الكيماوية التى تستهلك بسخاء فى تسميد المسطحات الخضراء وغيرها من الكماليات غير الزراعية يمكن أن تسد النقص المتوقع فى احتياجات آسيا من المخصبات الكيماوية •

وكل هذه عبارة عن تمنيات « بلو » ويمكن اضافة كثير من التمنيات الأخرى • فمثلا لو زرعت كل الأراضى الصالحة للزراعة فى العالم بنفس كفاءة مزارع هولندا فان العالم سيكون بمقدوره تغذية ٦٧ بليون نسمة أى حوالى ١٧ ضعف العدد الموجود حاليا • ولكننا لسنا بحاجة الى التمنيات • ان القضية بالتحديد هى ما يجب عمله على المدى القصير والبعيد لحل مشكلة الغذاء ومع الادراك التام فانه لا يوجد بديل للغذاء : فان المشكلة لا يمكن تأجيلها • ويجب أن يدرك المجتمع العالمى أنه بالنسبة لملايين البشر ، فان أى خفض بسيط فى استهلاك الغذاء معناه التحول من سوء التغذية الحاد الى الموت جوعا• ويجب عليه أن يدرك أن المشكلة فورية وانه بينما نستمر نحن فى المناقشة وابداء الحجج فان الأعداد التى تعانى من سوء التغذية تتزايد يوميا • وعليه أن يدرك أن كل الاجراءات العلاجية مكلفة : فتخزين الغذاء مكلف (١٥) وكذلك الاستثمار للمستقبل ولزيادة الانتاج ، الا أن تكاليف الفشل ستقدر ليس بملايين الدولارات ولكن بملايين الأرواح • ان المسئولية تقع على الجميع ، الغنى والفقير على السواء • وبغير أجسام صحيحة وعقول سليمة فان كل شىء يصبح هباء • ولا يوجد شىء يجسد الاعتماد المتبادل للناس مثل حاجة الجنس البشرى المشتركة للغذاء •

٤

أسطورة التصنيع

من الحقائق التاريخية الثابتة أن الدول النامية قد اتجهت الى التصنيع بمجرد حصولها على الاستقلال • وقد كادت قضية التصنيع أن تصل الى حد التقديس والعبادة بزعم أنه بمجرد الوصول اليها سيتحقق الرخاء للجنس البشرى بما تنتجه من معجزات مزعومة •

وقد أعمت جاذبية التصنيع السحرية العقل والمنطق وبدت الزراعة كما لو كانت نشاطا متخلفا وغير انتاجى يعرقل الطاقات الرائعة للتصنيع • وفى خضم هـــذه الهيستريا تلقى قادة الدول النامية التأييد من جميع الجبهات : من المستشارين الاقتصاديين ومن الدول المتقدمة ومن شعوبهم ذاتها • ويبدو أن المستشارين قد انتقلت اليهم العدوى من موجة الحماس السائدة • كما أن الدول المتقدمة استجابت بحماس لرغبات الدول النامية واضـــعة فى الاعتبار ما يجلبه ذلك لها من فوائد على كل من الصعيدين الاقتصادى والسياسى •

فعلى الجانب الاقتصادى تعتبر الدول المتقدمة المصدر الأساسى للآلات والماكينات والخبرة اللازمة للتصنيع • وعلى الجبهة السياسية فان النتائج تبدو درامية وبالتالى يمكن أن تكون لها آثار بعيدة المدى بالنسبة لضمان التأييد السياسى •

ويختلف ذلك عن الاستثمار فى الزراعة التى عادة ما تكون مشاريعها واستثماراتها بعيدة عن المدن وتفتقر الى الجاذبية كما أن فترة الاعداد تكون طويلة ولا نلمس النتائج الا بعد مجهود طويل وحتى هذه النتائج قد لا تكون ملموسة بطريقة مباشرة •

وقد استمر الاقبال على التصنيع خلال العشرين سنة الماضية• وقد اختارت الدول النامية هذا الطريق وأعطت المشاريع الصناعية أولوية كبيرة • وقد تغلبت الاعتبارات السياسية على الاعتبارات الاقتصادية وأصبح التصنيع مرادفا للنمو • ولكن هل هو كذلك حقا ؟ لقد أخفقت الدول النامية فى ادراك أن المهم ليس انشاء المصانع ولكن بالضرورة تكاليف الانتاج وبالتالى مقدار الفائدة والأرباح التى تعطيها هذه الصناعة • ولقد كانت النتائج مخيبة للآمال فى معظم الأحوال اذ ن المنتجات كانت بأسعار مرتفعة نسبيا بالنسبة للأسواق العالمية وغالبا أقل جودة • ان قواعد الاقتصاد تشير الى أن هناك فرقا كبيرا بين أن يكون التصنيع هدفا فى حد ذاته وبين أن يقوم على أسس اقتصادية سليمة • والأمر المهم هو الاستخدام الفعال للموارد : فلو عجزت دولة ما عن توفير فائض فى المقام الأول وظلت زراعتها متخلفة واذا لم تتوافر العناصر الأساسية للانتاج الصناعى فكيف يمكن توقع المكاسب ؟

وقد يحاول البعض فلسفة الأمر من زاوية النمو المتوازن ولكن يبقى فى النهاية أن نعرف أن هناك قدرا كبيرا من الحقيقة فيما كتبه مالثوس فى كتابه « الأساسيات » حيث قال بأن التنمية الصناعية

لا يمكن أن تتم بدون التنمية الزراعية اذ أن كلا منهما مكمل للآخر ·
فالزراعة تمدنا بالغذاء الضرورى والمواد الخام كما أنها تشكل مصدرا
للطلب على المنتجات الصناعية · ولقد كان مالثوس على حق فى هذه
النقطة ومن المدهش أننا نميل دائما الى أن نقرن بينه وبين نظريته
عن الانفجار السكانى وننسى آراءه الاقتصادية السليمة ·

وليس معنى ذلك القول بأنه لا مكان للتصنيع في الدول النامية·
ولكن هناك فرق بين المشاريع الارتجالية وتلك القائمة على أسس
ومبادىء اقتصادية سليمة · فمن الناحية الاقتصادية المجردة فان
تجميع واستثمار رأس المال من الممكن أن يكون انتاجيا · ولكن يجب
أن لا ننسى أن الاستثمار الانتاجى يمكن القيـام به ليس فقط فى
الصناعة ولكن أيضـــا فى الزراعة (١٦) · وقد ارتكبت الدول
النامية خطأ آخر حينما فشلت فى أن تأخذ فى الاعتبار الارتفاع
فى أسعار الغذاء وغيره من المنتجات الزراعية وكان من نتيجة ذلك
أن الزيادة المستمرة فى أسعار الغذاء غالبا ما قضت على أى مكاسب
أخرى · ولدينا مثالان فى مصر والهند كما كان هذا حال يوغوسلافيا
أيضا الى أن تداركوا عدم التوازن وقاموا بتصحيحه ·

وكما سبق القول فان الدول المتقدمة قد شجعت حركة التصنيع
فى الدول النامية فى العشرين سنة الماضية · وكان هذا واضـــحا
من نواح كثيرة اذ أن كل القروض تقريبا التى قدمها البنك الدولى
للانشاء والتعمير كانت موجهة للتصنيع فى الدول النامية بينما لم
يكن للزراعة نصيب يذكر منها · وعندما تولى روبرت ماكنمار رئاسة
البنك عبر عن قلقه لهذا التحيز الصارخ خاصة فى الدول الزراعية
أساسا حيث أهملت الزراعة ، وقد قام بمحاولات مشكورة لاصلاح
الميزان المختل وبعد سنوات قليلة نجح فى زيادة نصيب الزراعة فى
قروض البنك ولكن بنسبة ١٢٪ فقط · وفى حديث صحفى نشر فى
مجلة أوربا (العدد ١١ رقم ٦ فى مارس ١٩٧٥) أوضح السيد ماكنمارا

أن التنمية السليمة للمجتمع تعنى تقـــدم أحوال جميع أفراد هذا المجتمع. وقد لفت الانتباه الى الاختلال الصارخ في توزيع الدخل(١٧) في الدول النامية • وقد قال أن البنك الدولى يتعامل مع مائة دولة نامية عدد سكانها حوالى ٢ بليون نسمة • ومن بين هؤلاء يوجد ٤٠٪ يعتبرون « فقراء على الاطلاق » حيث أن دخلهم السنوى لا يزيد عن ٥٠ دولارا للفرد فى السنة • ومن بين هذه المجموعة المكونة من ٨٠٠ مليون فقير يعيش حوالى ٨٠٪ (أى ٦٤٠ مليون) في المناطق الريفية. وعلى ذلك فيجب أن يزيد الاهتمام بالتنمية الريفية • ويعتقد السيد ماكنمارا أن الحل المناسب يكمن فى رفع الانتاجية وبالتالى دخـل سكان الريف من الفقراء •

وقد أدركت الدول النامية أنها كانت تسير على الطريق الخطأ فقط عندما اتضحت أبعاد مشكلة الغذاء العـــالمى والتى لم تدرك خطورتها الا منذ فترة وجيزة ، وتعتبر الظواهر قصيرة الأجل مثل انخفاض انتاج المحاصيل ونقص مخزون الغذاء والمجاعات كعلامات انذار لخطأ أساسى فى العلاقة بين الطلب والعرض بالنسبة للغذاء فى فترة ما بعد الحرب •

وكما أوضح الفصل السابق فان الارتفاع فى أسعار الحبوب لم يسبق له مثيل كنتيجة لزيادة الطلب عليها • وتبين تقديرات منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة والتى سبق الاشارة اليها ، أن المخزون العالمى قد وصل الى أدنى مستوى له • وأن توقعات المستقبل هى أن تزيد الأمور سوءا •

ان مشكلة الغذاء حاليا مشكلة عالمية الا أن آثارها على العـالم النامى تختلف من دولة الى أخرى • وفى العـــالم العربى يختلف التأثير : فهناك مجموعتان من الدول العربية مجموعة الدول العربية المنتجة والمصدرة للبترول ومجموعة أخرى ليست مصدرة للبترول •

وتشمل المجموعة الأولى : المملكة العربية السعودية وليبيا والكويت والعـراق ، وأبوظبي وقطر والبحرين والجزائر . وتمكن عائدات البترول التي تحصل عليها هذه الدول من مواجهة الزيادة في أســعار الغذاء والزيادة في تكاليف انتـــاجه . الا أنهم يلاقون صعوبات في الوصول الى معدل معقول للنمو الاقتصادي والوصول الى مستوى معيشة مناسب . ويمكن تلخيص هذه الصعوبات فيما يلي :

١ ــ الافتقار الى أساس زراعي وصناعي . وتستثمر معظم الدخول التي تحصل عليهـــا هذه الدول في هيئـــات تجارية في الدول الأجنبية .

٢ ــ نقص الخبرة وتخلف التعليم . وقد بذلت جهود لتحسين هذا الوضع الا أن هذه الدول ستظل تعتمد على الخبرات الأجنبية لسنين طويلة قادمة .

٣ ــ كثير من الدول المنتجة للبترول تتميز بكثافة سكانية منخفضة جدا . وتوجد مناطق كثيرة غير مأهولة بالسكان . وقد تقاطر كثير من الأجانب على بعض هذه الدول . وعلى أي الأحوال فانه بالرغم من نقص الانتاج الغذائي والحاجة الى العناصر المختلفة للتنمية ، فان هـــذه المجمــوعة من الدول سيكون لديها فائضا كبيرا من عائدات البترول . الا أنها في حاجة ماسة الى استثمار هذه العائدات لغرض التنمية ولغرض الوصول الى الاستقرار . ولا تعتبر مواردهم المالية الحالية بلا حدود حيث أنه قد بدأ بالفعل تناقص في مخزون البترول في البحرين وبعض الدول الأخرى فمثلا قد تصبح الكويت بلا بترول قبل نهاية هذا القرن .

والدول غير المصدرة للبترول هي : مصر والسودان وتونس والمغرب ولبنان والأردن ، وسوريا واليمن الشمالية واليمن الجنوبية .

وتحقق بعض هذه الدول اكتفاءا ذاتيا فى انتاج البترول بينما البعض الآخر يعتبر مستوردا له • وتستورد معظم هذه الدول نسبة كبيرة من الغذاء الى جانب المستلزمات الزراعية والصناعية • وفى نفس الوقت فانه لا توجد موارد صناعية وتعدينية لتغطية احتياجاتها • وهذه الدول فى أول طريق التنمية وتتحرك بسرعات مختلفة • وهناك احتمالات كبيرة لاستغلال الموارد الأرضية والمائية الى جانب الموارد البشرية •

ومن الواضح أن هذه الدول فى وضع أقل ملاءمة عن الدول المصدرة للبترول • والأسباب واضحة : فالى جانب ارتفاع أسعار الغذاء فقد ارتفعت أيضا اسعار عناصر الانتاج الزراعى الأخرى مثل المخصبات الكيماوية والمبيدات والآلات الزراعية كما أن هذه الدول قد تعرضت لضغوط اقتصادية وسياسية أكثر من دول المجموعة الأولى وقد أدى ذلك الى زيادة العراقيل فى طريق عملية التنمية مثل :

١ ـ ندرة رأس المال المتاح للتنمية فى قطـــاعات الزراعة أو الصناعة أو الخدمات كما أن مجمل الانتاج القومى منخفض بالنسبة للفرد في هذه الدول وتحتاج الى رفع مستوى المعيشة بطريقة عاجلة•

٢ ـ لقد تأثرت اقتصاديات بعض هذه الدول سواء فيما يخص الموارد البشرية أو الموارد المخزونة نتيجة للحروب أو الاســـتعداد للحروب خلال ربع القرن الماضى • وانتكست دول أخرى باضطرابات سياسية أو اقتصادية وفى بعض الأحيان بكوارث طبيعية كما حدث فى المغرب وتونس ، وعلى ذلك فانه ليس من المستغرب أن تتحول بعض هذه الدول الى دول مدينة بعد أن كانت دائنة الى عهد قريب •

٣ ـ تواجه بعض هذه الدول ضغطا سكانيا على المســـتوى القومى أو مستوى المناطق داخل الدولة • حقيقة أن هناك فى كثير

من الحالات قدر لا بأس به من الطاقات البشرية المدربة ولكن بسبب ندرة الاستثمار فى المجالات الانتاجية فان هناك ضغطا اقتصاديا • وفى النهاية فان الضغط هنا تعبير نسبى للعلاقة بين المجتمع والموارد المستخدمة •

ومن الواضح اذن أن هذه الدول تعانى من موقف اقتصادى صعب وأنه اذا استمرت الحال على ماهى عليه فان الموقف سيزداد تعقيدا • لقد ارتفعت أسعار الواردات من الغذاء مثل القمح والذرة والأرز والسكر الى درجة كبيرة جدا • وجدير بالذكر هنا أن الارتفاع فى أسعار المحاصيل المختلفة لم يحدث بنفس النسبة ، فمثلا بينما تضاعف سعر القمح حوالى أربعة أضعاف نجد أن سعر القطن قد تضاعف مرتين فقط • ومغزى ذلك مهم بالنسبة للتبادل التجارى لبعض الدول •

فمثلا : لكل طن من القطن المصرى المصدر تستطيع مصر أن تشترى كميات أقل من القمح وعلى ذلك يحدث تدهور فى شرط التجارة حتى على مستوى المواد الأولية وليس فقط بين المواد الأولية والمنتجات المصنعة كما كان الاعتقاد السائد لدى الاقتصاديين فى الماضى • والمواد الأولية تشمل ليس فقط الغذاء ولكن أيضا المواد الخام الزراعية والمعدنية وقد تختلف اتجاهات أسعار كل من هذه المواد بصورة أكثر حدة من اتجاهات أسعار المواد الأولية كمجموعة والمواد المصنعة كمجموعة أخرى •

ومن المؤكد أنه بالنسبة لأية دولة نامية فان ما يهم هو طبيعة المواد الأولية التى تصدرها والقوة الشرائية للوحدة المصدرة بالنسبة للوحدة المستوردة •

ان الطلب على الغذاء فى الدول العربية ليس فقط كبيرا ولكنه فى نفس الوقت بعيد عن الاشباع • ومثال على ذلك فان قيمة واردات

مصر من القمح فى عام ١٩٧٤ قد وصلت الى ٥٠٠ مليون دولار . وكما سبق القول فى تحليلنا لشروط التجارة فى المقطع السابق فان وقع ذلك فى مصر هو معاناة الاقتصاد المصرى ليس فقط بالنسبة لميزان مدفوعاتها ولكن أيضا بالنسبة لعملية التنمية بأكملها .

لقد تميزت فترة الستينات بمعدل معقول من النمو . ومن الواضح أن السبعينات تتميز بمجموعة جديدة من الظروف . فكثير من المتغيرات التى كانت تعتبر الى عهد قريب ثوابت لم تعد كذلك . ويؤدى ارتفاع أسعار الغذاء الى آثار خطيرة ليس فقط لأن الغذاء حاجة أساسية ولكن نظرا لتأثيرها على عملية التنمية كلها . ويجب ألا ننسى أنه يوجد ملايين من البشر فى هذه الدول تعيش على مبدأ من اليد الى الفم أو اذا جاز أن نستعمل تعبيرا آخر من الأرض الى الفم . وبالاضافة الى هذا كله فانه توجد عوامل سياسية ، لابد من أخذها فى الاعتبار . ومن كل ما سبق يتضح أن الزراعة تلعب دورا أساسيا وعاجلا فى عملية التنمية . وأصبحت تنمية الزراعة وتطويرها بمثابة حجر الزاوية للتنمية الصناعية . ويبدو أن مالثوس (الاقتصادى) قد عاد للحياة مرة أخرى .

الجـــزء الثانى

المشاكل والحلول : العالم العربى

٥

مصر والسودان: المشاكل والحلول

لقد برزت حتى الآن حقيقة هامة ألا وهى أن العالم يواجه بأزمة غذاء عالمية • ويبين الموقف فى الدول النامية حجم وخطورة الأزمة • وبالرغم من أن المشكلة عالمية الا أننا لو ضيقنا الدائرة فقد تتضح الرؤية أكثر • وسأبدأ مناقشتى بالنظر الى الاقتصاد المصرى والسودانى •

الاقتصاد المصرى : بالرغم من السير فى خطة التنمية الصناعية فى خلال العشرين سنة الماضية الا أن الزراعة تمثل الهيكل الأساسى للاقتصاد • وتكون الزراعة ٣١٪ من اجمالى الدخل القومى ويعمل بها نصف مجموع القوى العاملة • وتمثل المنتجات الزراعية حوالى ٨٠٪ من اجمالى الصادرات • وقد أعطت الزراعة على مر السنين فائضا امتد أثره الى بقية الاقتصاد • ويكفى انتاج الأرض فى مصر للاستهلاك المحلى فيما عدا القمح والزيوت النباتية والتى تستورد بكميات كبيرة •

ويزيد انتاج بعض المحاصيل الغذائية الأخرى مثل الأرز والبصل والفواكه عن الاحتياجات المحلية ويصدر الفائض منها ٠

وقد وصل نمو الانتاج فى القطاع الزراعى الى معدل ٠ر٤٪ فى الخمسينات ، ٥ر٣٪ فى الستينات (حتى عام ١٩٦٦) ٠ ويعنى ذلك أن معدل الزيادة فى الانتاج بالنسبة للفرد كان ٥ر١٪ ، ١٪ على الترتيب على اعتبار أن نمو السكان يقدر بحوالى ٥ر٢٪ سنويا ، ومنذ أواخر الستينات حدث بطء فى معدلات الانتاج فى القطاع الزراعى ٠ ومن جانب العرض فانه من الصعب توفير الأراضى الممكن زراعتها أما على جانب الطلب فان الزيادة السريعة فى عدد السكان قد تسببت فى ايجاد ضغط على معدل انتاج الفرد ٠

وتختلف انتاجية الزراعة المصرية من محصول الى آخر ٠ وفى حالات القمح والفول والبصل والعدس والقطن والذرة والأرز والفول السودانى يعتبر متوسط محصول الفدان من كل منها عاليا جدا ويصل فى كثير من الأحيان الى معدلات تعادل مثيلتها فى الدول المتقدمة ؛ أما بالنسبة للخضروات والفواكه فانه قد حدث انخفاض فى الانتاجية ٠ وقد ساهمت الظروف الجوية الحسنة ومهارة الفلاح المصرى والزراعة المكثفة فى جعل الزراعة المصرية استثمارا مربحا ٠ وقد ساعد ذلك على تمويل قطاعات التنمية غير الزراعية وتغذية المجتمع وامتصاص أعداد كبيرة من القوى العاملة المتزايدة ٠

ويعتمد تركيب أسعار تكلفة الانتاج الزراعى فى مصر على أسعار التقاوى والمخصبات الكيماوية والأعلاف الحيوانية والخدمات والمبيدات الى جانب تكلفة العمالة ٠ وبينما تظل العوامل الأخرى ثابتة فان أية زيادة فى سعر أى من هذه العناصر تؤدى الى ارتفاع تكاليف الانتاج ٠ فى عام ١٩٧٠/١٩٧١ وصلت تكاليف العناصر الخمسة الى حوالى ٣٤٩ مليون جنيه مصرى أى ما يقرب من ثلث

قيمة الانتاج الزراعى الكلى والذى يقدر بحوالى ١١٦٦ مليون جنيه مصرى • وقد كان التوزيع كالتالى :

جدول رقم (٧)

	مليون جنيه مصرى
التقاوى	٣٣٫٣
المخصبات الكيماوية	١٠٣٫٠
المبيدات	١٣٫٠
الأعلاف	١٨٢٫٣
الوقود والصيانة	١٤٫٨
الاستهلاك	٢٫٦
المجموع	٣٤٩٫٠

ومما تجدر الاشارة اليه أن معدل استهلاك المخصبات الكيماوية فى مصر يزيد نسبياً عن الدول النامية الأخرى • ومن المحتمل أن يستمر على هذا النمط نظرا للزراعة المكثفة وعدم وجود الغرين والنقص فى المخصبات العضوية • واذا كان الهدف هو زيادة الانتاج الزراعى فان ذلك يتطلب فى الحال زيادة فى عناصر الانتاج المستخدمة بل يجب أن تكون هذه الزيادة سريعة اذا أردنا أن نزيد الانتاجية وليس فقط مجرد الانتاج • ويجب أن نتوسع فى استعمال الآلات الزراعية مثل أنابيب المياه والجرارات وماكينات الدراس ورش المبيدات • وبالاضافة الى ذلك فانه من الملاحظ تناقص القوى العاملة

فى القطاع الريفى نتيجة لانتشار التعليم والاتجاه الى العمل فى المصانع والخدمات • وتحسب الزيادة الاجمالية لتكاليف الانتاج بالطبع على أساس أنها متوسط متوازن للزيادة فى أسعار العناصر المختلفة • وتأخذ المخصبات الكيماوية ثقلا كبيرا نظرا لأنها تمثل نسبة كبيرة من تكاليف الانتاج • وهنا يتضح وقع الزيادة فى أسعار المخصبات الكيماوية كما سبق القول •

وتتوقف أربحية أى استثمار زراعى على تكاليف الانتاج والعائدات وليس من الضرورى أن ترتفع عائدات كل محصول بنفس نسبة ارتفاع التكاليف • ومن المحتمل أن يؤدى ذلك الى تأثير ضار على الفائض من الانتاج الزراعى • وهناك عامل آخر يزيد القضية تعقيدا • اذ أنه الى جانب الزيادة الكبيرة فى أسعار المخصبات الكيماوية على سبيل المثال فان الأسواق العالمية تعانى من نقص حاد فى المعروض منها • خاصة وأن الطلب يبدأ من نقطة أقل عليها قد زاد الى درجة لم يسبق لها مثيل نظرا لأن الطلب يبدأ من بكثير من الاحتياجات • وعلى الرغم من قلة الأرض الزراعية فى مصر والاستخدام المكثف لها فانه لا يزال هناك فرصة للتقدم • وقد ساهم التغير الذى بدأ حديثا بالنسبة للدورة الزراعية بحيث أصبح التركيز على المحاصيل عالية القيمة النقدية ، فى نمو الزراعة • ويمكن ان يزيد الانتاج الزراعى نتيجة لمشاريع استصلاح الأراضى والاستخدام الفعال للمياه نتيجة لبناء السد العالى • ولكن بالرغم من نجاح مصر في النشاط الزراعى فان الأحداث الاقتصادية فى الحقبة الحالية قد أدت الى مشاكل خطيرة فى البلاد • وكدولة نامية فان احتياجات مصر من الواردات من عناصر الانتاج ورأس المال تتزايد بأستمرار • ويتبع ذلك أنه من الضرورى ان تزيد قيمة الصادرات لتمويل هذه الواردات • وقد رأينا كيف أن مصر تعد

مستوردة كبيرة للقمح الذى ارتفع سعره أربعة أضعاف فى السنين القليلة الماضية فى الوقت الذى لم يرتفع سعر القطن الى أكثر من الضعف مع أنه محصول التصدير الرئيسى فى مصر · ويؤدى ذلك الى تدهور شروط التجارة بالنسبة للدولة · وهذا يعنى ببساطة أن كل وحدة تصديرية تشترى وحدات أقل من الواردات · ويعنى كل هذا انخفاضا حادا فى النقد الأجنبى المتوفر والذى تحتاجه البلاد لتمويل احتياجات الانتاج الضرورية لعملية التنمية · الا أن القصة لم تكتمل بعد · فقد رأينا ان اسعار عناصر الانتاج مثل المخصبات الكيماوية والمبيدات ترتفع بشكل خطير في الأسـواق العالمية مما يشكل عائقا آخر فى التنميـــة الزراعية · وعلى ذلك فان الموقف عبارة عن أنه بالرغم من وجود احتمـالات كبيرة بالنســبة لزيادة انتاجيـة المحاصـيل والى حد أقل لزيادة المســاحة المنزرعة فان تكاليف تنفيذ ذلك أصبحت تمثل عبئا ثقيلا على الاقتصاد ·

وبصرف النظر عما يحدث على المستوى العالمى وتأثيره على التنمية فانه مازالت هناك مشكلة خاصـــة بمصر · اذ المعروف تماما أن الاقتصاد النامى ، ومصر ليست استثناء من ذلك ، يقدم دعما للمواد الغذائية بالاضافة الى بعض عناصر الانتاج مثل المخصبات الكيماوية · ومن التحليل الســـابق فان عبء هـــذا الدعم على ميزانية الدولة لابد أن يكون ملموســـا · وقد ارتفع مقـــدار ما تقدمه الحكومة المصرية لدعم أسعار المواد الغذائية الأساسية الى جانب أسعار المخصبات الكيماوية والمبيدات الكيماوية للمزارعين من ٤٥ مليون جنيه عام ١٩٧٠/١٩٧١ الى ٥٥٠ مليون جنيه مصرى فى عام ١٩٧٣/١٩٧٤ · وعلى الرغم من هذا الدعم فقد ارتفعت أسعار الغذاء بسرعة أكبر من أسعار السلع الأخرى ·

وقد تختلف مصر عن بقية الدول النامية فى ارتفاع كفاءة

الانتاج الزراعى بها . فمثلا وصل انتاج محصول الذرة الشامية فى مصر الى أكثر من ثلاثة أمثال انتاجه فى الهند الا أن مصر تعتبر مثالا جيدا لما يمكن أن تواجه به الدول النامية من مشاكل فى محاولاتها لزيادة الانتاج الزراعى .

ومنذ الحرب العالمية الثانية جاء حوالى ٨٠٪ من الزيادة فى الانتاج الزراعى فى الدول النامية من التوسع فى المساحات المزروعة . وكان استعمال المخصبات الكيماوية والتكنولوجيا الحديثة بمثابة الاستثناء وليس القاعدة فى هذا المجال . والمشكلة الآن هى أن الدول ستجد نفسها متجهة أكثر وأكثر نحو الأراضى الهامشية . وستزداد الحاجة الى استثمارات أكثر كلفة والى استخدام المزيد من المخصبات الكيماوية بالنسبة للوحدة من المنتج . وبلغة الاقتصاد فان ذلك يعنى أن ايجار الأرض سيمثل نسبة ضعيفة من تكاليف انتاج الغذاء وبمعنى آخر تزايد نصيب العناصر الأخرى من تكاليف الانتاج . ويحدث ذلك فى وقت ترتفع فيه تكاليف هذه العناصر وبالذات أسعار المخصبات الكيماوية الى مستويات لم يسبق لها مثيل . اننا نواجه موقفا فى كثير من الدول النامية يحدث فيه انخفاض فى الانتاج الزراعى ليس فقط بالنسبة لنصيب الفرد ولكن أيضا بالنسبة للفدان : ولن يكون الحل ببساطة ميكانيكيا أو فنيا . بل لأن الانتاج الزراعى عملية أكبر من مجرد التحليل التقليدى للدلالة الانتاجية الذى يربط المدخول والمنتج عن طريق بعض المعاملات الفنية . والحقيقة أنه لا يمكن الكلام عن زيادة الانتاج الزراعى بدون أن نأخذ التنمية الريفية فى الاعتبار . والعنصر الأساسى هنا هو اشراك المواطنين، وبصفة خاصة أفقر الفئات فى المجتمع الريفى ، فى عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويعنى ذلك الاعتراف بأن الموارد البشرية

هى أثمن الموارد فى الدول النامية ٠ وبالتأكيد فان عملية استخدام هذه الموارد ليست من البساطة بحيث يكفى لحلها اصدار القرارات ٠ بل انها عملية معقدة وطويلة الأجل ومالم يكن للمزارع مصلحة فى عملية الانتاج فانه فى الواقع لن يكون هناك حل ٠

وقد نجحت مصر فى برامج الاصلاح الزراعى نتيجة لمتابعة هذه البرامج بجهود لمساعدة صغار الزراع لتنظيم أنفسهم فى مؤسسات ناجحة لتحسين الأراضى وللمساعدة فى ضبط وادارة المصادر المائية وتطبيق التكنولوجيا ٠ ولكن لابد من الابقاء على هذه الجهود ٠ وماذا عن عشرات الملايين من المزارعين فى العالم النامى الذين لا يزالون فى قبضة تجار القرى والمرابين الجشعين حيث ترهن المحاصيل وحيث يتقاضى المرابون فوائد خيالية ؟ ثم كيف يمكن أن نتوقع من المزارع الذى يعيش فى مستوى أقل من الكفاف أو الذى يزرع تحت وطأة الديون الثقيلة وغير القادر على تغذية عائلته ، أن يستعمل تقاوى جيدة وأن يضيف المخصبات الكيماوية وأن يحسن فى الطرق السائدة للزراعة ٠

الاقتصاد السودانى :

على الرغم من المساحات الزراعية الهائلة وقلة عدد السكان (١٨) نسبيا (حوالى ١٦ مليون نسمة) فانه توجد لدى السودان مشكلة غذاء ٠ ويبلغ نصيب الفرد من السعرات الحرارية ١٤٤٠ سعرا حراريا كما يقل متوسط دخل الفرد عن ١٥٠ دولارا فى السنة ٠ وقبل مناقشة هذا الموقف أحب أن أعود قليلاً الى بعض الحقائق التاريخية الخاصة بالسودان ٠ فمنذ العشرينات ظل القطن يمثل

محصول النقد الرئيسى للبلاد اذ يزرع أساسا للتصدير ٠ الا أن الدره (وهو نوع من الدخن) يعتبر من اهم المحاصيل ويحتل أكبر مساحة من الأراضى الزراعية ٠ وهو يزرع عادة كمحصول غذائى ٠ ويسجل للسودان بالفخر أنه كان يمد دول الشرق الأوسط بالغذاء أثناء الحربين العالميتين الأولى والثانية ٠ ويعنى ذلك أن هذا البلد باستطاعته أن يغذى نفسه وينتج فائضا للتصدير ٠ يضاف الى ذلك أن السودان يعد من أغنى بلاد العالم فى الانتاج الحيوانى ٠

وفى السنوات القليلة الماضية وصلت نسبة الواردات الغذائية (١٩) للسودان الى ١٤٪ من مجموع الواردات ٠ ويستورد السودان حاليا ٢٠٠ ألف طن من القمح سنويا ٠ وتعتبر انتاجية المحاصيل فى السودان منخفضة جدا ٠ ويعطى الجدول رقم ٨ انتاج محصول الدره ٠

ويتميز متوسط محصول الدره بأنه متذبذب من عام الى آخر بالاضافة الى أنه منخفض فى الأصل ولا يبدو أنه سيرتفع مع الوقت ٠

ولا تزل المحاصيل الرئيسية الأخرى مثل السمسم والفول السودانى تزرع فى المناطق الزراعية التقليدية كما أن انتاجها منخفض جدا ٠ وقد سجل محصول الفول السودانى متوسطا قدره ٣٤٥ر٠ طن مترى للفدان فى السنة الزراعية ١٩٦٣/١٩٦٤ بينما هبط المتوسط الى ٢٥٣ر٠ طن مترى عام ١٩٧١/١٩٧٢ ٠ كما انخفض محصول السمسم أيضا من ١٦٥ر٠ طن مترى للفدان عام ١٩٦٤ / ١٩٦٥ الى ما يقدر بحوالى ١٢١ر٠ طن مترى عام ١٩٧٢/١٩٧٣ ٠ الا أنه يمكن زيادة انتاج الفدان من هذه المحاصيل فى السودان الى أربعة أو خمسة أضعاف ٠ وخلاصة القول من كل هذا هو أنه توجد امكانيات كبيرة لهذا القطر ٠ ويمكن أن يعزى الانتاج غير المرضى

جدول رقم (٨)

المساحة والانتاج الاجمالي ومتوسط محصول الفدان من « الدورا » في السودان

السنة	المساحة بملايين الافدنة	الانتاج بآلاف الأطنان	المحصول طن مترى للفدان
١٩٦٣/٤	٣ر٣	١٣٥٠	٤١١ر٠
١٩٦٤/٥	٢ر٣	١١٤٠	٣٦٠ر٠
١٩٦٥/٦	٢ر٣	١٠٩٥	٣٤٢ر٠
١٩٦٦/٧	٢ر٣	٨٥٠	٢٦٧ر٠
١٩٦٧/٨	٧ر٤	١٩٨٠	٤٢١ر٠
١٩٦٨/٩	٨ر٢	٨٧٠	٣٠٨ر٠
١٩٦٩/٧٠	٤ر٤	١٤٩٥	٣٤٤ر٠
١٩٧٠/١	٨ر٤	١٥٣٥	٣١٤ر٠
١٩٧١/٢	٧ر٤	٢٠٨٠	٤٤٣ر٠
١٩٧٢/٣ *	٩ر٣	١٣٢٥	٣٣٧ر٠

المصدر : الحكومة السودانية : ـ (الحصر الاقتصادى لعام ١٩٧٢) .

* مقدرة

(ملاحظة : ١ فدان = ٠٤ر١ ايكر) .

الى نقص الأموال وقلة الأيدى العاملة ، وعدم توفر عناصر الانتاج مثل المخصبات الكيماوية ٠

واذا كانت هذه هى مشكلة السودان فانها أيضا تمثل أزمة عند الحديث على مستوى الغذاء العالمى الحالى ٠ اذ توجد ١٠٠ مليون فدان بالسودان قابلة للزراعة الا أنها لم تستغل بالمرة فى الوقت الذى عجز فيه الانتاج الغذائى العالمى عن ملاحقة الزيادة فى السكان٠

ولكن على من يقع الخطأ ؟ أن السودان كدولة نامية يبذل مجهودات كبيرة لزيادة الانتاج الزراعى ، وفى الحقيقة فان السودان يعد من الدول النامية القليلة التى لم تهمل الزراعة ٠ وقد أعطت خطة التنمية العشرية السودانية للحقبة الماضية وكذلك الخطة الخمسية ١٩٧١/١٩٧٥ أولوية عالية للزراعة ٠ وقد يرهن المسئولون السودانيون عمليا على أنهم يعرفون ما تعنيه التنمية الريفية ٠ ويعتبر مشروع الجزيرة وغيره من المشاريع الزراعية خير دليل على ذلك ٠

الا أنه توجد اختناقات خطيرة ٠ فهناك نقص فى عملية التمويل اذ أنه ليس باستطاعة دولة نامية مثل السودان بمتوسط دخل منخفض جدا أن توفر التمويل الذاتى اللازم للمشاريع الزراعية ٠ وعندما لجأ السودان الى البنك الدولى للانشاء والتعمير نجح فى الحصول على قرض قدره ١٥ مليون دولار على أن يسدد على خمس سنوات وبفائدة قدرها ٩٪ فى السنة ٠ وذلك بغرض المساعدة فى تمويل المشروعات الزراعية فى مساحة قدرها ٦٠٠ ألف فدان من أراضى الأمطار ٠ ويسمح هذا القرض بفائدته غير الامتيازية على بدء العمل فى المشروع الا أنه هناك حاجة للمزيد من القروض سيما لتكاليف التشغيل ٠

وقد دلت التجارب التى أجريت بالسودان نفسه على أن

استخدام سلالات جديدة من التقاوى مقرونة باتباع الأساليب الزراعية الحديثة يمكنها أن تؤدى الى مضاعفة غلة المحاصيل أربعة أضعاف .

ففى حالة السمسم مثلا وجد أنه اذا زرعت أصناف السمسم المقاومة للفرط فان غلة المحصول تتضاعف الى أربعة أمثال المحصول الحالى . ان الدولة تعرف كل هذا وتدركه تماما . الا أن القضية بالضبط هى عدم توافر رأس المال وغيره من الموارد اللازمة لترجمة ذلك الى واقع ملموس .

ومن خلال امكانياته الذاتية المحدودة ، فان السودان يعيد تقييم الأولويات الزراعية ويحاول زيادة الانتاج . ويعد أفضل مثال على ذلك ادخال زراعة القمح فى مشروع الجزيرة فى أوائل الستينات وقد قفز الانتاج من ٣٧٠٠٠ طن فى عام ١٩٦٤ الى ٢٣٥٠٠٠ طن فى عام ١٩٧٤ بينما زاد انتاج الفدان من ٤١ر٠ الى ٧٤ر٠ طن مترى (٢٠) .

مصر والسودان :

لقد بدا واضحا من خلال ما قيل فى هذا الفصل أن كلا من مصر والسودان تواجهان عوائق فى خطط التنمية . وقد ألقى الارتفاع الفاحش فى أسعار الغذاء العالمى والمخصبات الكيماوية والآلات وغيرها من عناصر الانتاج بأعباء ثقيلة على ميزان المدفوعات الذى لا يؤثر فقط على انتاج الغذاء ولكن على عملية التنمية كلها .

وتعد هذه العوامل دخيلة على اقتصاد كل من البلدين . وليس بمقدور مصر أو السودان أن تغير فى أسعار الغذاء أو المخصبات الكيماوية أو الآلات الزراعية . ولكن هل هناك شيء باستطاعتهما القيام به معا بحيث يكون ذا فائدة مشتركة ؟ .

للاجابة على هذا السؤال دعونا ننظر أولا الى خريطة الجغرافيا الاقتصاديه للدولتين معا • ففى الجنوب توجد مساحات شاسعة من الاراضى الزراعيه التى لم تستغل بعد (السودان) ، وفى الشمال (مصر) فان المساحة المزروعة محدودة جدا • ولكن بينما يوجد نقص حاد فى القوى العاملة والخبرة فى السودان نجد العكس هو الصحيح في الشمال (مصر) حيث تتوافر بكثرة الأيدى العاملة والخبرة التى لم تستغل الى مداها بعد •

وباختصار فانه على مستوى الدولتين توجد موارد هائلة سواء طبيعية أو بشرية الا أنها لم تستخدم استخداما اقتصاديا (٢١) • والنتيجة هى انتاجية منخفضة جدا بالنسبة لعنصر الانتاج • والاحتمال قوى فى أن يؤدى التعاون الاقتصادى بين الدولتين بطريقة أو أخرى الى فوائد اقتصادية • ولو تكلمنا بصفة عامة فان السودان بمقدوره أن يقدم الأرض بينما بامكان مصر توفير الخبرة والأيدى العاملة اللازمة • اننى هنا أتحدث عن مشاريع مشتركة حيث يعمل المزارعون المصريون فى أراض لم تستغل بعد فى السودان ولا يزرعها حاليا مزارعون سودانيون ومثال ذلك مناطق جزيرة مناجيل وخشم الجر به حيث لا تستغل ٤٠٪ من الأراضى • ويمكن أن يتفق على المشاركة فى التكاليف والعائدات •

واذا ما انتقلنا الى المنطقة العربية بأكملها فان الصورة تتضح أكثر وأكثر •

٦

إنتاج الغذاء في العالم العربي

نحن نعرف أن الشرق الأوسط يعتبر الموطن القديم للقمح حيث أمكن تحويله من الحالة البرية وزراعته كمحصول مزروع منذ القدم . كما أننا نعرف أن الشعير والذرة هى الأخرى من المحاصيل القديمة لهذه المنطقة . وفى عالم اليوم حيث يكثر الحديث فى كل الدول تقريبا عن انتاجيات الحبوب ونقص الحبوب ومخزون الحبوب وما الى ذلك ، فقد يكون من المفيد أن ننظر الى موقف الدول العربية من انتاج الحبوب . وقبل أن نفعل ذلك فاننى أحب أن أسوق بعض الملاحظات عن الحالة العامة للزراعة فى الدول العربية . ان الزراعة فى الدول العربية اليوم عبارة عن خليط عجيب يجمع بين التقاليد القديمة والتكنولوجيا الحديثة . ويمثل القطاع الزراعى الحديث جزءا بسيطا من جملة القطاع الزراعى . وعموما فان الزراعة الحالية فى الدول العربية تعتبر منخفضة الانتاجية خاصة عندما نأخذ فى الاعتبار الموارد الطبيعية الملائمة وليس الأمر قاصرا على انخفاض

الانتاجية بل انه توجد مساحات شاسعة من الأراضى القابلة للزراعة فى السودان والعراق وسوريا الا أنها لم تستغل بعد • وقد رأينا كيف أنه يوجد فى السودان أكثر من ١٠٠ مليون فدان من الأراضى القابلة للزراعة الا أنها لم تزرع • وفى العراق يزرع فقط ٤مليون فدان من مجموع المساحة الزراعية وقدرها ١٧ مليون فدان • وهذه الأرقام أقل من الحقيقة اذ أنه باستعمال التكنولوجيا الحديثة يمكن القيام بمشاريع لرى ملايين أخرى من الأراضى •

كما أن موضوع التبادل التجارى بين الدول العربية يستحق التعليق أيضا اذ نجد أن ليبيا ومصر والأردن والكويت والمملكة العربية السعودية تســـتورد القمح من أوربا والولايات المتحدة الأمريكية فى نفس الوقت الذى تنتج فيه تونس والجزائر والمغرب كميات من القمح تزيد عن الاستهلاك المحلى • وتمثل التجارة بين الدول العربية (٢٢) داخل المنطقة كلها جزءا بســـيطا من التجارة الاجمالية لها • ويعتبر تخلف الزراعة عاملا مؤثرا فى تناقص حجم التجارة فى المنطقة • ولو كانت الزراعة متقدمة والصناعات الزراعية مزدهرة لأمكن توسيع حجم التجارة فى المنطقة • وهناك نشــاط اقتصادى آخر كثيرا ما يندمج مع الزراعة فى حسابات الدولة وهو رعاية الحيوان ، وأفضل التعبير « رعاية الحيوان » على « الانتـاج الحيوانى » لأن التعبير الأول له معنى أكثر شــمولا • وحيث ان القضية الأســاسية هى انتاج الغذاء فانه لا يصح اغفال الدور الاقتصادى الهام الذى يقوم به هذا النشاط فى الدول العربية •

ويعطى الجدول رقم ٩ فكرة عن الثروة الحيونية للمنطقة • وهذه الأرقام تمثل فقط تقديرات غير دقيقة (٢٣) وفى كل الدول العربية نجد أن البيانات الخاصة بأعداد الحيوانات تكون أقل دقة عن البيانات عن المحاصيل الزراعية • وبالرغم من ذلك فان هذه الأرقام تجذب الاهتمام الى هذا المورد الهـــام • ويمثل الانتـاج

جدول رقم (٩)

اعداد الماشية بآلاف الرءوس عام ١٩٧٤

الدولة	الأبقار	الأغنام	الماعز	الجمال
الجزائر	٩٥٠	٨١٠٠	٢٤٠٠	١٩٠
البحرين	٤	٤	٨	١
مصر	*٤٣١٠	٢٠٨٠	١٢٨٠	١١٠
العراق	٢٠٦٠	١٥٥٠٠	٢٤٥٠	٣٢٢
الاردن	٤٠	٦٧٠	٣٦٠	٩
الكويت	٧	١٠٠	٨٠	٦
لبنان	٨٤	٢٢٧	٣٣٠	١
ليبيا	١٢١	٣٢٠٠	١١١٠	١٢٠
المغرب	٣٧٠٠	١٩٠٠٠	٨٥٠٠	١٨٠
قطر	٦	٣٩	٤٥	٩
العربية السعودية	٣١٠	٣٠٣٠	١٧٠٠	٥٩
السودان	١٤٠٠٠	١١٩٠٠	٨٦٠٠	٢٦٢٠
سوريا	٥٣٩	٥٩٤٠	٧١٥	٦
تونس	٦٥٠	٣٣٠٠	٦٦٠	١٨٠
الجمهورية العربية اليمنية	١٢٥٠	٣٥٠٠	٨١٠٠	٦١
جمهورية اليمن الديمقراطية	٩٩	٢٣٠	٩١٥	٤٠
(i) المجموع للدول العربية	٢٨١٣٠	٧٦٨٢٠	٣٧٢٥٣	٣٩١٤
(ii) مجموع العالم	١١٧٨٨٦٧	١٠٣٢٦٨٧	٣٩٧٩١٧	١٣٢٥٦
(i) منسوبة إلى (ii) ٪	٤ر٢	٤ر٧	٤ر٩	٥ر٢٩

المصدر : منقولة ومحسوبة من الكتاب السنوى لمنظمة الأغذية والزراعة ١٩٧٤ .

* تشمل حوالى ١٥٠ر٢ الف جاموسة .

الحيــــوانى (٢٤) فى مصر حوالى ٣٠٪ من القيمة الاجماللة للانتاج الزراعى • والرقم المقارن فى سوريا هو ٢٥٪ • وفى كل من الأردن ولبنان ٣٠٪ • وعلى ذلك فانه على الرغم من أن الانتاج الحيوانى يأتى فى المرتبة الثانية بالمقارنة بالمحاصيل الحقلية فانه يســـــاهم مساهمة محسوسة فى الانتاج • ومازالت اقتصاديات الانتــــاج الحيوانى لهذه الدول متخلفة • وفى معظم الحالات تحصل الحيوانات على غذائها بالرعى فى أراضى المراعى الطبيعية ولا تستفيد الا قليلا من أعلاف الأراضى الزراعية • وتتركز الأبقار فى السودان وبصفة أساسية فى الجزء الجنوبى من البلاد وفى مصر والمغرب بينما تتوزع الأغنام والماعز بين الأقطار فى المنطقة بطريقة غير متكافئة • وتتركز الجمال بالطبع فى السودان • وبصفة عامة فان الأبقار كلها سلالات محلية الا أنه يوجد بعض الســـلالات الغربية فى كل الأقطار • وتستخدم الأبقار لعدد من الأغراض كحيوان عمل ولانتاج اللبن وكحيوان للحم • والأغنام معظمها سلالات مراعى وعلى ذلك فانه فى مصر تربى الأغنام فى مزارع مروية وتعتبر مصدرا هاما للبن واللحم • الا أن انتاج الصوف من الأغنام يعتبر متخلفا جدا • كما أن الماعز مثلها مثل الأغنام تعتبر مصدرا هاما للبن كما أنها تنتج الموهير واللحم • وتربى الماعز فى مصر فى مزارع خاصة بينما تعيش تقريبا فى كل الدول الأخرى فى مراع طبيعية •

وتؤثر الطبيعة البدوية السائدة فى مجال الانتاج الحيوانى فى الدول العربيـــة على اســـتخدام الأرض ونوعية الحيوانات • وحيوانات البدو ترعى على العلف المتوفر بدون أى ضابط • وينتج عن هذا رعى شديد وضرر حاد بالمرعى نتيجة للتركيز على أجزاء معينة منه • ويؤدى الرعى الشديد فى المرعى أو أراضى المراعى الى تناقص فعلى فى انتاج العلف بالنسبة الى الاحتمالات الانتاجية لهذه الأرض • وبالاضافة الى ذلك فان الرعى الشديد يعنى أن الحيوانات

ضعيفة التغذية · ولهذا تأثير خطير خاصة بالنسبة للحيوانات التى تسير مسافات طويلة · وهناك حالة أخرى من سوء استعمال الأرض وهى ترك الحشائش لتنمو على الأرض المتروكة بورا عندما تكون الدورة مكونة من حبوب ثم بور والسبب الرئيسى لهذه الدورة هو اعطاء الفرصة لتراكم الرطوبة بالتربة · ولكن اذا ما نمت الحشائش فانها ستمتص الرطوبة التى كانت ستخزن لمحاصيل الحبوب · ولو علمنا أن كمية الرطوبة الأرضية تؤدى الى زيادة مضطردة في محصول الحبوب لأدركنا مدى الخسارة الناجمة · ومن ناحية الجودة فان الحشائش تعتبر غذاءا رديئا للحيوانات ·

وكما يبين الجدول رقم ٩ فان العالم العربى بصفة عامة غنى بالانتاج الحيوانى · الا أن صناعة الانتاج الحيوانى متخلفة مما يؤثر على موارد البروتين ·

وسأتحول الآن الى الحبوب التى تحظى بإهتمام كبير فى أى تحليل لمشكلة الغذاء وسوف أحلل انتاج الحبوب فى الدول العربية بالنسبة الى كل محصول من محاصيل الحبوب الرئيسية وبعدها سأحاول تقييم الموقف بالنسبة للدول العربية كلها على ضوء الانتاج العالمى ·

القمح : يعطى الجدول رقم ١٠ صورة للانتاج من عام ١٩٦١ حتى عام ١٩٧٤ · ومن بين الدول العربية الثلاث عشرة المبينة فى الجدول (٢٥) فانه يتضح فى الحال أن ست دول تعتبر منتجة عالية للقمح · وهذه الدول هى مصر والمغرب وسوريا والجزائر والعراق وتونس · وهناك نقطة أخرى جديرة بالملاحظة وهى أنه فيما عدا مصر فان الدول الخمس الأخرى المنتجة للقمح تظهر عدم استقرار شديد فى الانتاج · ففى العراق وسوريا يزيد الانتاج الكلى فى السنين الملائمة أكثر من ثلاثة أضعاف عنه فى السنين الرديئة · ويرجع السبب فى ذلك الى أن انتاج القمح يعتمد فى هذه الدول

جدول رقم (١٠)

انتاج القمح فى الدول العربية بآلاف الأطنان المترية

الدولة	١٩٦١ - ١٩٦٥ متوسط	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤
الجزائر	١٢٥٤	١٩٥٦	١١٠٠	٨٥٠
مصر	١٤٥٩	١٦١٨	١٨٣٨	١٩٨٤
العراق	٨٤٩	٢٦٢٥	٩٥٧	١٣٣٩
الأردن	١٨٠	٢١١	٥٠	٢٢٥
لبنان	٦٤	٦٤	٥٥	٦٠
ليبيا	٣٧	٤٢	٦٧	٧٠
المغرب	١٣٣٦	٢١٦١	١٥٧٤	١٨٥٣
العربية السعودية	١٢٩	١٥٠	١٥٠	١٧٥
السودان	٣٦	١٤٠	١٥٢	٢٣٥
سوريا	١٠٩٣	١٨٠٨	٥٩٣	١٦٣٠
تونس	٤٩٥	٧٣٠	٨٨٥	٨١٠
الجمهورية العربية اليمنية	٢١	٥٤	٥٠	٧١
جمهورية اليمن الديمقراطية	١٥	١٥	١٥	١٥
(i) المجموع للدول العربية	٦٩٦٨	١١٥٧٤	٧٤٨٦	٩٣١٧
(ii) مجموع العالم	٢٥٤٣٩٩	٣٤٦٨٢٣	٣٧٧٢٧٧	٣٦٠٢٣١
(i) كنسبة من (ii) ٪	٢ر٧٤	٣ر٣٤	١ر٩٨	٢ر٥٩

المصدر : منقولة ومحسوبة من بيانات فى الكتاب السنوى لمنظمة الأغذية والزراعة ١٩٧٤ .

على الأمطار . ومنذ الحرب العالمية الثانية امتدت زراعة القمح فى العراق وسوريا الى الأراضى الأقل جودة حيث تكون كمية الأمطار السنوية غير كافية أو متغيرة أو كلاهما . بينما فى مصر يزرع القمح على نظام الرى الصناعى مما ساعد على زيادة الانتاج بدون تذبذب . ويمتاز محصول القمح فى مصر بأنه أعلى انتاجية منه فى أى من الدول الأخرى (انظر ملحق ٣) . وفى الواقع أن انتاجية القمح فى مصر أعلى من متوسط انتاجية المحصول فى الولايات المتحدة الأمريكية حيث تنمو النباتات فى أراضى الأمطار ، وعلى العكس من ذلك فان كل القمح فى مصر يزرع فى الأراضى المروية .

الشعير : كما يتبين من الجدول رقم ١١ تعتبر المغرب أكبر دولة منتجة للشعير فى الدول العربية . وتذبذب محصول الشعير أقل حدة عنه فى القمح (انظر ملحق ٤) . اذ بالرغم من أنه فى كـل هذه الدول ، فيما عدا مصر والعراق ، يزرع الشعير فى أراضى الأمطار الا أنه أكثر تحملا للأملاح عن القمح . كما أنه يحتاج أيضا الى كميات رطوبة أقل وبالتالى أمطار أقل . وقد ساعد هذا على جعل انتاج الشعير أكثر ثباتا عن انتاج القمح . كما ان الجدول الملحق لانتاج الشعير يبين أيضا أن كمية المحصول للهكتار أعلى فى مصر منه فى بقية الدول . وفى الواقع فان انتاجية الشعير فى مصر كانت فى تزايد على مدى الخمسين ســـنة الماضية . الا أنه كجزء من السياسة المتبعة فى مصر فان المساحات آخذة فى التناقص . ويرجع ذلك الى الميزة النسبية لزراعة الشعير فى مقابل المحاصيل الأخرى فى مصر حيث الأراضى الزراعية محدودة وعلى جانب الطلب فانه لم يحدث توسع سريع فى السوق .

الذرة الشامية : يبين الجدول رقم ١٢ أنه من بين كل الدول العربية فان مصر تعتبر أكبر دولة منتجة للذرة الشامية حيث تنتج حوالى ٨٠٪ من مجموع انتاج المنطقة ويليها فى ذلك المغرب . وتعد

جدول رقم (١١)

انتاج الشعير في الدول العربية بآلاف الأطنان المترية

الدولة	١٩٦١ — ١٩٦٥ متوسط	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤
الجزائر	٤٧٦	٧٢٠	٤٠٠	٤٥٠
مصر	١٣٧	١٠٩	٩٧	٩٩
العراق	٨٥١	٩٨٠	٤٦٢	٥٣٢
الأردن	٦٢	٣٤	٦	٣٥
لبنان	١٣	٨	٧	٨
ليبيا	٨٧	١١٦	٢٠٥	١٠٠
المغرب	١٣١٦	٢٤٦٨	١٢٥٧	٢٣٨٩
العربية السعودية	١٠	٢٠	١٨	٢٢
السودان	—	—	—	—
سوريا	٦٤٩	٧١٠	١٠٢	٦٥٥
تونس	١٤٥	٢٣٦	٢١٠	٣٠٠
الجمهورية العربية اليمنية	١٤١	١٧٨	١٥٠	٢٣٠
جمهورية اليمن الديمقراطية	٣	٤	٤	٤
(i) المجموع للدول العربية	٣٨٥٠	٥٥٨٣	٢٩١٨	٤٨٢٤
(ii) مجموع العالم	٩٩٦٨٦	١٥٣٣٠٩	١٦٩٢٤٥	١٧٠٨٥٨
(i) كنسبة من (ii) ٪	٣ر٩٠	٣ر٦٤	١ر٧٢	٢ر٨٢

المصدر: كالسابق .

جدول رقم (١٢)

انتاج الذرة الشامية فى الدول العربية بآلاف الأطنان المترية

الدولة	متوسط ١٩٦١–٥	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤
الجزائر	٤	٥	٤	٥
مصر	١٩١٣	٢٤٢١	٢٥٠٨	٢٥٥٠
العراق	٢	١٨	١٩	١٩
الأردن	—	—	—	—
لبنان	١٢	١	١	١
ليبيا	٢	١	٢	٢
المغرب	٣٥٢	٣٦٨	٢١٧	٣٨٩
العربية السعودية	٢	٥	٦	٦
السودان	١٧	١١	١٨	٢٠
سوريا	٧	١٥	١٥	١٩
تونس	—	—	—	—
الجمهورية العربية اليمنية	٣٩	٤٢	٥١	١٥٠
جمهورية اليمن الديمقراطية	٩	٨٠	٧٥	٨٤
(i) المجموع للدول العربية	٢٣٥٩	٢٩٦٧	٢٩١٦	٣٢٤٥
(ii) مجموع العالم	٢١٦٣٨١	٣٠٥٣٨٨	٣١٠٣٩١	٢٩٢٩٩٠
(i) كنسبة من (ii) ٪	١ر٠٩	٠ر٩٧	٠ر٩٤	١ر١

المصدر : كالسابق (نفسه) .

جدول رقم (١٣)

انتاج الأرز فى الدول العربية بآلاف الأطنان المترية

الدولة	١٩٦١ — ٥ متوسط	٩٧٢	٩٧٣	٩٧٤
الجزائر	٧	٥	٦	٥
مصر	١٨٤٥	٢٥٠٧	٢٢٧٤	٢٤٠٠
العراق	١٣٨	٢٦٨	١٥٧	٢٧٥
الأردن	—	—	—	—
لبنان	—	—	—	—
ليبيا	—	—	—	—
المغرب	٢٠	١٤	١٤	١٨
العربية السعودية	—	—	—	—
السودان	١	٥	٦	٧
سوريا	—	—	—	—
تونس	—	—	—	—
الجمهورية العربية اليمنية	—	—	—	—
جمهورية اليمن الديمقراطية	—	—	—	—
(i) المجموع للدول العربية	٢٠١١	٢٧٩٩	٢٤٥٧	٢٧٠٠٥
(ii) مجموع العالم	٢٥٣١٨٠	٢٩٥٦٠٨	٣٢٤٤٦٨	٣٢٣٢٠١
(i) كنسبة من (ii) ٪	٧٩ر٠	٩٥ر٠	٧٦ر٠	٨٤ر٠

المصدر : نفسه .

الذرة الشامية محصولا هاما في مصر حيث تدخل فى الدورة الزراعية كمحصول صيفي متأخر . ويرجع الزيادة فى الانتاج فى مصر الى الزيادة المستمرة فى الانتاجية نتيجة لادخال أصناف من الهجن منذ عام ١٩٦٠ وفى المغرب ، التى تأتى فى المرتبة الثانية بعد مصر ، تصل الانتاجية فيها الى ربع أو خمس مقدارها فى مصر نتيجة لعدم ثبات كميات الأمطار . كما يتبين من الجدول رقم ١٢ أن انتاج الذرة الشامية يزداد باضطراد فى الجمهورية العربيـــة اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية . كما يجدر ملاحظة أن انتاجية هاتين الدولتين تزيد عن ضعفى الانتاجيـــة فى المغرب (انظر جدول ملحق ٥) .

الأرز : كما يتبين من الجدول رقم ١٣ فان أكثر من ٩٠٪ من الأرز المزروع فى الدول العربية ينتج فى مصر . وينتج العراق كل ما تبقى تقريبا . ويعد محصول الفدان من الأرز فى مصر ثانى أعلى معدل فى العالم بعد استراليا . وفى العراق يبلغ محصول الفدان حوالى نصف مقداره فى مصر (انظر ملحق ٦) .

ويزرع فى العالم العربى محصولان آخران من الحبوب وهما الدخن والذرة الرفيعة . وتنتج مصر أكبر محصول من الدخن (انظر جدول ١٤) تليها السودان . وتنتج هاتان الدولتان معا حوالى ٩٠٪ من مجموع انتاج المنطقة . وتزرع الذرة الرفيعة أساسا فى السودان (انظر جدول ١٥) يليها الجمهورية العربية اليمنية فى أراضى الأمطار وهى معرضة للتذبذب الحاد فى الانتاج .

والى الآن فاننا قد اقتصرنا فى المناقشة على كل محصول من محاصيل الحبوب فى الدول العربية . وسنتجه الآن الى تقييم انتاجيات الدول العربية بالمقارنة للانتاج العالمى .

لكل محصول من المحاصيل الستة ، تبين الجدول انتاج الدول

جدول رقم (١٤)

انتاج الدخن فى الدول العربية بآلاف الأطنان المترية

الدولة	١٩٦١ — ٦٥ (متوسط)	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤
مصر	٧٢٣	٨٣١	٨٥٣	٨٧٥
السودان	٣٠٣	٣٥٥	٢٦٨	٤٧٠
دول عربية أخرى	١٨١	٢٤١	٢٢١	٢٦٠
(i) المجموع للدول العربية	١٢٠٧	١٤٢٧	١٣٤٢	١٦٠٥
(ii) مجموع العالم	٣٨١٥٩	٤٢٤٨٩	٤٨٠٦٧	٤٦٢١٥
(i) منسوبة إلى (ii) ٪	٣ر١٦	٣ر	٢ر٧٩	٣ر٤٧

جدول رقم (١٥)

انتاج الذرة الرفيعة فى العالم العربى بآلاف الأطنان المترية

الدولة	١٩٦١ــ ٥ (متوسط)	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤
السودان	١٢٥٦	١٣٠٠	١٦٢٥	١٧٩٥
الجمهورية العربية اليمنية	٩٣٣	١٠٢٠	١٠٠٠	٧٢٠
دول عربية أخرى	٢٦٢	٢٧٠	٢٤٥	٢٥٨
(i) مجموع الدول العربية	٢٤٥١	٢٥٩٠	٢٨٧٠	٢٧٧٣
(ii) مجموع العالم	٣٥٧٧٩	٤٥٥٨٣	٥٣٢٠٦	٤٦٩٠٨
(i) منسوبة إلى(ii) ٪	٨٥ر٦	٥٦٨	٣٩ر٥	٩٢ر٥

المصدر : نفسه .

العربية مجتمعة معبرا عنه كنسبة مئوية منسوبة الى الانتاج العالمى الكلى . ومنه نجد أن الأرقام لا تحتاج الى شرح اذ يتراوح انتاج الحبوب فى الدول العربية بين حوالى ٢ر٠٪ الى ٣ر٣٪ من مجموع الانتـاج العالمى ويبدو عليه عدم الاستقرار كما أنه بدون اتجاه محدد ٠ الا انه مع ذلك يجدر ملاحظة أن الانتاج فى كل من عامى ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ يشكل نسبة أقل من مجموع الانتاج العالمى عنه فى عام ١٩٧٢ ٠ وفى حالة الشعير يبدو أن نسبة انتاج الدول العربية الى الانتاج العالمى تتجه نحو الانخفاض ٠ وبالنسبة للذرة فان الاتجاه يبدو مستقرا وثابتا ٠ ونفس الشىء بالنسبة للأرز ، لو استبعدنا انتاج عام ١٩٧٢ ٠ ومما يثير الملاحظة أن انتاج الأرز فى هذه الدول يبلغ أقل من ١٪ من مجموع الانتاج العالمى ٠ ويختلف الموقف بالنسبة للذرة الرفيعة حيث يصـــل انتاج الدول العربية الى أكثر من ٥٪ بالنسبة لمجموع الانتاج العالمى ، وبالنسبة للدخن يتراوح انتاج الدول العربية بين ٨ر٢٪ الى ٥ر٣٪ من مجموع الانتاج العالمى ٠

واذا ما اتبعت محاولة أخرى تجميعية حيث يقارن مجموع انتاج الحبوب مجتمعة فى الدول العربية مع مجموع الانتاج العالمى للحبوب والتى تشتمل على محاصيل حبوب أخرى غير المحاصيل الستة (٢٦) التى سبق مناقشة الموقف بالنسبة لها فستبرز الصورة كما هو مبين فى الجدول رقم ١٦ ٠

ويتبين من هذا الجدول أنه فى عـــام ١٩٧٤ أنتجت الدول العربية مجتمعة ٨ر١٪ من مجموع الانتاج العالمى للحبوب وكان تعداد سكان الدول العربية يقـــدر بحوالى ٥ر١٤٠ مليون نسمة (٢٧) عام ١٩٧٤ بينما كان تعداد سكان العالم حوالى ٣٩٠٥ مليون نسمة ٠ واذا حسبنا عدد سكان الدول العربية كنسبة مئوية بالنسبة لعدد سكان العالم فانها تصل الى ٦ر٣٪ ٠ ومما يثير الدهشة أن نجد أن

جدول رقم ١٦

	١٩٦١ـ١٩٦٥ (المتوسط)	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤
(أ) مجموع الانتاج العالمى للحبوب (محسوبا بآلاف الأطنان المترية) .	٩٨٨ر٥٣٨	١ر٢٧٨ر٧٧٤	١ر٣٧٦ر٠١٧	١ر٣٣٣ر٨٦٤
(أ) مجموع الدول العربية للحبوب (محسوبا بآلاف الأطنان المترية) .	١٨ر٨٨٦	٢٦ر٩٤٠	١٩ر٨٨٩	٢٤ر٤٦٩
(أ أ) منسوبة الى (أ) %	١ر ٩١		١ر ٤٥	١ر ٨٣

الرقم ٨ر١٪ هو بالضبط نصف ٦ر٣٪ ويشير ذلك الى أنه اذا أمكن للدول العربية أن تضاعف انتاجها من الحبوب فانه سينشأ موقف ينتج فيه ٦ر٣٪ من مجموع سكان العالم ٦ر٣٪ بالضبط من انتاج الحبوب العالمى • ولكن هل بامكان الدول العربية أن تحقق هذا ؟ يتضح من التحليل السابق أن الامكانيات هائلة •

وفى الحقيقة فانه لا مجال للتحفظ عند الكلام عن مضاعفة انتاجها من الحبوب • اذ نجد أن انتاج العالم من الحبوب يقل كثيرا عن امداد العالم بما يكفيه من غذاء وقد رأينا فى الفصل الأول ان مئات الملايين من البشر يعانون من سوء التغذية •

ان باستطاعة الدول العربية عن طريق زيادة حجم استثماراتها في قطاع الزراعة وبتحسين طرق التسويق وبزيادة التعاون الاقتصادى الاقليمى ، أن تستعيد مركزها البارز السابق فى السوق العالمى للحبوب فتنتج ليس فقط ما يكفى احتياجاتها الذاتية بل تتحول الى دول مصدرة •

٧

قضية التعاون الاقليمى

لقد أوضحت المناقشة فى الفصول السابقة مدى خطورة أزمة الغذاء على المستوى العالمى . وقد اختيرت الدول العربية لتوضيح كل من المشكلة والعلاج على المستوى الاقليمى . وأحب فى هذا الفصل أن أحدد أفكارى عما يمكن أن تقوم به الدول العربية لتحقيق التنمية الزراعية . وتبدو الصورة بحيث نجد أن حدود الأراضى الممكن زراعتها فى المنطقة ككل لازالت بعيدة جدا مما يوحى بأنه ليس من الضرورة أن نلجأ الى استزراع الأراضى الضعيفة الخصوبة من أجل زيادة الانتاج الزراعى . ويعنى ذلك أنه ، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة ، يجب ألا يتم التوسع فى الانتاج الزراعى على حساب زيادة التكاليف (٢٨) ولكن ليس من الضرورى تثبيت العوامل الأخرى . وقد وجهت المناقشة فى الفصل السابق الانتباه الى الضعف الشديد فى الانتاج الزراعى بالنسبة لمعظم الدول العربية .

وباستخدام عناصر الانتاج المختلفة مثل المخصبات الكيماوية

والمبيدات الكيماوية يمكن زيادة الانتاجية الزراعية زيادة هائلة • وتستعمل المخصبات بكميات كبيرة فى كل من لبنان ومصر بينما تستعمل بكميات قليلة جدا فى الدول الأخرى •

ان المتطلبات الأساسية للتنمية الزراعية هى : توفر الارض والعمالة ورأس المال والتكنولوجيا والخبرة • وفى اعتقادى أنه توجد امكانيات هائلة للتعاون الاقليمى لتقديم عناصر الانتاج للزراعة •

واذا كانت الحاجة قد أصبحت ماسة الى التنمية الزراعية الآن فانه يجب التخطيط على أساس اجراء متكامل اقليمى للمنطقة كلها لتحقيق التنمية الزراعية • وقد حان الوقت الذى يجب فيه على هذه الدول أن تتحرك الى الأمام • ان التخطيط للمستقبل يدعو الى تقييم للخطط الحالية وللأداء • والى الآن فان كل تخطيط سابق يأخذ فى الاعتبار موارد المنطقة ككل • بل لقد تم التخطيط على مستوى كل دولة على حده وفى حدود الموارد القومية فقط وغالبا ما أغفلت هـــذه الخطط الفردية اعطاء الأولوية للزراعـــة • ففى مصر والدول العربية الأخرى استحوذ التصنيع على أكثر الاهتمام • وقد كان الغرض من التصنيع فى هذه الدول هو الرغبة فى تخفيض حجم الواردات وليس بغرض انتاج سلع للتصدير وكانت أغلب النتائج مخيبة للآمال ولم تخدم قضية التنمية الاقتصادية •

وكان هناك الكثير من عدم الكفاءة والتبديد للطاقات الانتاجية والارتفاع فى تكاليف انتاج الوحدة نتيجة لتوجيه الانتاج الى أسواق أصغر بكثير عن الحجم الأمثل • وكانت هذه الصناعات موجهه الى الأسواق المحلية وقد فشـــلت محاولات كثيرة لتصدير المنتجـات الصناعية نتيجة لعدم استطاعتها منافسة المنتجات الأجنبية ســـواء فى الكم أو الجودة • وقد رفعت الرسوم الجمركية على البضائع الأجنبية وهى وسيلة لها ما يبررها لحماية الصناعات الوليدة ولكنها تفقـد

صحتها اذا ما استمرت الى مالا نهاية • وتفترض حجة الحماية أنه مع مضى الوقت ستنمو الصناعة بحيث تصبح قادرة على المنافسة فى الأسواق العالمية وعندها يصبح فى الامكان الغاء الرسوم الجمركية العالية • الا أن ذلك لم يحدث •

وهناك نقطة أخرى جديرة بالدراسة وهى حجم الاستثمارات المخصصة للتنمية • ويعطى الجدول رقم ١٧ أرقام الخطط الاستثمارية فى كل قطاعات التنمية وقد أعدت هذه الأرقام فى أواخر الستينات فى معظم الحالات • الا أنه قد حدثت منذ ذلك الوقت تغييرات هامة فى الموقف الاقتصادى العالمى • اذ كما رأينا ارتفعت أسعار عناصر الانتاج الزراعى وأسعار الغذاء ، وكلاهما يستورده العالم العربى بكميات كبيرة فى السنين الأخيرة الى مستويات لم يسبق لها مثيل • وفى مثل هذه الظروف المتغيرة فانه لابد من اتباع أسلوب مختلف • ويبدو هذا منطقيا عندما ندرك أن العوامل التى بنيت عليها الحسابات قد تغيرت • ويبدو أنه لم يعد هناك مكان للتخطيط الفردى لكل دولة ولكن يجب التخطيط على مستوى المنطقة بأكملها •

ومن الواضح أنه من المفيد لدول المنطقة البدء فى التكامل الاقتصادى • والغرض من التكامل الاقتصادى هو أن تستخدم موارد المنطقة لصالح جميع الأعضاء • وقد أصبح التكامل الاقتصادى سمة شائعة فى حياتنا المعاصرة • فيوجد الـ « أ • أ • سى » ، « أ • ف ت • • أ » ، والكوميكون ، وبين الدول النامية يوجد السوق المشتركة لشرق أفريقيا والسوق المشتركة لأمريكا الوسطى ومنطقة الكاريبى للتجارة الحرة • وفى الحقيقة أنه عندما بدأ استعمال تعبير التكامل الاقتصادى فى الكتب الاقتصادية النظرية (٢٩) فان التحليلات كانت تعتنى فى المقام الأول بالدول المتقدمة • وفى الستينات بدأ الاقتصاديون فى تحليل تأثير التكامل بين الدول النامية وأشاروا الى الفوائد الديناميكية (٣٠) المتوقعة من مثل هذا التكامل وتعود الفوائد الى خفض وحدة التكاليف ، عندما يوجه الانتاج الى أسواق

جدول رقم (١٧)

الدولة	الاستثمارات السنوية فى الخطة بملايين الدولارات *
العربية السعودية	٨١٧ر٠
العراق	٦٠٠ر٠
الكويت	٤٦٨ر٠
لبنـــان	٣٦٩ر٠
ليبيـــا	١٥٤٢ر٠
المغرب	٤٨٧ر٠
جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية	٢٤ر٠
تونس	٥٦٧ر٠
الجزائر	١٣٧٢ر٠
الأردن	١٦٧ر٠
سوريا	٤٢٥ر٠
مصر	١٤١٦ر٠

* المصدر : الاحصائيات القومية لكل دولة .

تختلف فترة الخطة والسنة التى تبـــدأ فيها الخطة من دولة الى اخرى . وفى معظم الاحيان كانت الفترة هى النصف الأول من السبعينات .

أكبر حجما كما أن التكامل يؤدى الى تقليل أخطار الاعتماد بصفة أساسية على محصول واحد للتصدير مثل التذبذب الواسع فى الأسعار وعمليات التصدير • وعلى مستوى الاقتصاد العالمى فان التكامل يعمل على تقوية مركز المنطقة فى تعاملها مع العالم •

وبصفة عامة ، فانه لابد من وضع خطة للتكامل الاقتصادى بحيث تكون مبنية على النقط الأساسية التالية : ١ ــ خفض أو ازالة العوائق التجارية • ٢ ــ حرية انتقال رأس المال • ٣ ــ حرية انتقال الأيدى العاملة • ٤ ــ توحيد النظم النقدية والمالية • ٥ ــ التنسيق فى سياسات الانتاج •

وأحب أن أكون أكثر تحديدا • اننى لا أحاول فى هذا الكتاب أن اكتب باسهاب عن التكامل الاقتصادى فى الدول العربية حتى لا أبتعد عن القضية المركزية وهى انتاج الغذاء • ففى العالم العربى نجد أن الظروف متاحة للتكامل الاقتصادى • اذ أن العالم العربى يمتلك بلايين الدولارات وملايين الأفدنة من الأراضى القابلة للزراعة وملايين من الأيدى العاملة المدربة،وموارد مائية هائلة وطقس مناسب من نواح كثيرة كما أن موقعه على سطح الكرة الأرضية له ميزات عالية ومساحته هائلة حيث تمتد ٦٠٠٠ كيلو متر من الغرب الى الشرق و ٣٥٠٠ كيلومتر من الشمال الى الجنوب • الا أن العالم العربى لايزال مستوردا كبيرا للغذاء وكثير مندول المنطقة تخصص أموالا طائلة لواردات الغذاء منذ عام ١٩٧٣ • وقد يكون نقص البروتين أقل حدة فى الدول العربية عما فى الهند وباكستان أو بنجالاديش فى آسيا أو فى شمال شرق البرازيل فى أمريكا اللاتينية أو الدول الساحلية فى أفريقيا • ولكن سوء التغذية مازال موجودا فى العالم العربى • وبالطبع فانه يمكن تشخيصه فى الحالات المتقدمة من سوء التغذية فيما نراه من انتفاخ الأجسام وتقشير الجلد وغيرها من المظاهر المرضية • ولكن الخطر الحقيقى له يكمن عندما لا تظهر بها

علامات خارجية حيث يؤثر على كل من الصحة البدنية والعقلية ٠ وللأسف أن تأثيره هذا غير قابل للشفاء أو التصحيح عندما تحدث فى الأعمار المبكرة ٠

ان نظرية التكامل الاقتصادى أو الاتحادات الجمركية تبدو بسيطة عند التعرض لها فى التحليل الاقتصادى ٠ الا أنه فى الواقع توجد صعوبات سياسية واجتماعية واقتصادية تقف فى طريقها ٠ وتعتبر تجربة السوق الأوربية المشتركة خير دليل على ذلك ٠ اذ مر على مؤتمر بروكسل حوالى حقبتين حتى الآن الا أن التقدم الذى تحرزه دول السوق فى مجال التكامل ٠ وفى اجراء التعديلات التى لابد منها مازال مستمرا الا أنه بطىء ٠ وقد أوضحت التجربة حديثا ان انشاء شركات اقليمية يعتبر حلا عمليا وقد سميت هذه الخطوة فى المجالات الاقتصادية الجارية « محاولات التكامل المحدودة » وهى تمثل أسلوبا عمليا على طريق التكامل الاقتصادى الشامل الذى يعتبر الأمثل من الناحية الاقتصــــادية الا أنه لا يمكن أن يتم بسرعة ٠ ومن الممكن أحداث ثورة زراعية فى المنطقة العربية بالبدء فى تنفيذ مشـــــاريع مشتركة تكون لها فوائد مشتركة ٠ ويمكن استخدام المشاريع القائمة فعلا كنقطة بداية والأمثلة لذلك : مشاريع قصب السكر فى مصر والسودان وسوريا ومشاريع التوسع فى زراعة القمح فى العراق وسوريا والسودان ومشاريع التوسع فى زراعة الخضروات فى مصر والجزائر ومشاريع تنمية الانتاج الحيوانى فى الســودان وليبيا والجزائر ومشاريع الدواجن فى الكويت ودول الخليج ومصر ومشاريع الغابات والمراعى فى سوريا والسودان والجزائر وغيرها الكثير ٠ ويوجد العديد من هذه المشاريع التى يمكن أن تصبح مشاريع مشتركة ٠ وتمتاز هذه المشاريع أنها وحدات انتاجية كبيرة برأس مال كبير وعلى درجة عالية من الخبرة والتكنولوجيا بحيث تؤدى الى تقوية مركز هذه الدول فى السوق العالمية ٠ ويمكنها استخدام الموارد البشرية

بمرونة وتقديم الخبرات المطلوبة ويمكن انشاء وحدات الانتاج فى الأقطار طبقا لمبدأ التكاليف المنافسة أو الميزة النسبية ·

وهناك نقطة تبدو لى ذات أهمية كبيرة وهى انعدام الرابطة بين انتاج المحاصيل الحقلية والانتاج الحيوانى فى الدول العربية · وقد بين الفصل السابق أن الدول العربية غنية فى الموارد الحيوانية · وفى نفس الوقت فقد أشرت سابقا الى سوء التغذية الذى يؤثر على قطاعات من سكان هذه الدول · ومن الضرورى جدا تنمية صناعة الانتاج الحيوانى فى هذه الدول لتغطية الطلب المتزايد على اللحوم وهى سلعة يمتاز فيها الطلب (٣١) بمرونة عالية بالنسبة للدخل · وقد أصبحت ليبيا والمملكة العربية السعودية وغيرها من دول الخليج دولا مستوردة للحوم بعد أن كانت مصدرة لها حتى عهد قريب ·

ولكن كيف يمكن التوصل الى التعاون ضمن التكامل الاقتصادى الذى تعرضت له بالحديث ؟ لنأخذ مثلا السودان سوف أذكر ما يمكن عمله لتنمية الانتاج الحيوانى جنبا الى جنب مع المحاصيل الأخرى · وواضح انه يمكن القيام بمشاريع مشتركة فى مساحة معينة ولتكن فى غرب السودان حيث ينمو العلف الأخضر لتغذية الأغنام فضلا عن المحاصيل الزيتية مثل الفول السودانى · ويمكن تغذية الاغنام على محاصيل العلف الأخضر وقشور الفول السودانى · ويمكن انشاء عصارات زيوت لاستخراج زيت نباتى للمائدة على اعلى درجة من الجودة من البذور الزيتية (٣٢) · ويمكن استخدام جزء من المتخلفات وهو كسب الزيت لتسمين الأغنام بينما يصدر الجزء الباقى ، ويمكن بناء مجازر حديثة وتركيب ثلاجات لحفظ اللحوم ويمكن تصدير اللحوم · وبالمناسبة فانه يجدر القول هنا أنه بفضل تطوير وسائل التبريد حدثت ثورة فى صناعة اللحوم فى نيوزيلاند ، وبصرف النظر عن صناعة الزيوت النباتية فانه يمكن انشاء صناعات أخرى مثل صناعة الصباغة ، وصناعة الملصقات ،

والمخصبات الكيماوية من مسحوق الدم ومسحوق العظام التى يمكن استخدامها فى تغذية الدواجن • ويبدو بالفعل ان مثل هذه المشاريع ذات منافع اقتصادية عالية • وقد ينتج عنها تصدير لحوم عالية الجودة يمكن ان تباع بأسعار عالية • وكذلك تكوين بعض الصناعات الزراعية التى تخلق فرص عمل جديدة وتساهم فى تدريب العمال• وصناعات أخرى مرتبطة مباشرة بالانتاج الحيوانى مثل دباغة الجلود • وقد قدر انه اذا أمكن تحسين عملية دباغة وصباغة الجلود فان أسعار الجلود يمكن أن تتضاعف • وتتميز أسواق هذه المنتجات النهائية بأنها قوية ومستقرة وتتبع فيها الأسعار اتجاها صحيا بعكس الحال بالنسبة للمواد الأولية التى تعانى تدهورا فى شروط التجارة •

وتتجه أسعار اللحوم الحمراء بعكس الحال فى اللحوم البيضاء مثل الدواجن الى الارتفاع كما ان سوق الجلود آخذ فى النمو بينما تتصاعد الأسعار فى سوق كسب الزيت • وكل هذه الأسواق المجزية جنبا الى جنب مع بعض الآثار المفيدة (٣٣) يمكنها أن تجعل هذه المشاريع جذابة •

وكما رأينا على مستوى العالم العربى فان العائق الحقيقى لمثل هذه النشاطات ليس عدم توافر الأراضى ولكن قلة الاستثمارات •وقد لا يكون باستطاعة دولة بمفردها أن تقدم الاستثمارات اللازمة كلها ولكن التعاون الاقتصادى بين الدول فى المنطقة فى مشاريع مشتركة كفيل بالتوصل الى الحل • وبنفس المنطق فان الاستثمار فى مشاريع البنية الاقتصادية وفى مشاريع الرى يمكن أن يؤدى الى الحيلولة دون الوقوع تحت رحمة الطبيعة والتذبذب الحادث فى الانتاج فى أراضى الأمطار بحيث يساهم فى رفع الانتاج والتخلص من عدم الاستقرار فى الانتاج وفى الدخول الزراعية • ونحن دائمو التحدث عن الحلقة المفرغة للفقر الا أنه يمكن اضعاف هذه الحلقة اذا ما بدأت الاستثمارات • ولن تقتصر النتائج آن ذاك على زيادة المعروض من

الغذاء مباشرة ٠ ولكن سيشمل أيضا نشاطات مجزية تكون مصدرا لموارد جديدة للاستثمارات المقبلة ٠ وعلى ذلك تنشأ عملية بناء مستمرة ٠

ولكن ما هى المحاولات التى تمت حتى الآن فى الدول العربية فى اتجاه التكامل الاقتصادى ؟ فى أوائل الخمسينات عزمت الدول العربية على البدء فى التعاون الاقتصادى ٠ ولكن بعد مرور أكثر من عشرين سنة لم يكتب لهذا التعاون أن يصل الى شىء فيما عدا بعض الاتفاقيات التجارية الثنائية ٠ وعلى الرغم من أن الدول العربية قد اتخذت قرارا فى أول يناير عام ١٩٦٥ بانشـــاء الســوق العربية المشـــتركة الا أنه لم يتم أى تقدم وكل ما حــدث هو سلسلة من الاتفاقيات التجارية الثنائية القصيرة الأمد وبتغير مستمر فى قوائم السلع التى تستفيد من المعاملة الأفضل٠ولكن لم تؤد هذه الاتفاقيات الى أى تغيير فى التركيب الانتاجى للدول المعنية ٠

وفى أغلب الأحيان كانت هذه الاتفاقيات التجارية تقوم بغرض التخلص من فائض الانتاج ٠ وما لم تدرك الدول المعنية الفوائد التى يمكن الحصول عليها من التعاون الاقتصادى وما لم تنشأ المؤسسات الاقتصادية المناسبة فلن يتحقق التكامل الاقتصادى ٠

٨

أموال البترول

أصبح البترول هو الموضوع الرئيسى الذى يشغل الأذهان فى كل الدول تقريبا . وتكاد أوروبا واليابان تعتمد اعتمادا كليا على بترول الشرق الأوسط بينما تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية بدرجة أقل على امدادات الشرق الأوسط من البترول حيث لا يزيد مقدار ما تستورده منه عن ٦ ٪ من مجموع وارداتها . الا أن هناك احتمال أن يزيد اعتمادها عليه فى المستقبل ما لم تكتشف مصادر بديلة للطاقة .

وقد أظهرت أزمة البترول القريبة أهمية هذه المادة الخام فى الاقتصاد العالمى . وقد ظلت أسعار البترول منخفضة جدا لعدد كبير من السنين بالمقارنة بالمواد الخام الأخرى ، وقد أسهم البترول بدور حيوى فى التوسع الصناعى فى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان . وقد ازداد الطلب بنسبة ١٠ ٪ فى السنة فى الفترة بين عام ١٩٦٠ الى عام ١٩٧٠ . ولا يوجد ما يدعو الى الافتراض بأن

ينخفض الطلب فى المستقبل • ولا تزال الطاقة النووية فى أطوارها الجنينية - وحتى لو أمكن التغلب على الصعوبات الفنية والادارية والبيئية فانه لم يعد سرا ان اقامة محطة نووية يستغرق سبعة الى ثمانية أعوام • ويتكلف استخراج البترول من مصادر أخرى (مثل البحار أو الصخور) تكاليف باهظة •

ولم يقتصر الأمر على زيادة عائدات البترول فى العالم العربى ، بل لقد حدثت تغيرات أساسية فى الهيكل التنظيمى لشركات البترول• ففى عام ١٩٧٢ أصرت دول الخليج على المشاركة فى رأس مال هذه الشركات وادارتها وحصلت على نسبة ٢٥ ٪ منها • وينتظر أن تصل هذه النسبة الى ٥١ ٪ فى عام ١٩٨٢ فى كل من الكويت والمملكة العربية السعودية وأبى ظبى وقطر • وقد تتطور الأحداث بسرعة أكبر • هذا ولا تنتج عن هذه المشاركة زيادة فقط فى عائدات هذه الدول بل ان مقدار السيطرة التى فى حوزتهم حاليا تمكنهم من المساهمة الفعالة فى الاستثمارات والانتاج والادارة الخاصة بهذه الشركات •

وسيتعاظم موقف الدول المصدرة للبترول فى الفترة القريبة القادمة • وبينما كانت عائدات دول الأوبيك حوالى ٥٠٠٠ مليون دولار عام ١٩٧٠ وصلت فى عام ١٩٧٤ الى ٩٢٠٠٠ مليون دولار وعن الفترة ما بين ١٩٧٣ الى ١٩٨٠ ينتظر أن تحصل الدول العربية المصدرة للبترول على حوالى ٥٥٠٠٠٠ مليون دولار على أساس أسعار عام ١٩٧٤ • ومهما بلغ انفاق الحكومات فانى سيتبقى فائض هائل • ولا يمكن لاقتصاديات هذه الدول بتركيبها الحالى استيعاب هذه الأموال • ولهذه الأسباب يجب على هذه الدول أن تبحث فورا عن طرق وأساليب لاستخدام هذه الموارد لتنمية نفسها • وقد تؤثر عائدات البترول الضخمة تأثيرا خطيرا على النظام النقدى الدولى • ولابد للدول المصدرة للبترول أن تحاول بسرعة الاستثمار

فى اقتصادها هى . ومهما كان حجم الاستثمارات فان قدرة اقتصاد هذه الدول على الاستيعاب لن تستطيع ملاحقة تراكم الأموال المتوفرة . وفى أوائل السبعينات بلغ متوسط الاستثمارات السنوية فى اثنتى عشرة دولة عربية ٨٤٥٠ مليون دولار . ويوجد تفاوت كبير بين دولة وأخرى فى هذا الشأن . ففى العراق مثلا يستثمر ٨٩ ٪ من عائدات البترول لتمويل برامج التنمية . وقد حان الوقت وأصبحت الحاجة ملحة بأن تتجه كل الدول البترولية الى الاستثمار . ويبلغ نصيب الدول العربية من صادرات العالم من البترول حوالى النصف . فقد كانت حوالى ٧٠٠ مليون طن من مجموع صادرات العالم لعام ١٩٧٢ والتى بلغت حوالى ١٢٩٠ مليون طن ، ويبين الجدول رقم ١٨ توزيع الصادرات . وتبين الاحصائيات ان الدول العربية تمتلك احتياطيا كبيرا من البترول يمثل أكثر من نصف احتياطى العالم منه ، كما يتبين من الجدول رقم ١٩ الذى يبين تقديرات عام ١٩٧٢ . وتمثل كل هذه الثروة امكانيات هائلة للدول العربية . الا انه لن يتسنى ترجمة هذه الامكانيات الى حقيقة ملموسة مالم يتم توظيفها فى استثمارات انتاجية . وبالطبع فان حقيقة أن عائدات البترول الضخمة لها تأثير كبير على الاقتصاد العالمى تدعو الى اقامة حوار بين الدول المنتجة للبترول والدول المستهلكة للبترول لغرض اقامة علاقات اقتصادية وانسانية عملية .

وفى الوقت الحالى نجد ان أموال البترول اما أن تودع (بدون استثمار) فى البنوك السويسرية والبريطانية والفرنسية والأمريكية أو تستثمر فى الشركات الأجنبية ، وبالتالى فان الاحتياطيات الهائلة، والتى تتزايد باستمرار ، لدول مثل المملكة العربية السعودية وليبيا ودول الخليج : الكويت والبحرين وقطر وأبو ظبى ودبى ، توظف غالبا لصالح الدول الغربية بدلا من استخدامها لصالح الدول النامية . وقد أوصت دراسة نشرت فى الأهرام الاقتصادى فى

جدول رقم (١٨)

	بملايين الأطنان
العربية السعودية	٢٦١
العــراق	٧٠
ابو ظبي	٥١
الجــزائر	٤٨
الكويت	١٤٠
ليبيــا	١٠٦
قطــر	٢٣
المجمــوع	٦٩٩

جدول رقم (١٩)

	بملايين الأطنان
العربية السعودية	١٨٨٠٦
الكويت	٨٩٤٠
الجــزائر	٦١٣٥
ليبيــا	٣٩٩٢
العــراق	٣٨٩١
ابو ظبي	٢٨٢٨

١٥ ديسمبر عام ١٩٧٣ ، والتى أوردت قرارات مؤتمر وزراء الاقتصاد العرب ، بضرورة الانتقال التدريجى للأرصدة العربية المودعة حاليا فى البنوك الأجنبية الى المنظمات العربية لاستثمارها فى هذه الدول وفى الدول الافريقية ٠ وفى عام ١٩٧٣ أودع حوالى ٩٤٥٤ مليون دولار فى البنوك الأجنبية (هذا بخلاف الاحتياطيات الخاصة وغيرها الموجودة فى مؤسسات أخرى والتى تقدر بحوالى ١٠٠٠٠ مليون دولار) موزعة على النحو التالى :

جـــدول رقم (٢٠)

	بملايين الدولارات الأمريكية
العراق	١٣٧٠
ليبيا	١٨٤٠
الجزائر	٣٨٨
المغرب	٣٤٨
جمهورية اليمن الديمقراطية	٦٠
العربية السعودية	٣٣١٠
الكويت	٤٦٠
لبنان	٧٠٥
تونس	٢٧٠
السودان	٣٩

وكل هذه الأموال تستثمر فى مؤسسات غير عربية ٠ وبالطبع فانه كنتيجة لزيادة عائدات البترول ستقفز الأرصدة الى مستويات

أعلى . ولا يوجد احتمال فى أن تنخفض الأسعار . وقد أخذت الدول المصدرة ذلك فى اعتبارها بالفعل .

وحيث ان البترول يعتبر عنصرا من عناصر الانتاج بدرجات متفاوتة فى انتاج كل من السلع الصناعية والزراعية فان أسعار هذه السلع فى ارتفاع مستمر . وقد ارتفعت بالفعل أسعار الأسمنت بنسبة ٣٠ ٪ والزجاجيات بنسبة ٤٥ ٪ . ويجب أن يضاف الى ذلك تكاليف النقل والزيادة المتوقعة فى أسعار المواد الأخرى التى لا تتأثر مباشرة بالبترول كما تدلنا على ذلك النظرية الاقتصادية للتوازن العام ويتبين مما سبق انه يمكن الافتراض بأن تأثير عائدات البترول وأسعاره على الموقف الاقتصادى العالمى قد يغير كثيرا من المتغيرات فى المعادلة .

ويمكن أن تحدث أزمات اقتصادية فى بعض الصناعات فى الدول الغربية أثناء فترة التعديلات . وقد تحدث ضغوط اقتصادية على الدول النامية كنتيجة لانخفاض المساعدات من العالم المتقدم . ويدعو ذلك الى اعادة النظر فى الخطط الخاصة بالتنمية فى الدول النامية بما فى ذلك الدول المنتجة للبترول نفسها .

ويجب على الدول المنتجة للبترول أن تدرك ما يمكن أن يؤدى اليه الابقاء على أرصدتها سائلة (بحلول عام ١٩٨٠ قد تصل هذه الأرصدة الى ثلث مجموع أرصدة العالم) أو استغلالها فى استثمارات مالية فى سويسرا أو أمريكا أو غيرها من الدول . وقد وصلت الأرصدة الى حجم يمكن معه التنبؤ بأن يأتى الوقت الذى قد تنتقل فيه من دولة الى أخرى نتيجة لعدم قدرة الدولة أو عدم رغبتها فى استيعاب كل هذه الأرصدة . ويمثل هذا موقفا صعبا قد يؤدى فى النهاية الى مشاكل خطيرة مثل التجميد التدريجى لهذه الأرصدة فى بعض الدول أو كلها . أى أن عدم استثمار هذه الأرصدة فى المشاريع الانتاجية سيؤدى فى النهاية الى ضياعها .

وفى مقالة نشرت فى صحيفة الجارديان عدد أول سبتمبر ١٩٧٥ استبشر الكاتب نذر الشؤم عندما رفعت الدول المصدرة للبترول أسعار البترول أربعة أضعاف عام ١٩٧٣/١٩٧٤ • لكن الدول المصدرة للبترول ، باستثمارها واقراضها لأرصدتها الهائلة فى الخارج ، قد مكنت الدول المستهلكة للبترول من تغطية ديونها الخارجية بدون صعوبة كبيرة وفى عام ١٩٧٤ أعادت دول الأوبيك ادخال ٥٦ بليون دولار الى دول تعانى من أزمات بترولية حادة • كما ينتسر أن تقوم دول الأوبيك باعادة ادخال ٤٠ بليون دولار عام ١٩٧٥ • وتخفض الأوبيك حاليا من فائض ايراداتها بزيادة مدفوعاتها على الواردات • وفى عام ١٩٧٤ استثمرت الأوبيك ٣٨ بليون دولار من مجموع ٥٦ بليون دولار فى ثلاثة مراكز مالية فقط وهى الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وسوق النقد الأوروبية • وبالنسبة للدول الصناعية الأخرى التى لم تنل دعما فى البداية فقد دخلت فى السوق الأمريكية أو سوق النقد الأوروبية وبالتالى حصلت على قروض مناسبة • أما بالنسبة للدول النامية فلم يكن موقفها سهلا بالمرة ، فيما يتعلق باستفادتها من اعادة ادخال أموال الأوبيك على الرغم من مساهمة دول الأوبيك بأربعة بلايين دولار للبنك الدولى وصندوق النقد الدولى لمساعدتهما فى اقراض دول العالم الثالث •

وعلى ضوء ذلك ، فقد يكون المخرج من هـــذا المأزق هو تشجيع التنمية الاقتصادية فى المنطقة العربية • ويعد هذا أمرا معقولا وممكنا وضروريا • هذا وتوجد مجالات كثيرة لاستثمار هذه الأموال فى الدول النامية كما ان هذه الأموال ستكون فى مأمن من التذبذب فى نظام النقد الدولى • وبالطبع فانه يجب تهيئة ظروف

معينة وهامة مثل ضمان استخدام هذه الأموال فى مشاريع مربحة والتوصل الى اتفاقات محـــددة بين الدول المستفيـــدة والدول المستثمرة ٠

وقد حان الوقت الذى أصبحت فيه الحاجة (٣٤) ماسة الى اقامة مشاريع التنمية فى المنطقة العربية ٠ ويجب أن تدرك الدول المعنية بأن الفائدة ستكون مشتركة ٠ اذ أن زيادة الانتاج ستؤدى الى أرباح حقيقية للجميع بدلا من حالة التضخم التى تميز استثمار كل هذه الأموال فى عمليات مصرفية ٠ والمشاريع الاستثمارية المرغوبة التى نشير اليها هنا ليست تلك المشاريع الفردية المنعزلة مثـل مشروع البتروكيماويات فى الكويت أو مشروع خط الأنابيب فى مصر أو الحوض الجاف فى الخليج العربى ولكنها تعنى المشاريع الشاملة والمبنية على أسس علمية وتكنولوجية صحيحة بحيث تأخذ بعين الاعتبار تأثيراتها على غيرها من المشروعات(٣٥)وتكاملها معها وآفاق المستقبل ٠ وقد بدأت الدول العربية ودول العالم الثالث بالفعل فى مواجهة الزيادة السريعة فى قيمة وارداتها من المواد الغذائية ٠ وكمثال بسيط سأسوق بعض الأرقام الخاصة بقيمة واردات الغذاء لثلاث دول ٠

الجـــدول رقم (٢١)

	واردات الحبوب (بملايين الدولارات)		
	١٩٦٩	١٩٧٢	١٩٧٤
الجزائر	٤٠ر١	٧٤ر٤	٢٨٨ر٢
العربية السعودية	٥٥ر٣	٦٢ر٩	١٥٨ر٥
الهنـــد	٤١٧ر٦	٩٩ر٩	٩٨١ر٧

ومالم توجه نسبة زائدة من موارد العالم العربى (من أرض وقوة عاملة ورأس المال والخبرة) الى استثمارات فى الزراعة وانتاج الغذاء فان هذه الدول ستجد نفسها فى موقف تصبح فيه التنمية فى المستقبل باهظة التكاليف · ويكتسب احتمال الاستثمار فى صناعة المخصبات الكيماوية فى المنطقة العربية أهمية خاصة وذلك باستغلال الغاز الطبيعى الذى يحرق حاليا ويضيع ·· ويمكن أن يكون لذلك تأثير كبير من حيث الوفاء باحتياجات المنطقة بالاضافة الى توفير فائض للتصدير · وكنتيجة لارتفاع أسعار الغذاء فان جزءا متزايدا من موارد كل دولة يوجه لتوفير الاحتياجات الغذائية وتؤدى الزيادة فى هذا الصدد الى انخفاض الموارد المتوفرة للاستثمار فى المشاريع الانتاجية والخدمات والتعليم والنقل وغيرها من القطاعات التى تساهم فى الانتاج القومى الاجمالى ·

وبالاضافة الى ذلك فان الانخفاض فى معدلات النمو لن تقتصر فقط على دول المنطقة ولكن أثارها ستمتد حتما الى دول العالم الثالث · وعلى مستوى الاقتصاد العالمى فان التأثيرات متشابكة وما يحدث فى منطقة ما يمكن أن يكون له آثار مباشرة أو غير مباشرة على دول أخرى أو مناطق أخرى · وتوجد علاقات اقتصادية بين الدول العربية ودول العالم الثالث · ولا تقتصر العلاقات التجارية على البترول فقط ولكن الدول العربية الأكثر تقدما صناعيا تقوم بتصدير المصنوعات · وزيادة على ذلك فان واردات الدول العربية الهائلة من الغذاء يمكن أن تؤثر على الأسعار العالمية والتى تؤثر بالتالى على الدول الأخرى (٣٦) ··

ودول العالم الثالث ، بما فيها الدول العربية عرضة لضغوط اقتصادية وسياسية · ويمكن أن يستخدم الغذاء كسلاح سياسى بحيث يستعمل كعنصر ضغط اضافى على الدول العربية ·

ان موارد الدول العربية كبيرة جدا وعائدات البترول هائلة ٠
ومن الواضح ان الدول العربية المصدرة للبترول حريصة على الاحتفاظ بثرواتها ٠ كما انه لا يحتمل أن تنخفض أسعار البترول الى المستويات المنخفضة السابقة ٠ وعلى المدى الطويل قد تنخفض أسعار البترول قليلا كنتيجة للتوصل الى مصادر بديلة للطاقة ٠ والعلاقة واضحة بين زيادة أسعار البترول وزيادة أسعار المواد الغذائية ٠ اذ لا يعتبر البترول فقط عنصرا من عناصر الانتاج الزراعى بحيث يؤثر مثلا على أسعار الآلات الزراعية والمخصبات البترول على ضخامتها وعلى ما هى عليه لفترة محدودة فقط عندما لا ينمو الطلب بنفس السرعة السابقة وتتزايد واردات الأوبيك سينخفض الفائض ٠

وتعد بعض الدول المصدرة للبترول صاحبة أعلى دخل للفرد فى العالم ، كما هو الحال فى دولة اتحاد الامارات العربية والكويت مثلا ٠ الا ان دخل الفرد لا يعتبر بالمرة ، وخاصة فى هذا الموقف ، مؤشرا كافيا للتنمية والنمو ٠ ولكن عن طريق الاستثمارات المخططة باحكام فقط يمكن أن يؤدى البترول الى الرفاهية والثروة على المدى الطويل ٠ ولا تعتبر الأموال غير المستثمرة غير انتاجية فحسب بل ان قيمتها تتضاءل ٠ ولا شك ان البترول مادة ثمينة بل انه ذهب كما يقول البعض ، الا انه مما يبعث على الحيرة ان الذهب قد يؤدى الى المجاعة ، وهذا ما حدث للملك ميداس فى القصة القديمة ٠

الجزء الثالث

الموقف العالمي

٩

مؤتمر الغذاء العالمي :
القضايا والقرارات

يبدو ان العالم قد تنبه فجأة الى نبوءة مالتوسيه فى عام ١٩٧٣ • ومن المدهش حقا أن يحدث اكتشاف فجائى بأنه توجد مشكلة غذاء خطيرة تمس العالم بأجمعه • وقد اقترحت فى خطاب ألقيته فى ٢٨ مارس عام ١٩٧٤ بكولومبو بسريلانكا أنه ربما يكون العالم فى خضم انشغاله بالنمو الاقتصادى منذ الحرب العالمية الثانية وبالطفرات الهائلة فى التكنولوجيا والعلوم بدا له أن انتاج الغذاء أمر عادى لا يحتاج الى مبادرة • وفى الحقيقة فان أزمة الغذاء لم تولد « كاملة النمو » • فكما تبين فى الفصلين الأولين من هذا الكتاب كانت هناك عملية تراكمية أدت الى خفض نصيب الفرد من الانتاج الغذائى فى الدول الجائعة •

لقد كان يعتبر اختفاء المخزون الغذائى الهائل فى أمريكا الشمالية وتضاعف أسعار بعض الحبوب الى ثلاثة أو أربعة أضعاف من العلامات الخطيرة •

وقد وجدت الدول النامية ، فى خضم انشغالها بخطط التنمية أو الحديث عن نقص العملات الأجنبية وعن نظريات التنمية المعروفة وجدت نفسها فجأة وبدون مقدمات تواجه مشاكل جديدة بالاضافة الى ازدياد حدة المشاكل القديمة من ارتفاع تكاليف عناصر الانتاج الزراعى ونقص التسهيلات الائتمانية والتسويقية والتضخم العام وتدهور شروط التجارة للأغلبية وفوق كل ذلك الارتفاع الجنونى فى أسعار الغذاء · وقد لجأت دول كثيرة فى الماضى الى دعم أسعار الغذاء حتى لا تنخفض المستويات المنخفضة فعلا للأجـــور الحقيقية · على ان عملية دعم الأســـعار السائدة للغذاء المتبعة فى عام ١٩٧٣ والتى لم يسبق لها نظير كانت تعنى الافلاس ·

ولهذه الأسباب نادى مؤتمر القمة الرابع لدول عدم الانحياز الذى عقد فى الجزائر فى الفترة من ٥ الى ٩ سبتمبر عام ١٩٧٣ بضرورة عقـــد اجتماع طارىء على مســتوى وزارى لبحث مشاكل الغذاء · وفى نفس الشهر تقدم دكتور هنرى كيسنجر وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية ، وفى أول خطاب له أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ، باقتراح عقد مؤتمر عالمى للغذاء تحت رعاية الأمم المتحدة · وفى ١٧ ديسمبر عام ١٩٧٣ اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا بعقد مؤتمر الغذاء العالمى فى نوفمبر عام ١٩٧٤ · وقد عبر السكرتير العام للأمم المتحدة كورت فالدهايم عن خطـورة مشكلة الغذاء العالمية حين قال « ان الزيادة التى لم يسبق لها مثيل فى عدد سكان العالم يزيد من صعوبات تغذية الانسان لنفسه وان الوقت المتاح لنا قصير جدا · ان الانتاج العالمى لا يكاد يلاحق الزيادة الهائلة فى السكان · ان هدفنا ليس فقط مجرد البقاء ولكن توفير الحياة الكريمة والسلام والأمل لكل جيل جديد لتحسين ظروف المعيشة لبلايين الرجال والنساء والأطفال الذين سيقطنون هـــذا العالم فى السنوات القادمة » وقد قمت بالقاء أكثر من عشرين

خطابا منذ بدأ التحضير للمؤتمر حتى ١٦ نوفمبر ١٩٧٤ حيث انتهى المؤتمر • وقد ألقيت هذه الخطابات فى أنحاء مختلفة من العالم وفى أغلب الأحيان اختلفت آراء الحاضرين عن بعضهم البعض • ومنذ تقلدت مهام منصبى كسكرتير عام للمؤتمر فقد توصلت الى انطباع معين عما يمكن تحقيقه • وقد حاولت دائما التأكيد على حجم أزمة الغذاء وأنها لم تعد مجرد مجاعة تحدث هنا أو هناك • وفى أول دورة للجنة التحضيرية للمؤتمر ، والتى عقدت فى نيويورك فى فبراير ١٩٧٤ ذكرت الحاضرين بأن سوء التغذية والموت جوعا موجودان بالفعل ، وأنه من الجائز أثناء انعقاد المؤتمر أن تضاف دول أخرى الى القائمة ، وقد ركزت بصفة خاصة على نقطة وهى ان هذا المؤتمر والذى انعقد على وجه السرعة بالنسبة لمؤتمرات أخـــرى مشابهة ، لابد له من اتخاذ قرارات عملية •

وانعقدت الدورة الثانية للجنة التحضيرية فى يونيو بجنيف• ولم تقتصر أعمالها على مناقشة ورقة العمل الخاصة بتقييم الموقف الغذائى ولكنها فى نفس الوقت مهدت الطريق للتحضير للوثيقة الثانية الرئيسية للمؤتمر وهى « اقتراحات للعمل القومى والدولى » وكان هدفنا الرئيسى هو الانتهاء من الورقة الأولى بأقصى سرعة ممكنة حتى يمكننا التركيز على المقترحات العملية • وفى يوليـــو استعرضت الموقف فى خطابى لمؤتمر منظمة الأغـــذية والزراعة بحيث يمكن احراز تقدم بالعمل الفعال • وقد أكدت على الحاجة الى ســـياسة غذاء عالمية • وقد يكون لدولة ما سياسة زراعية ولكن كم دولة لديها سياسة غذائية ؟ ولا يمكن للفرد أن يكون متعصبا تجاه سياسة غذائية معينة • ومن الواضـــح أنه لا يمكن الوصول الى سياسة غذائية موحدة لكل الدول النامية • ذلك ان

التنمية عملية عضوية متكاملة ولذلك لا يستطيع المرء أن يستبد به الرأى فيقرر ما يمكن لدولة ما أن تتبعه و لا تتبعه لحل مشاكلها الغذائية . كما انه لا يمكن على الاطلاق عزل السياسات القومية عن التيارات العالمية .

الا أنه برز اتجاه الى الاتفاق الجماعى نتيجة التحليلات والمناقشات التى جرت بحيث يمكن تسميتها بصفة عامة بسياسة غذاء دولية . وقد أكدت وكررت فى مناسبات عديدة بأن هذه السياسة يجب أن تركز على ثلاثة أسس رئيسية وهى :

(أ) زيادة انتاج الغذاء فى الدول النامية .

(ب) تحسين استهلاك وتوزيع الغذاء .

(ج) انشاء نظام أفضل للأمن الغذائى العالمى .

وتعتبر زيادة انتاج الغذاء ضرورة بلا شك . والقضية الهامة هى : كيف يمكن رفع الانتاج ؟ وقد قلت أن الاتجاه الصحيح هو تحليل معوقات زيادة الانتاجية بدلا من الكلام عن محددات النمو، وعلى سبيل المثال : كيف يمكن أن نتوقع أن تعطى أصناف البذور العالية الانتاج أقصى محصول لها بينما أسعار المخصبات الكيماوية مستمرة فى الارتفاع أو حيث يندر وجود هذه المخصبات أصلا ؟ وكيف يمكن للدول النامية أن تنتج أكثر اذا كانت الآلات الزراعية غير متوفرة ، أو اذا توفرت فبأسعار باهظة ؟ وكيف يمكن زيادة الانتاج بالقدر الذى نتخيله الا اذا استصلحنا أراضى جديدة ؟ وقد أظهرت مشاريع تنمية واستصلاح الأراضى فى بعض الدول النامية أن تكاليف استصلاح الأراضى يمكن أن يكون مرتفعا وفوق قدرة معظم الدول النامية . فمثلا فى كينيا كانت تكاليف استصلاح الفدان

الواحد ١٧٣ دولارا أمريكيا حيث اشتمل المشروع على انشاء السدود والخزانات والقنوات والتحكم فى الفيضان وتوزيع الطاقة الكهربائية وغيرها • وقد قدرت منظمة الأغذية والزراعة بأنه فى جنوب شرقى آسيا وأمريكا الجنوبية وأفريقيا الاستوائية إن المســاحة الممكن استصلاحها وارروائها ربما تبلغ حوالى ٢٦٠ مليون هكتار وان تكاليف استصلاح وتنمية هذه المساحات قد قدر بمبلغ ٩٨٠ دولارا للهكتار الواحد أو ما يبلغ مجموعه ٢٥٤٨٠٠ مليون دولار • وقد ساد الشعور بأننا يجب أن نهتم بمثل هذه القضايا كخطوة أول فى سبيل الوصول الى حلول • ولم يعد من المفيد الحديث عن معجزات الثورة الخضراء • وقد يقترب المرء من ايجاد الحل اذا ما تساءل : لماذا تداعت الثورة الخضراء ؟ حينئذ سيسترعى انتباهه تكاليف البنية الاقتصادية اللازمة لاستمرار الثورة الخضراء • وقد تكون التقــاوى العالية المحصول مفيدة فى موسم ما ولكن من يضمن توفر الكثير منها ؟

ان الحاجة ماسة الى الاستثمار • والاستثمار الكبير فى مجالات الانتاج والتعليم والبحوث والتوزيع • ولن يكون باستطاعة المزارع شراء هذه التقاوى بدون تســهيلات ائتمانية وتوافر المؤسســات المناسبة التى تضمن تسليم التقــاوى الى أى مزرعة ســواء بحجم ٢ فدان أو ٥ أفدنة أو ١٠ أو ن ـ فدان • وعن طريق تحليل هذه المشاكل والعقبات سيواجه المرء الحقيقة المريرة بأنه فى نهاية هذه الحقبة ومن بين ١٤٠ دولة كان من الممكن أن تستفيد من هــذه التقــاوى المحسنة يوجــد ٢٥ دولة فقط تستخدمها على نطاق ملموس • وأنه من بين هذه الدول توجد ٨ دول فقط تمتلك الأجهزة والمؤسسات اللازمة • وقد أثيرت هذه القضايا فى جميع المناقشات التحضيرية للمؤتمر • وقد أكدت باستمرار على ان مناقشة الانتاجية فى القطاع الزراعى لا يمكن أن تنفصل عن التنمية الريفية • ولابد أن يدرك المرء بأن الموارد البشرية هى أغلى الموارد التى تمتلكها الدول

النامية وأنه ما لم تستخدم هذه الموارد بطريقة فعالة فانه لايمكن احراز أى تقدم ٠

أما بخصوص المكونات الأخرى لسياسة عالمية للغذاء فقد أشرت فى خطابى الى اللجنة التحضيرية الثالثة بأن السؤال ليس ببساطة عبارة عن معونات غذائية أو مخزون غذائى ٠ اذ أنها ليست ظاهرة مؤقتة وعابرة بل انه يجب أن ننظر الى المعونات الغذائية والتنظيم الأفضل للمواقف الطارئة واستقرار الأسعار وتنظيم المخزون على أساس مستمر وكمكونات متكاملة لسياسة غذائية مستمرة تهدف الى الموازنة بين العرض والطلب ٠ ويمكن القول بأن ذلك يبدو كسياسة طويلة المدى ، الا انه من الضرورى أن تكون هناك سياسة طويلة المدى وأخرى قصيرة المدى ٠ وتهدف السياسة الطويلة المدى الى تجنب موقف قد يجد المرء فيه العالم عاجزا الى أن تبدأ المجاعة بالفعل بينما يأتى رد الفعل متأخرا جدا الا أنه لا يمكن اغفال أهمية السياسة القصيرة المدى ٠

وحتى عند اتباع السياسة الطويلة المدى فانه قد يحدث بين حين وآخر نقص حاد فى الغذاء فى بعض الدول أو فى بعض المناطق نتيجة لنقص المحصول أو لعوامل جوية غير مناسبة ٠ وعلى ذلك فيجب أن يشتمل الحل الطويل المدى على بعض الوسائل القصيرة المدى التى يمكن بواسطتها مواجهة الطوارىء مع العلم بأن مساعدات الطوارىء وطرق تقديمها كما هو متبع حاليا لم تعد كافية كما أنها آخذة فى التناقص ٠ وقد انعقد مؤتمر الغذاء العالمى فى فترة من ٥ الى ١٦ نوفمبر عام ١٩٧٤ وهو يعد بمثابة أول اجتماع بين الحكومات وعلى مستوى الوزراء يتم تحت اشراف الأمم المتحدة بغرض بحث مشكلة الغذاء العالمى منذ مؤتمر هوت سبرنجز الذى عقد عام ١٩٤٣ ٠ وهو بهذا يتيح فرصة نادرة لقادة العالم لاتخاذ قرارات شجاعة وحاسمة للقضاء على الجوع والفقر فى العالم ٠

وقد كان متوقعا أن ينشأ خلاف في الرأى بين أعضـــاء مؤتمر يضم ممثلين عن ١٣٠ دولة الى جانب مندوبين كثيرين عن هيئات غير حكومية ٠

وقد تمت المناقشات العامة للمؤتمر على مدى ١١ جلسة كما ألقيت فى المؤتمر خطـــابات لممثلين عن ١٠٤ دولة وأربع حركات تحرير وتسع هيئات من الأمم المتحدة وسبع منظمات دولية وأربع منظمات غير حكومية ٠ وقد عكست المناقشـــات القلق الخطـير بأن المشكلة الأزلية للمجاعة والجوع والتى طالما هددت الانســان والأمم على مدار التاريخ قد وصلت الآن الى مدى خطير لم يسبق له مثيل وأنه لم يعـد من الممكن علاجها الا من خـــلال عمل دولى جماعى مشترك ٠

وقد أصدر المؤتمر ٢٢ توصية تراوحت بين الأهداف الواسعة واستراتيجية انتاج الغذاء الى موضوعات محددة مثل تنمية صناعة المخصبات الكيماوية والمبيدات الكيماوية والتقاوى وتحسين سياسة المساعدات الغذائية واقامة نظام للانذار المبكر لنقص الغذاء والزراعة وانشاء صندوق دولى للتنمية الزراعية ٠

وبالنسبة لقضية زيادة انتاج الغذاء فى الدول النامية فقـد اتفق فى المؤتمر على أن زيادة الانتاج فى الدول المتقدمة سيكون له دور كبير وهام خلال السنين القليلة القادمة قبـــل أن يصبح من الممكن أن يصل الانتاج فى الدول المحتاجة نفسها الى حجم مناسب ٠

وقـد كان هناك اتفاق تام على الحاجة الماسة الى الاسراع فى زيادة انتاج الغذاء فى الدول النامية والذى انخفض فيها متوسط معدل الزيادة عن الحـد الذى نادى به المؤتمر الثانى لخطة التنمية العشرية للأمم المتحدة (وهو ٤٪ فى السنة) كما قل أيضـا عن الأهداف التى وضعتها بعض الدول فى خططها القومية ٠ وبينما جرى

التأكيد على الحاجة الماسة الى زيادة اعتماد الدول النامية على أنفسها، فقد اتفق على أنه لا يمكن الاستغناء عن المساعدات الأجنبية فى هذه المرحلة من التنمية خاصة وان تطوير الزراعة يعتمد اعتمادا كبيرا على استخدام عناصر الانتاج التى تستورد خاليا من الخارج • وقد كان هناك تأييد عام للتقدير الذى جاء فى وثيقة المؤتمر بوجوب زيادة حجم المساعدات الأجنبيـــة للزراعة فى الدول النـامية من المستوى الحالى وقدره ١٥٠٠ مليون دولار الى حوالى ٥٠٠٠مليون دولار فى السنة بحلول عام ١٩٨٠ • وقد أكد العديد من المتحدثين على الدور الذى يمكن أن تلعبه الزيادة فى العائدات التى حصلت عليها الدول المصـــدرة للبترول • وتقديرا للحاجة للزيادة الكبيرة فى استثمارات الزراعة لزيادة الانتاج فقد اتخذ المؤتمر توصية بانشاء صندوق دولى للتنمية الزراعية • وقد طلب من الدول المتقدمة والدول النامية التى فى مقدورها تقديم المعونات أن تساهم فى رأس مال هذا الصندوق على أساس تطوعى •

أما بالنســبة لقضية تحسين الاســتهلاك والتغذية فقد أكد المؤتمر على أنه بينما يجب انتاج غذاء أكثر بصفة عاجلة فان مشكلة توزيعه بصورة أفضل وكذلك تحســين مســتوى التغذية بالنسبة للفئات المحرومة والمعرضة أكثر لاخطار الجوع خاصة الأطفال الصغار والسيدات الحوامل والمرضعات ستظل قضية أساسية •

وبالتالى فقد تم التأكيــد على الضرورة الملحة الى ايجاد الوسائل الكفيلة بتحسين جودة الوجبة الغذائيــة المقــدمة للبرامج الغذائية المخصصة لصالح هذه الفئات بصفة خاصة • وكانت أول خطوة هى تفهم المشكلة ، حتى يمكن استنباط الطرق الكفيلة بعلاجها •

وبالنسبة للتوصية الخاصة بالتغذية فقد أوصى المؤتمر بأن

تنشىء منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة رعاية الطفولة الدولية نظاما عالميا للاشراف على التغذية وأن تقوم بالأعداد لبرنامج دولى متكامل لبحوث التغذية التطبيقية ٠

وفيما يختص بموضوع الأمن الغذائى والمساعدات الغذائية فقد اتفق بصفة عامة بأن ذلك يمثل أحد الأعمدة الرئيسية فى سياسة الغذاء العالمى ٠ وكان الهدف الأساسى لهذا النظام هو ضمان أن يمتلك العالم كميات كافية من الغذاء فى كل الأوقات وبأسعار معقولة ٠

وقد وافق المؤتمر على قرار بانشاء جهاز دولى للمعلومات والانذار المبكر للزراعة والغذاء يتبع منظمة الأغذية والزراعة ٠ وقد حث على اشتراك جميع الدول وخاصة تلك الدول الكبيرة التى يمكن أن يكون لها تأثير ملموس على الموقف الدولى ٠ وبالنسبة للمساعدات الغذائية فقد اتفق الجميع على انه بالرغم من الجهود التى يجب أن تبذل لزيادة انتاج الغذاء فى الدول النامية فانه يجب أن تستمر عملية نقل الغذاء على المدى القريب وبكميات كبيرة من الأماكن التى يوجد بها منه فائض الى الأماكن التى تعانى من نقص فيه ٠ وقد أوصى المؤتمر بأن تقبل الدولة المانحة بتنفيذ فكرة التخطيط المسبق للمساعدات الغذائية وأن تعمل كل ما من شأنه توفير المواد أو المساعدات المالية التى تضمن امداد ١٠ ملايين من الأطنان من الحبوب على الأقل كمساعدة غذائية سنوية ابتداء من عام ١٩٧٥ وكذلك تقديم كميات كافية من المواد الغذائية الأخرى٠ أما بالنسبة لمسألة المخزون الغذائى فقد كان هناك اتفاق عام على الحاجة الى نظام متكامل للمخزون الغذائى يضمن تحرك الأرصدة الغذائية للحيلولة دون حدوث نقص غذائى ٠

وبالرغم من أن مندوبين كثيرين قد أقروا بن المؤتمر لم يهدف

الى البحث فى المسائل التجارية الا أنه كان هناك اجماع على أن موضوع التجارة لا يمكن استبعاده عن مؤتمر الغذاء • وقد نادى المؤتمر بأن تتعاون الحكومات على تشـجيع نظام مسـتمر وموسـع للتجارة وكذلك تحرير التجـارة العالميـة وبصفة خاصـة تجارة المنتجات الغذائية • وقد طلب من جميع الحكومات ان تتعاون على اجراء تخفيض مستمر أو الغاء قيود التجـارة وكل مظاهر التفرقة التجارية مع الأخذ فى الاعتبار مبدأ الدولة الأولى بالرعاية كما هو متبع فى « جات » •

وفى النهاية واعترافا بالطبيعة المعقدة لمشـكلة الغـذاء العالمى والتى يمكن حلها فقط عن طريق نظام متنوع ومتكامل فقد أوصى المؤتمر بأن تقوم الجمعية العامة للأمم المتحدة بانشاء مجلس الغذاء العالمى على أن يكون على مستوى الوزراء أو المفوضين ليعمل كجهاز من أجهزة الأمم المتحدة ويكلف بتقديم تقارير للجمعية العامة عن طريق المجلس الاقتصادى والاجتماعى • ومن المنتظر أن يكون هذا المجلس جهـــازا تنسيقيا يولى اهتماما شاملا ويستمر التنسيق ومتابعة السياسات المعنية بالغذاء • وقد عقـــد مجلس الغـــذاء العالمى أول اجتماع له فى الفترة من ٢٣ الى ٢٧ يونيو عام ١٩٧٥ فى روما (٣٧) • ولكن هل تمكن مؤتمر الغـــذاء العالمى من ايقاف الخطر الداهم لأزمة الغذاء ؟ أو لنسأل هل بمقدوره ذلك ؟ هذا هو الموضوع الذى سنتطرق اليه فى الفصل التالى •

١٠

ماذا بعد روما

لقد جذب مؤتمر روما انتباه العالم كله • حقيقة انه لم يكن أول اجتماع لممثلين عن الدول لمناقشة مسألة الغذاء فقد سبقه مؤتمرات واجتماعات لمناقشة نفس المشكلة (٣٨) الا أنه يعتبر أول مؤتمر تحت اشراف الأمم المتحدة وعلى مستوى الوزراء بين الحكومات يناقش مشـــاكل الغذاء منـــذ مؤتمر هوت سبرنجز ، الذى عقد فى عام ١٩٤٣ • وفضلا عن ذلك فقد انعقد فى وقت تحولت فيه مشـكلة الغذاء لتصبح أزمة حادة ، خطيرة الأبعاد • ولهذه الأسباب لم يكن غريبا أن علق الجميع آمالا كبارا على المؤتمر وما قد يسفر عنه • وقد كانت الحاجة ملحة لأنه كما سبق القول لا يوجد بديل للغذاء كمـــا أنه لا يمكن تأجيل الغذاء •

ولهذا السبب فقد قلت وكررت مرارا بمجرد تقلدى مهـام منصبى كسكرتير عام للمؤتمر بأنه يجب على المؤتمر أن يضع نصب عينيه العمل السريع •

وفى الخطاب الذى ألقيته فى افتتـــاح المؤتمر أكدت على أن الأسباب العميقة لمشكلة الغذاء العالمية تكمن فى فقر الريف وفى اتباع الأساليب التقليدية فى الزراعة بدلا من الأساليب الحديثـة فى الدول النامية • وقد برهن التاريخ على أن الفقر ليس حتميا أو دائميا وقد برزت الدول النامية كدول مستقلة بعد فترات طويلة من الكفاح الا أنها لا يمكن أن تغير طرق معيشتها بدون مساعدة الدول المتقدمة • وقد لخصت الأهداف فى الأسس الثلاثة التى سبق أن ذكرتها فى الفصل السابق • ولا تعد هذه الأهداف جـــديدة كلية • الا أن الجديد فعلا هو التأكيد على الحل المتكامل • كمـــا أننى أبرزت فى الخطاب أنه بدون المتابعة الفعالة لتوصيات المؤتمر فان مجهوداتنا ستذهب هباء • وقد ذكرت الحاضرين بأنه ليست كل الدول متقدمة وليست كل الدول منتجة للبترول • ان الغالبية العظمى من دول العالم الثالث مستوردة لكل من الطاقة والغذاء • واليوم نجد أن أفقر دول العالم قد وصل تعداد سكانها الى ألف مليون نسمة بمتوسط سنوى أقل من ٢٠٠ دولار للفرد • وقـد كانت الرسالة التى أردت توصيلها هى أن الأهداف التى وضعها هذا المؤتمر لا يمكن تحقيقها بدون تعاون فعـــال بين ثلث دول العالم المحظوظ مع ثلثى دول العالم الأقل حظا •

ولكن هل نجح المؤتمر ؟ تعتمد الاجابة على هذا السؤال على دراسة ثلاث مراحل : المرحلة المباشرة والقصيرة المـدى والطويلة المدى • وربما على المدى الأكثر طولا سيتم التغلب على المشـــكلة ، الا أنه نظرا لطبيعة المشـــاكل فانه لا يمكن للمرء اغفال المرحلة المباشرة والقصيرة الأجل •

لقد ألقيت خطـــابى الرئيسى فى المؤتمر فى ٥ نوفمبر الا أننى شعرت أنه من الضرورى أن أتقدم ببعض الملاحظات الاضافية فى ختام المؤتمر • وقلت ان أول انجاز للمؤتمر كانت آثاره اهتمام

واسع المدى بمشاكل الجوع وسوء التغذية • وحتى المشاكل المزمنة لسوء التغذية والتى أصبح العالم للأسف معتادا عليها قد سلطت عليها أضواء أكثر • ومهما كان هناك من اختلال فى الآراء بين المجاميع المختلفة فقد أدرك الجميع بأن هناك مشكلة انسانية عاجلة لابد من حلها •

ثانيا : وافق المؤتمر على التوصية الأساسية للجنة التحضيرية ألا وهى أن مشكلة الغذاء تتطلب عملا متناسقا على ثلاث جبهات هامة : زيادة انتاج الغذاء وخاصة فى الدول النامية ، وتحسين استهلاك وتوزيع الغذاء وانشاء جهاز للأمن الغذائى •

ثالثا : بالنسبة للهدف الخاص بزيادة انتاج الغذاء فقد أوضحت أنه يجب أن نعترف بأن القرار الخاص باقامة صندوق دولى للتنمية الزراعية يعتبر نجاحا ملموسا •

رابعا : ان قرار المؤتمر الخاص بجمع البيانات عن الغذاء والأمن الغذائى يمثل فى نظرى علامة بارزة أخرى • اذ أنه للمرة الأولى وضع الأساس لجهاز الأمن الغذائى •

خامسا : ان التوصية بأن تقبل الدول المانحة تنفيذ فكرة التخطيط المسبق للمساعدات الغذائية مع بذل كل جهد ممكن لتقديم ١٠ ملايين من الأطنان من الحبوب على الأقل كمساعدة سنوية تعتبر بحق خطوة هامة • ان من شأن ذلك ليس فقط حماية برامج المساعدة من آثار التذبذب فى الانتاج والأسعار بل يضع أيضا اطارا سياسيا أكثر ايجابية لمثل هذه البرامج فى المستقبل •

الا أننى أشرت الى وجود نقطة هامة لم يصل فيها المؤتمر الى قرار على المستوى المتوقع وهى خاصة بالمشكلة على المدى القصير حيث قلت أنه فى الموقف الحالى لنقص الغذاء وارتفاع الأسعار

فإن الدول الأكثر تضررا تحتاج على الأقل الى ما بين ٧ ، ٨ ملايين من الأطنان الاضافية من الحبوب فى الشهور الثمانية أو التسعة القادمة • ومالم نتمكن من تقديم هذه الحبوب بسرعة فإن أعـدادا كبيرة من البشر ستواجه الموت جوعا على الرغم من كل التوصيات والقرارات التى يتخذها المؤتمر واختتمت ملاحظاتى قائلا « لنتذكر جميعا بأن اصرارنا على أنه خلال الحقبة القادمة لن يأوى طفل الى فراشه جائعا وانه لن تخشى عائلة على خبز اليوم التالى وانه لن يتأثر مستقبل فرد أو امكانياته بسبب سوء التغذية قد أصبح عهدا مقدسا على المجتمع الدولى بأسره • وبهذا العهد سيحكم التاريخ على كفاية سياستنا وأفعالنا ، ثم أضفت قائلا : « دعونا نأمل أن لا نفشل » • وكانت هذه هى تعليقاتى على قرارات المؤتمـــر •
ولكن ماذا حدث بعد روما ؟ بعد شهور قليلة عقب انفضاض المؤتمر وبعد فترة طويلة من الجفاف فى شبه القارة الهندية وفى أجزاء من أفريقيا فقد تحسن الموقف بعض الشىء •

وماذا عن الفترة القصيرة ؟ اذا ما نفذت توصية المؤتمر الخاص بتقـــديم المساعدات الغذائية بواقع ١٠ مليـون طن فى السنوات القليلة المقبلة فانه يمكن تجنب مجاعات جماعية كثيرة • ولكن هل هذا ممكن ؟ وهل المهمة سهلة ! من الواضح أنها ليست سهلة •ربما يقترح الدوليون معالجة سياسية للمسألة بحيث يدخل الغذاء ضمن المفهوم العام للتعاون الدولى • الا أنه لا يمكن انتاج الغذاء بدون منتجين • ففى بعض الدول الكبيرة الانتاج تختلف وجهـة نظر المنتجين كثيرا عن مفهوم الدوليين اذ أن هدفهم هو حماية أنفسهم ومحاولة تحقيق أقصى فائدة لهم • ولا يعنى هذا ان ســـياستهم تتناقض بالضرورة مع سياســـة الدوليين الا أنها أيضـا لا تنطابق دائما • وبالنسبة للدول المقدمة للمعونة ، وهى ليست متعاونة مع بعضها البعض ، كيف يمكن تحديد توزيع المعونة ؟ ان توصية المؤتمر

الخاصة بالأمن الغذائى ، لو نفذت فسوف تحل الكثير من المشاكل التى نشأت فى العامين الماضيين • ولا يهدف هذا النظام الى تحديد ثابت للأسعار ولكنه يرمى الى تجنب التذبذب الحاد فى كل من الأسعار وكميات الغذاء المعروضة • وبالطبع فان الأسعار ستذبذب. وليس فى ذلك خطأ طالما كانت هذه الذبذبات غير كثيرة أو مخلة • ولا غرو ، فقد تذبذبت الأسعار منذ وجدت الأسعار •

ولكن السؤال المحدد هو : ما مدى ســـهولة التوصل الى استقرار نسبى فى الأسعار ؟ والاجابة هى أنه توجد صعوبات كثيرة تعوق هذا النظام عمليا ، اذ يتطلب تنفيـــذه توفر المعلومات عن كميات المحصول والاحتياجات •

ومن المحتمل أن تعمل بعض الدول بجهد لتبادل أوســـع فى المعلومات • ولو أخذنا الموقف الحالى والسرية التى تحيط بأرقام الانتاج فى بعض الدول الرئيسية فان ذلك صعب المنال ـ وفضلا عن ذلك فان تراكم المخزون له تأثير سلبى على الأسعار • وعلى ذلك يبرز السؤال ما هو المستوى المقبول للمخزون • ومقبول لمن ؟ فقد يكون مقبولا لدولة ما بينما لا يكون كذلك لدولة أخرى • وهذا مرتبط بوضوح بمستوى الأسعار الذى يتفق عليه • ومن المشاكل الخطيرة مسألة تكاليف التخزين • ومن الصعب تخيل موقف يكون فيــه المنتجون مستعدون لقبول أسعار أقل وفى نفس الوقت تحمـــل تكاليف التخزين وعلى ذلك فيبدو أنه يجب استنباط معادلة لذلك• والعامل الذى لا يمكن تجاهله فى كل هذه المناقشـــة عن الأمن الغذائى هو توقيت الاستقرار • اذ أنه من غير المنطقى التحدث عن استقرار الأسعار فى فترة ترتفع فيها الأسعار • اذ من يريد أن يثبتها ؟ وربما يساعد الخفض الذى تم حديثا فى أسعار الحبوب على تحسين الموقف • وربما لا يكون هناك اختيار بين السياسات فى كثير من الدول ولكن ليس معنى الاعتراف بذلك هو أن لا تكون هناك

سياسات . والى الآن لا يبدو أن هناك دولة قد أقامت سياسة غذائية رئيسية متميزة عن السياسة الزراعية . وحتى لو تدفقت المساعدات وحتى لو أقيم نظام للأمن الغذائي فان مشكلة الغذاء لا يمكن حلها الا بزيادة الانتاج وخاصة الدول التى تحاول استخدام آراض جديدة أو مصادر مائية وفى الدول الفقيرة التى هى محور مشكلة الغذاء . وكما ذكرنا فى الفصل السابق فقد اعترف المؤتمر بهذا بوضوح . ولكن كيف يمكن للمرء أن يحقق ذلك ؟ دعونا نتذكر ان التوصيات ليست بديلا للتصميم . ان المتطلب الأســـاسى هو برنامج دولى مشترك لمواجهة الضغوط التى ستقع لا محالة على المجتمع الدولى . الا أن الحالة السياسية الحاضرة للعالم لا تتطابق مع هذا المتطلب . ان الاختلافات قد زادت عما كانت عليه . كما أن الدول المانحة التقليدية والتى تحملت فى الماضى عبء المساعدات تعيد حاليا حساباتها كما أنه يبدو أن الدول المانحة الجديدة ليست فى موقف التقييم المشاكل وتحديد الأولويات بعد .

وبالنظر الى كل هذا ، هل فى امكاننا أن نتوقع أن يتخذ المجتمع الدولى الاجراءات الضرورية ؟ وهل يمكننا فى الحقيقة أن نتكلم عن مجتمع دولى مستعد لاتخاذ أى اجراء لصالح العالم بأجمعه ؟ والى أى حد قد تقدمنا عن مرحلة تتطلع فيها كل دولة على حـــدة الى مصالحها الخاصـــة والمباشرة غير عابئة برفاهية جيرانها ؟ وربما لا يكون من شأننا أن نحاول هنا الاجابة على هذه الأسئلة . وربمـــا يجب أن نتركها لمرور الوقت .

ولكن ما هو مقدار الوقت المتاح لنا ؟ ان طبيعة المشكلة من النوع الذى ربما يكون الانتظار فيه مرادفا للكارثة والموت جوعا . ويبـــدو أن الدول ســـتأخذ بعض الوقت قبل أن تدرك أن المشكلة لا تحل بحفنة من المخصبات الكيماوية هنا أو جرار أو اثنين هناك . ان أشياء مثل الثورة الخضراء قد تقود صانعى السياسة الى الاعتقاد

بأن المشـــكلة قد اختفت أو يمكن احتـواءها . ولكن ما يجب على المرء أن يركز عليه الآن هو الحقائق الخاصـة بالثورة الخضراء بدلا من الجاذبيـة والشهرة التى اكتســبتها فى بعض الدول • يجب علينا أن نركز على تكاليف زيادة الانتـاج وما ينطوى عليه ذلك • ان العالم يستخدم الآن ٨٠ مليون طن مترى من المخصبات الكيماوية كل سنة • وبحلول سـنة ٢٠٠٠ لابد أن يرتفع الرقـم الى ٢٥٠ مليون طن مترى • وللوصول الى هذا المستوى فان سعة المصانع الجديدة فقط تحتم انفـاق ٨ الى ٩ بليون دولار • وحتى لو تـم التوصـل الى ذلك فانه نظرا لضـخامة الاسـتثمارات فى مصـانع المخصـبات الكيماوية فان تذبذبا حـادا فى العرض وبالتـالى فى الأسعار يمـكن أن يحدث • وتبعا لذلك فانه توجد حاجة مستمرة الى جهاز على مسـتوى دولى لتوجيه الامدادات السمادية بطريقة متعددة الأطراف الى الدول النامية فى الفترات التى يوجد فيها نقص نسبى فى العرض أو ارتفاع فى الأسعار •

ان أصل المشكلة هو دفع أثمان المواد الغذائية الأساسية • والسؤال الأكبر هو ما اذا كان بمقدور العالم أن ينتج كميات كافية من الغذاء ليفى بكل الطلب •

ان التضخم الذى يحيط بالاقتصاد العالمى يعنى ان على المرء أن يراجع دائما فاتورة حسابه الى أعلى ويعنى ذلك ان مشكلة الغـــذاء ستتفاقم أكثر وأكثر •

ان مجلس الغذاء العالمى التابع للأمم المتحدة ، وهو أعلى جهاز صانع للسياسة الغذائية ، والذى أوكل اليه متابعة تنفيذ توصيات مؤتمـر الغـذاء العالمى ، عندما اجتمع فى يونيو ١٩٧٥ أثبت أن المجتمع الدولى ليس متحدا فى طريقة معالجته لمشـــكلة الغذاء • وفى نوفمبر عام ١٩٧٥ دعيت الى القاء خطاب أمام المؤتمر الثامن

عشر لمنظمة الأغذية والزراعة التابع للأمم المتحدة وذلك بعد مرور سنة على مؤتمر الغذاء العالمى • وقد أوضحت أنه بينما توجد بعض العلامات المشجعة بأن المجتمع الدولى قد بدأ فى توجيه موارد أكثر الى انتاج الغذاء الا أن العالم لا يزال بعيدا جدا عن التطور نحو نظام مأمون ومرن للأمن الغذائى يتم فيه من خلال سياسات غذائية متناسقة ، واستعدادات أفضل للطوارىء وللمساعدات الغذائية ، ومن خلال سياسات تجارية وانتاجية متوافقة أن يصل الى توازن أفضل بين الطلب والعرض على الغذاء • ولم تحرز المناقشات فى هذا الموضوع أى تقدم فى الساحات الدولية الموجودة • وقد وصلت المساعدات الغذائية عام ١٩٧٥ الى ٩ ملايين طن من الحبوب • وهذا أقل من الهدف الموضوع من قبل مؤتمر الغذاء العالمى كحد أدنى وهو ١٠ ملايين طن • وقد ذكرت الحاضرين بأننا لا يجب أن نقصر إهتمامنا على ١٠ ملايين طن فقد وضعنا اطارا جديدا للسياسة الغذائية بحيث تتحول المساعدات الغذائية من برامج متغيرة للتخلص من فائض الحاصلات الغذائية الى أهداف هامة للتغذية والعمالة والتنمية فى اطار برنامج طويل المدى لتأمين درجة معقولة من الاستمرارية فى الامدادات الغذائية • ولعل أحد أعمال مجلس الغذاء العالمى بالنسبة للمشاكل الزراعية ، باقامة مجتمع دولى موحد هو وحده الكفيل بحل كل هذه المشاكل • واذا لم يتواجد مثل هذا المجتمع بعد فان على المجلس أن يتمسك به دائما على اعتباره هدفا لايثنيه عنه صعوبات كما يجب على المجلس ألا يسمح لنفسه بأن يتحول الى حلبة للمناقشات فقط بل يجب أن يصر على الاجراءات العملية سواء فى الحال أو مستقبلا •

وبصفة مؤقتة ونظرا للحاجة الماسة الحالية فربما يجب علينا تعديل خططنا • وربما يجب أن نجد فى البحث عن موقف يشجع

الدول المانحة على تقديم المساعدات على أساس احتمال أن يعود ذلك عليهم بالنفع • ولو بدأت الدول المنتجة للبترول ، ومعظمها دول مستوردة للغذاء ، فى عمل خطة كبيرة على المستوى الاقليمى لتشجيع انتاج الغذاء فى الدول المجاورة وذلك عن طريق القيام بمشاريع مشتركة فربما يشكل ذلك مخرجا من الأزمة • كما أن انشاء مصانع للمخصبات الكيماوية سيزيل احدى المشكلات الرئيسية وهو نقص المخصبات الكيماوية • ان ادراك حقيقة المشكلة الغذائية وتشعباتها من التضخم وعدم الاستقرار النقدى والمضاربات فى الأسواق قد يدفعنا الى ذلك • انها تذكير بضرورة رفع مشكلة الغذاء فوق مشكلة قطاع الزراعة • انها باعتراف الجميع جزء من مشكلة التنمية العامة وحلها فى المدى الطويل يتصل اتصالا وثيقا بتحقيق التنمية الشاملة والتقدم • الا أنه نظرا لأنها مشكلة عاجلة جدا وأساسية جدا بالنسبة للمجهودات الأخرى فانه يجب اعتبارها من الأمور العاجلة والطوارىء المستمرة على مدى السنوات المقبلة •

ولو قدر المندوبون فى مؤتمر روما كل هذا وعملوا شيئا فسيتم احراز بعض التقدم • ولن يحتاج الرومانيون الى الصلاة من جديد للآلهة من أجل الغذاء •

١١

مشروع مارشال عربى

بالرغم من أننا فى منتصف الطريق بالنسبة لحقبة السبعينات الا أن الأمور على الجبهة الاقتصادية تتحرك بسرعة جدا لدرجة أنه لابد من اعادة النظر فى نظرياتنا الاقتصادية ٠

وقد كثر الحديث حاليا عن الأرصدة الضخمة للدول المصدرة للبترول ٠ ونقرأ كل يوم تقريبا عن المصاعب التى تواجهه نظام النقد الدولى من جراء تضخم هذه الأرصدة ٠ وفى الحقيقة لقد استحوذ الجانب المالى من الاقتصاد على اهتمام الكتاب ٠ وقد دفع بعضهم بأن التراكم السريع للأموال العربية أخذ يخل بالنظام بأكمله ٠

وقد يكون هناك أزمة اقتصادية ٠ كما أن هناك تضخما بدرجة لم يسبق لها مثيل وهناك مشكلة غذائية أو بالأحرى أزمة غذائية ٠ وهناك ارتفاع حاد فى أسعار السلع المصنعة ٠ ويبدو أن السرعة

التى تتحرك بهـــا الأحـــداث تفوق البحث عن علاج لهـــا .
وقد انعكس ذلك ليس فقط على العدد الهائل من المقالات والخطابات.
ولكن على عدد المؤتمرات الدوليـة الهامة الواسعة النطاق • ففى
فترة قصيرة من الزمن عقد المجتمع الدولى مؤتمرا للبيئة ، ومؤتمرا
للســكان ، ومؤتمرا للغذاء وجمعية عمومية غير عادية للأمم المتحدة.
للمواد الخام ومؤتمرا لقانون البحـــار • ويعتبر ذلك أمر غير عادى.
بالمقارنة بما حدث بالماضى • الا أن الأحـداث نفسـها غير عادية •
فما هى الحقائق ؟

مما لاشك فيه ان هناك تدفقا هائلا من المـــوارد الجديدة •
وفى مثل هذه المواقف حيث تأخذ الأحداث أبعادا خطيرة فانه يجب.
الحذر من الادعاءات الخاطئة • ويبـدو أن هنـاك بعض الدول التى
تعزو جميع مشكلاتها الاقتصـــادية الى سبب وحيد • وقد تســاعد
المعالجة المحايدة للقضـايا المطروحة على الخروج من هـذا المأزق •
ان هناك مشــكلة بل مشكلة كبيرة حقـا تواجه الدول الصناعية
بطريقة أو أخرى • ومن جهة أخرى فهناك مشكلة تشكو منها الدول
النامية بحق • وبين هاتين سلسلة من المشـاكل أو المتناقضـــات
وسيكون من التضليـل الكلام عن التضـخم على أنه الســبب لأن
الحقائق تخبرنا بأنه يوجد اختلافات حادة فى معدلات تغيير الأسعار•
ان التباين القديم بين أســعار المواد الأولية وأسعار السلع المصنعة
لم يعد يساعدنا كثيرا • فلو نظرنا الى المواد الأوليـة والتى تشتمل
على الغذاء والمواد الزراعية الخام والمعادن سنجد أنه قد وقعت أحداث
غريبة فى السنوات الثلاث الماضـية • اذ بينما تضـاعفت الأسعار
العالميـة لبعض المواد الغذائيـة أربعـة أضعاف نجـد أن أسعار
المواد الخام أو المعادن ظلت ثابتـة أو انخفضت • وحتى لو أخذنا
مادة محددة مثل المعادن نجد ان هناك درجة مماثلة من التباين •
والحقيقة التى لايمكن انكارها هى الزيادة فى السيولة النقدية للدول

المصدرة للبترول • ومن الحقائق الواضحة ان زيادة السيولة النقدية بدون أن يقابلهـا زيادة متناسـبة فى مدى توافر السلع والخدمات تؤدى الى ارتفاع عام في الأسعار • ولكن كيف يمكن التغلب على ذلك ؟ هل لابد أن تتجـه هذه الأموال الى اسـتثمارات فى الدول الصناعية حيث يشترى بها أسـهم الشركات الضـخمة جزئيـا أو بأكملها ؟ وهل يعد ذلك طريقة صحيحة لاستخدام الأرصـدة العربية ؟ وماذا يحدث لو أممت هذه الدول الأجنبية تلك الأرصدة فيما بعد ؟ الا أنه من المؤكد أن الحل السليم هو استثمارها في الدول النامية بأفريقيا والشرق الأوسط وآسيا • وقد تتميز الاستثمارات فى الدول النامية بأنهـا طويلة الأجل الا أنه لا بأس فى ذلك لأن الحل يجب ألا يهمل المدى الطويل • وهذا الجانب الطويل الأجل من الحل هو الذى يؤثر على السياسة القصيرة المدى • وقد يساعد على التوصل الى الحل ان نرجع الى التاريخ الاقتصادى •

هل نحن فى حاجة الى شيء مماثل لمشروع مارشال الذى جرى فى أواخـر الأربعينات ؟ واذا كان مشروع مارشـال يمكن أن يعد نموذجا يحتزى فقد يكون من المجدى دراسـة الأهداف التى أريد لهذا المشروع تحقيقها والظروف التى دعت الى قيام هذا المشروع • ان مشروع مارشال لعام ١٩٤٨ ، والذى سمى باسم وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكيـة فى ذلك الوقت جـورج مارشال ، كان يهدف الى مساعدة الاقتصـاد الأوروبى على الانتعاش عقب الخراب الذى أصابه نتيجة الحرب العالمية الثانية • اذ عندما انتهت الحرب كانت الموارد المالية لهذه الدول شحيحة وكانت الولايات المتحدة الأمريكية هى الوحيدة التى لم تتحطم ماديا بالحرب • وفى أوروبا كانت هناك حاجة ماسة الى اعادة البناء والتنمية وتعويض ندرة الموارد • وقد كان التعبير الشائع فى الصحافة فى ذلك الوقت هو « نقص الدولار » أو « فجوة الدولار » ويعنى ذلك ان الطلب على

الدولار في خارج الولايات المتحدة الأمريكية ، لتمويل الواردات الضرورية ، يزيد كثيرا عن المعروض منه ·

وقد أعلن مشروع مارشـــال والذى قام على أسس اقتصادية سليمة بأن المساعدات لأوروبا لا يجب أن تكون بالقطاعى وكلما نشأت أزمة ولكن يجب أن تكون علاجا شاملا لا مسكنا·وقد اتجهت الخطة الى تنمية تلك الدول بدعم احتياجاتها من الواردات من الآلات والمؤن وتأييد الاجراءات الداخلية التى تشجع على الاستقرار المالى·وقد كان على كل دولة أن تعمل خطة للأربعة سنوات من ١٩٤٨ الى ١٩٥١ وأن تقترح الاجراءات الكفيلة بزيادة الانتاج وخفض العجز فى ميزان المدفوعات · وقد اتفق على مراجعة الخطط وتنسيقها من قبل OEEC وفحصها بواسطة ادارة التعاون الاقتصادى للتأكد من ان الولايات المتحدة الأمريكية ستقدم المساعدات الضرورية فقط· ولاعطائها حدا من الرقابة على السياسات النقدية والمالية للدول المشتركة · وعلى مدى الأربع سنوات التى نفذ فيها برنامج الانعاش الأوروبى قدمت الولايات المتحدة ١١٫٤ بليون دولار كمساعدات لأوروبا وكان حوالى ٩٠٪ من هذا المبلغ فى صورة منح خالصة · وقد كانت نتائج البرنامج مشجعة · فقد اتسع الانتاج الأوروبى بدرجة ملموسة · وفى عام ١٩٥١ زاد الانتـاج الصناعى لأوروبا الغربية بنسبة ٤٠٪ عما كان عليه فى عام ١٩٣٨ ·

وقد أظهرت دراسة على مشروع مارشال بان الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن تهدف الى نفع الدول الأوروبية فقط بل كانت تهدف لنفع نفسها أيضا · فقد بلغ مجموع صادرات الولايات المتحدة الأمريكية ٢٠ بليون دولار لعام ١٩٤٧ بينما بلغت قيمة الواردات ٨٫٥ بليون دولار · ومن الواضح ان هذه الحالة لايمكن ان تستمر على المدى الطويل · اذ ان الولايات المتحـدة بتقديمها مســاعدات

للدول الصديقة كانت تساهم فى التوصل الى استقرار يعود بالنفع على الجميع ٠

ويبـدو أن هنـاك بعض التشابه بين فترة نقص الدولار فى أواخر الأربعينات وما يمكن أن يسمى « نقص الأموال البترولية » وفى أواخر الأربعينـات كانت الولايات المتحـدة هى التى تمتلك سيولة نقدية كبيرة بالمقارنة بالدول الأخـرى بينما كانت أوروبا تعانى من أزمة مالية ٠ واليوم تجنى الدول المصدرة للبترول أرباحا هائلة وسيولة نقدية ضخمة بينما الدول الأخرى ، وخاصة الدول النامية فى أفريقيا وآسيا قد احتلت مكان أوروبا فى الأربعينات ٠ ويمكن التدليل على ان انشـاء صـندوق لمسـاعدة الدول النامية سيعود بالنفع ليس فقط على الدول التى تحصل على المساعدات ولكن أيضا على الداول المانحة لها ٠ اذ أن الدول الناميـة كانت وما زالت وستظل لمدة طويلة بمثابة الدول الرئيسـية المنتجة للمواد الخام مثل البترول والحديد والنحاس والمنجنيز والرصـاص والمطـاط والبذور الزيتية وغيرهـا وكلها تعتبر مواد ذات أهميـة استراتيجية فى التنمية الدولية ٠

والفكرة الأساسية بسـيطة فالدول الناميـة تمتلك أراضى شاسعة وموارد بشرية هائلة وهى بحـاجة الى رءووس الأمـوال والتكنولوجيا وبعض الخبرات الادارية المناسبة ٠

وقد دارت فكرة مشروع « مارشال » عربى فى عقلى منذ فترة طويلة قبل أن أصبح سكرتيرا عاما لمؤتمر الغذاء العالمى فى فبراير عام ١٩٧٤ ٠ وقد ظننت أنه قد يـكون على المرء أن يبـدأ بمشروع هام ولكن فى نفس الوقت محدود ٠ وقد مكنتنى عملية التحضـير للمؤتمـر من تقديم مبادرة بانشاء صندوق دولى للتنمية الزراعية (ايفاد) ٠

وقد كنت مقتنعا بالرغبة ، ان لم تكن الضرورة ، في اقامة مثل هذا الصندوق لدرجة انني فاتحت بعض المسئولين على أعلى مستوى من بعض الدول المصدرة للبترول بغرض إنشاء صندوق برأس مال قدره ١٠٠٠ مليون دولار . وقد شعرت دائما بأن مثل هذا الصندوق سيمثل اضافة رئيسية الى الموارد الحالية الموجهة للاستثمارات الزراعية . وحيث أن عددا كبيرا من القروض الحالية للزراعة بشروط ليست سهلة فان قروضا ميسرة من الصندوق يمكن أن تزيد من تأثيرها بطريقة ملموسة . وبالاضافة الى ذلك فان انشاء صندوق دولى متخصص للتنمية الزراعية فقط يمكن أن يجذب انتباه كل المؤسسات المالية لأهمية الزراعة وبالتالى فقد يؤثر الصندوق بطريقة غير مباشرة على سياسة الاقراض .

وقد اهتمت سكرتارية مجلس الغذاء العالمى بالتحضير لاجتماعات متعددة للدول المهتمة ومجموعات العمل لانشاء الصندوق الدولى للتنمية الزراعية (ايفاد) . وقد عقدت مجموعة عمل عدة اجتماعات لتقرير التفاصيل الاجرائية والفنية للصندوق وأحرزت تقدما ملموسا .

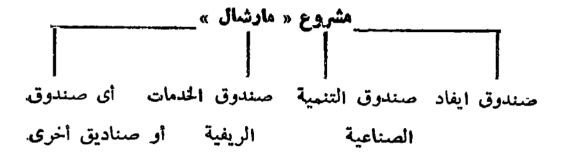
ومن المتوقع أن تكون المساهمة فى الصندوق مشتركة بين الدول المصدرة للبترول والدول المتقدمة . وهناك فكرة فى ان يتم تشكيل مجلس محافظى الصندوق من مجموعة الدول المصدرة للبترول « أوبيك » والدول المتقدمة والدول النامية المشتركة ، بحيث يكون لكل منها ثلث مجموع الأصوات . وبذلك ولأول مرة سيقام صندوق يكون فيه ثلثا الأصوات فى أيدى الدول النامية وثلثا الأصوات أيضا للدول المانحة وذلك اذا ما أخذنا فى الاعتبار أن دول الاوبيك تنتمى الى كل من المجموعتين : المجموعة المانحة ومجموعة الدول النامية . ومن الناحية السياسية يبدو أن هذه

التركيبة مرغوبة حيث يمكن لدول بنوعيات اقتصادية مختلفة ان تعمل معا للصالح العام ٠

وقرب نهاية عام ١٩٧٥ اقترحت ايران تعريفة قدرها ١٠ سنتا أمريكيا على كل برميل من البترول بحيث يستعمل ايرادها لمساعدة الدول النامية ٠ وفى يناير عام ١٩٧٦ تبلور هذا الاقتراح فى انشاء صندوق خاص من دول الاوبيــك لهــذا الغرض وبرأس مال قدره ٨٠٠ مليون دولار ٠

ولكن كيف يتفق كل ذلك مع اقتــراحى الخاص بمشروع « مارشال » العربى ؟ اعتقد أنه يمكن أن يتطابق معه تماما ٠ اذ أن المشروع الذى فى مخيلتى يمكن أن يشمل صندوقى أيفاد وأوبيك وغيرها من الصناديق التى يمــكن أن تقام فى المســـتقبل للتنمية الصناعية وللخدمات الريفية ٠ وقد ينتهى الأمر بأن تشارك الدول المتقدمة دول الاوبيك فى هذا المشروع ٠

ويمكن أن يكون البناء بهذا الشكل :



الملامح الأساسية للمشروع :

اقامة خطــة تنمية تدعو الى دراســة تفصيلية تشمل شروط العضوية ونظام العمل وشروط التمويل وغيرها ٠

وهذه التفاصيل تعتبر مسائل فنية ومن الأفضل أن تترك للخبراء الماليين والقانونيين لصياغتها ونذكر هنا الشكل العام للخطة :

١ ـ الهدف :

ان الهدف هو تقديم المساعدة للدول النامية لغرض التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ويمكن أن يتم ذلك فى صورة منح أو قروض طبقا للظروف . وبالاضافة الى ذلك فمن المتوقع تقديم الخبرة الفنية . ولعمل كل ذلك فان الصندوق يمكن أن يحقق الآتى :

(أ) يساهم فى التعرف على مجالات استثمارية جديدة فى الدول النامية .

(ب) توجيه رءوس الأموال الى مشاريع ذات نفع للدول الأعضاء .

(جـ) اعداد دراسات شاملة للمشاريع .

(د) تقديم خدمات استشارية والعمل على توفير الخبراء وتبادلهم بين الدول .

(هـ) القيام بتحليل المساعدات الفنية المقدمة للمنظمات الدولية بعد مراجعة مناسبة من الأجهزة الفنية للبنوك (المشار اليها فيما بعد) التى ستقوم بالتمويل .

(و) اتخاذ الخطوات اللازمة لتنمية المهارات الفنية والادارية .

٢ ـ الهيكل المالى والادارى :

يجب أن تقرر الدول الأعضاء هذا الهيكل الذى ، ولو أنه سيكون مستقلا ، قد تربطه بعض الروابط مع هيئة الأمم المتحدة .

٣ ـ الموارد :

يمكن أن تتم المساهمة على أسس يتفق عليها مثل مجمل الدخل القومي وحجم الصادرات أو غيرها • وكبداية يمكن أن يكون رأس المال حوالى ٣ بليون دولار والذى يمكن أن يزيد بالتدريج لكى يصل الى ٢٠ بليون فى خلال عشرة سنوات • وعلى أى الحالات فان أحجام خطط التنمية للدول النامية ستحدد حجم رأس مال الصندوق •

٤ ـ القروض والضمانات :

يبدو ان الحل العملى هو ان يقوم الصندوق بتقديم القروض للدول النامية من خلال مجموعة بنكية (كونسيورشيم) والتى تكون بالتالى مسئولة عن تسوية الحسابات، وقد يشتمل هذا الكونسورشيم على مجموعة من أربعة عشر بنكا عالميا تختار من مناطق ممثلة للدول النامية والدول المتقدمة والبنك الدولى ومنظمة تابعة له •

ومن المتوقع ان تأخذ هذه البنوك على عاتقها ، فضلا عن الأعمال المصرفية العادية ، أعمالا استشارية بالاضافة الى تخطيط المشاريع • ويعتبر هذا ضروريا لأن الدول النامية فى حاجة الى مشاريع مخططة ومنفذة على أسس علمية سليمة • ولهذا السبب فانه من الضرورى ايجاد مجلس استشارى على أعلى مستوى بالاضافة الى كل ما هو متوفر من خدمات من قبل الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات •

ويجب ان تتفق شروط التمويل مع الحالة الاقتصادية للدول المدينة • ويمكن تقديم نوعين من القروض : قروض سهلة وقروض تجارية • وبالاضافة الى ذلك فربما يكون فى امكان الصندوق اعطاء منح خالصة بناء على توصية مجلس الادارة :•

وهناك أمر لايمكن تجاهله وهو ايجاد ضمانات مناسبة لهذه القروض ٠

لقد أنشأت الدول المصدرة للبترول صناديق كثيرة بهدف التنمية مثل صندوق الكويت وصندوق السعودية وغيرها ، كما سبق أن أشرت الى ذلك ٠ وبهذا العمل شعرت هذه الدول بأنها قامت بدورها فى خدمة التنمية ٠ الا أنه توجد بعض العناصر الناقصة مثل الخبرة الفنية والتخطيطية ٠ وينظر العالم المتقدم ، بدون وجه حق، الى الدول المصدرة للبترول على أنها المسئولة عن التضخم الحادث فى الدول النامية ٠ ان الدول النامية غير المنتجة للبترول لتتطلع بأمل الى الدول المصدرة للبترول وفي نفس الوقت فانها تعانى من ارتفاع الأسعار كما ذكرت رئيسة وزراء سيريلانكا حين عبرت عن رأى كل الدول النامية التى تحتاج الى استيراد البترول

وعلى الرغم من أن مؤتمر داكار (٣ الى ٨ فبراير ١٩٧٥) قد عقد أساسا للدول غير المنحازة الا أنه اتسع بالفعل ليشمل جميع دول العالم الثالث ٠ فقد اشتركت جمهورية كوريا الشعبية والبرازيل والفليبين ، كما اشتركت احدى عشرة دولة ناميةبالاضافة الى الدول غير المنحازة وعددها سبعة وخمسون دولة فضلا عن مندوبين عن المنظمات الدولية والاقليمية وحركات التحرير وثلاث دول متقدمة وهى : النمسا والسويد وفنلندا ٠ وكانت القضايا الأساسية هى : تقييم التجارة بالنسبة للمواد الأولية ، واقامة نظام اقتصادى عالمى جديد والتعاون بين الدول غير المنحازة فى مجال تجارة المواد الخام والتحضير لمؤتمر الدول النامية عن المواد الخام ٠

وقد كانت هناك بعض الملامح البارزة لهذا المؤتمر ٠ فقد برز رأى يهدف الى اخراج الدول المصدرة للبترول بتحميلها

مسئولية مشـاكل عدم التنمية • وقـدم اقتراحا بانشـاء صندوق بواسطة الدول البترولية برأس مال قدره ٦ بليون دولار بغرض تثبيت أسعار المواد الأولية • وكانت هناك بعض الدول المتعاطفة مع هذا الاقتراح • ولم تشترك بعض الدول المصدرة للبترول فى المناقشات بصورة نشطة بينمـا امتنعت دول بترولية أخرى عن تحديد موقفها بامنسبة لأى توصية قد يتبناها المؤتمر • كما كان هناك اتجاه الى التأكيد على وحدة العالم الثالث بما فيها الدول المصدرة للبترول فى مواجهـة الدول الصناعية المتقدمة • بينما نادى البعض الآخر بالمصالحة مع الدول المتقدمة وتجنب أى مواجهة الا أن غالبية الأعضاء أكدت على وحدة العالم الثالث وضرورة اقامة نظـام اقتصادى عالمى جديد يضمن حقوق الدول النامية •

وقد اتضحت نقطتان رئيسيتان : ان الدول النـامية غير المنتجة للبترول قد شعرت بالآثار المترتبة على اقتصادها نتيجة لعدم كفاية متطلبات التنمية • كمـا ان التوتر الاقتصادى بين الدول المتقدمة والدول النامية قد أخذ يتضح أكثر وأكثر فى المؤتمرات الدولية •

والنقطة الرئيسـية التى أحب أن أثيرها ، آخذا فى الاعتبار كل ذلك ، هى ان التنمية الاقتصـادية للدول الفقيرة الآن ضرورة حتمية • وفى نفس الوقت توجد حاجة ماسة لتحديد الدور الذى يجب أن تقوم به الدول المنتجة للبترول وذلك الذى يجدر بالدول المتقدمة أن تقوم به • وفى اعتقادى أنه قد حان الوقت لكى تعلن الدول العربية بحزم أنها على استعداد للقيام بدور ايجابى للقضاء على الفقر وأن تدعو الدول المتقدمة للمشاركة فى هذا العمل •

أعود الآن الى النقطة التى أثرتها سابقـا وهى ضرورة توفر ضمانات مناسبة لاستثمارات الدول البترولية لضـمان تدفق

مستمر للأموال التى توجه بطريقة منظمة طبقا للاحتياجات الموثقة للدول المحتاجة · وبذلك يمكن التغلب على الخلافات والمعارك التى لا تنتهى عن من يخذ وماذا يأخذ ·

وقد تبين من المؤتمرات التى عقدت مؤخرا مثل مؤتمر السكان العالمى ومؤتمر الغذاء العالمى الحاجة الماسة للتنمية فى الدول الفقيرة وبضرورة تعبئة الموارد من أجل حل سريع · ولا شك أن هنـــاك بعض العقبات فى الطريق ولكن ، اذا لم نكن على خطأ ، فانه يبدو أن العالم قد أصبح تدريجيا أكثر وعيا بأهمية الاعتماد المتبادل وادراكا لخطورة العزلة الاقتصادية ·

وقد شهدت السنوات الثلاث الماضية أكثر من أزمة بما فيها أزمة الغـــذاء · وعلى الرغم مما تنذر به هذه الأزمات من أخطـــار الا أنها تحمل بوادر الأمل فيما لو واجه المجتمع الدولى هذه الأزمات بعقل مفتوح وبروح من التعاون ·

هذا هو التحدى الا أنه توجد دواع للتفاؤل ·

الهوامش والتعليقات

(١) يستعمل الاصطلاح عمالة كاملة هنا فى المعنى العام والتى غالبا ما تشتمل على نسبة ضئيلة من البطالة وعادة تكون من النوع المؤقت (مثل البطالة الناتجة عن تغيير الوظائف) •

(٢) منذ الخمسينات أشير الى هذه الدول كدول متخلفة أو فقيرة أو نامية أو اقتصاديات التنمية ويوحى التعبير الأخير بأن التنمية هى المشكلة الرئيسية فى هذه الأقطار وقد استخدم حديثا التعبير « الأقل تقدما » •

(٣) يشار عادة الى مالثوس على أنه العالم الذى رسم صورة قاتمة للمجتمع ويرى المؤلف أن هذا الرأى يجانبه الصواب • اذ لو قرأنا الصفحات الأربعة الأولى من الطبعة الأولى لكتابة « تحليل المجتمع » فان الصورة تبدو بالفعل قاتمة، يرتفع عدد السكان بمعدل هندسى بينما تحدث الزيادة فى المواد الغذائية بمعدل عددى • الا أن مالثوس أجرى تعديلا فى آرائه فى الطبعة الأحدث حيث أدخل عاملا جديدا خاصا بعطاء الأرض • وعلى أى الحالات فقد أثار مالثوس الانتباه الى مشكلة حقيقية خاصة بالعلاقة بين الموارد والسكان حيث أن الأخير لديه من أسباب القوة ما يهيىء له استمرار الزيادة •

(٤) أنظر ما بعده •

(٥) يفرض أن النمو السكانى يمثل حوالى ٧٠٪ من الزيادة فى الطلب بينما تمثل زيادة الدخل ٣٠٪ الباقية •

(٦) تمثل البيانات الخاصة بانتاج الغذاء فى الدول النامية متوسطات عامة ويوجد بين هذه الدول النامية دولا ذات معدلات أداء أفضل بكثير من البعض الآخر بحيث سجلت نسبة الانتاج الغذائى معدلا للنمو قدره ٥٪ أو أكثر • كما أن بعض هذه الدول امكنها انشاء نظم فعاله للمؤسسات الزراعية •

(٧) طبقا لما جاء بالوثيقة الخاصة بتقييم الموقف الغذائى العالمى فان هــذه التقديرات متحفظة لأسباب ثلاثة :

(أ) أنه لم يؤخذ فى الاعتبار امكان ادخال برامج لمعالجة ســوء التغذية ورفعها ٠

(ب) لم يؤخذ فى الاعتبار امكان حدوث تغيير فى اتجاه المساواة فى توزيع الدخل وبالتالى يتحرك منحنى الطلب على الغذاء ناحية اليمين ٠

(جـ) لم يؤخذ فى الحسبان الزيادة على الطلب لسلع غذائية معينة نشأت نتيجة للزيادة السريعة فى الزحف العمرانى التى تحدث فى كل مكان ٠

(٨) انخفض انتاج الحبوب بنسبة ٧٪ كما انخفض انتاج القمح بنسبة ١٣٪ فى الاتحاد السوفيتى ٠

(٩) تشير كلمة « الطقس » الى متوسط الحالة الجوية على مدى فترة زمنية معينة ٠

(١٠) تقيس « مرونة الطلب » بالنسبة للأسعار مدى اســتجابة الكمية المطلوبة للتغير فى الأسعار ، ويعتبر الطلب غير مرن بالنسبة للسعر اذا أدى تغير بنسبة ١٪ فى السعر الى تغير بنسبة أقل من ١٪ فى الكمية المطلوبة ٠ وواضح فى الحال أنه قرب نهاية عام ١٩٧٤ وبداية عام ١٩٧٥ انخفضت الأسعار من أعلى معدل لها والذى وصلت اليه فى ١٩٧٣/١٩٧٤ كنتيجة للزيادة الكبيرة فى انتاج الحبوب فى الاتحاد السوفيتى والشرق الأقصى ٠

(١١) قرب نهاية عــام ١٩٧٥ ابرمت اتفاقية لشراء الحبــوب بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى ٠ وقد روعى فى هذه الاتفاقية أن تستجيب للاحتياجات المتذبذبة والكبيرة للاتحاد السوفيتى بحيث تأخذ فى الاعتبار التقليل من درجة عدم الاستقرار فى السوق العالمية للحبوب ٠ وسيستورد الاتحاد السوفيتى كميات محددة من الحبوب كل عام على دفعات منتظمة على طول السنة ٠

(١٢) تم وضع هذا الكتاب قبل خلع الامبراطور عن عرشه ٠

(١٣) مجلة تايم عدد ١ ابريل ١٩٧٤ صفحة ٢٥ ٠

(١٤) أدى ارتفاع أسعار صخور الفوسفات الى مضاعفة تكاليف فو ٥١٢ فى

فوسفات ثنائي الأمونيوم والفوسفات الثلاثية ، والتي تكون صخور الفوسفات مكونا رئيسيا فيها . وبالرغم من ذلك فان هذه الزيادة في تكاليف الانتاج فضلا عن الزيادة في تكاليف النقل التي بدأت تحدث تمثل نسبيا جزءا صغيرا من الزيادة في الأسعار في الأسواق العالمية . ويوضح ذلك بأن سعر المخصبات الكيماوية تفوق بكثير تكاليف الانتاج .

(١٥) قارن الموقف في الولايات المتحدة الأمريكية حيث يستهلك ١٠٪ فقط من محصول الذرة الشامية في تغذية الانسان ويذهب الباقي لتغذية الحيوان .

(١٦) يكلف تخزين الحبوب لمدة سنة ما يساوي حوالي ١٠٪ الى ١٥٪ من قيمتها التسويقية . وعلى ذلك فانه على أساس الأسعار الحالية فان تخزين ٨٠ مليون طن سيتكلف ما بين ٥ر١ الى ٢ بليون دولار .

(١٧) يمثل القطاع الصناعي في العادة جزءا ضئيلا من مجمل الانتاج القومي في الدولة النامية حيث يكون للزراعة نصيبا كبيرا جدا . وحتى اذا كان معدل النمو في القطاع الصناعي مرتفعا بينما يكون منخفضا في القطاع الزراعي فان معدل النمو الاقتصادي العام سيكون عادة منخفضا نظرا لأن هذا المعدل عبارة عن متوسط متوازن لمعدلات النمو لكل القطاعات الاقتصادية . وعلى سبيل المثال اذا كان القطاع الزراعي في دولة يمثل ٨٠٪ من مجمل الانتاج القومي ويزيد بمعدل ٣٪ ، بينما القطاع الصناعي يكون ٢٠٪ ويزيد بمعدل ١٠٪ فان الزيادة الكلية تكون ٤ر٤٪ .

(١٨) في الاقتصاد يقاس « انحراف » الدخل بواسطة ما يسمى بمنحنى لورينز : المحور الرأسي يمثل متغير الدخل كنسبة مئوية والمحور الأفقي يمثل متغير السكان كنسبة مئوية .

(١٩) يعتبر السودان أقل الدول الافريقية كثافة للسكان بالنسبة للميل المربع .

(٢٠) بمعنى مجمل واردات الغذاء ناقص صادرات الغذاء .

(٢١) ان حقيقة أن السودان قد بدأ في انتاج القمح لا يتعارض مع النقطة التي نوقشت سابقا بخصوص واردات الحبوب من الخارج . فقد زاد الطلب على

القمح فى السودان لسببين على الأقل : ازدياد السكان والتحول من استهلاك الدخن الى القمح نتيجة للتغير فى الذوق وارتفاع الدخل .

(٢٢) أقصد هنا فكرة الكفاءة الاقتصادية والتى تعنى الحصول على أقصى انتاج من مدخولات انتاج معينة ، أو لانتاج معين استخدام أقل تكاليف .

(٢٣) أى فى السلع الغذائية وكل السلع الأخرى .

(٢٤) أحد أسباب عدم الثقة فى البيانات ، وخاصة بالنسبة للأغنام والماعز ، هو الحقيقة أن كثيرا من الرعى المتنقل للماشية يتم على مستوى منطقة وليس على مستوى دولة معينة . ويعتمد تنقل القطيع أساسا على توفر المرعى والعلف والذى يعتمد بدوره على مقدار سقوط الأمطار فى المناطق المختلفة .

(٢٥) الحيوانات واللبن والبيض والدجاج .

(٢٦) سيلاحظ أن هذا الجدول والجداول التالية يشتمل على ثلاثة عشر دولة عربية فقط . والسبب فى ذلك أن الدول العربية الأخرى مثل دولة الامارات العربية وقطر وعمان والبحرين والكويت ليست دولا منتجة للحبوب . وعلى ذلك فأن الجداول تعطى صورة كاملة لانتاج الحبوب بالنسبة لجميع الدول العربية .

(٢٧) على سبيل المثال الجازون والشوفان ومخلوط الحبوب .

(٢٨) أنظر ملحق رقم ٢ .

(٢٩) اننى أستخدم هنا هذا المصطلح فى معناه المحدد الضيق فى النظرية الاقتصادية . يشير قانون زيادة التكاليف الى موقف يكون فيه الزيادة فى وحدة الانتاج تكلف أكثر فى انتاجها عن تكلفة كل وحده منتجة سابقة .

(٣٠) أنظر J.Viner نظرية الاتحادات الجمركية ١٩٥١ .

(٣١) ان التنمية الاقتصادية عبارة عن نشاط يحدث أثناء الوقت واذا حدث تكامل اقتصادى بين الدول وكان له تأثير مفيد صافى على عملية التنمية نفسها فانه يقال ان هناك استفادة ديناميكية وليست استاتيكية .

(٣٢) يعنى ذلك ان زيادة الدخل بنسبة س٪ يؤدى الى زيادة فى كمية الطلب أعلى من س٪ .

(٣٣) يعتبر زيت الفول السودانى زيت مائدة عالى الجودة . ومما يذكر هنا أنه منذ الحرب العالمية الثانية فان امدادات الزيوت النباتية محدودة الى درجة أن زيوتا أخرى مثل زيت السمسم والذى كان يعتبر من زيوت الصناعة أصبح يكرر الآن كزيت مائدة .

(٣٤) على سبيل المثال عندما تنشأ المعاصر الحديثة فان انتاج الزيت من كمية معينة من الفول السودانى ستزيد الانتاج المتحصل عليه عن الطرق التقليدية القديمة .

(٣٥) سأتناول هذا الموضوع فى الفصل الأخير .

(٣٦) يشير التداخل هنا الى التأخير المحتمل لاستثمار معين على الاستثمارات الأخرى .

(٣٧) ان الاستهلاك الأساسى للغذاء فى هذه الدول منخفضا وبالتالى فانه بارتفاع الدخل وزيادة القوة الشرائية سيزداد الطلب على الغذاء كثيرا .

(٣٨) أنظر الفصل التالى .

الملاحق

● الملحق الأول

المجاعات المسجلة حتى سنة ١٩٦١

التاريخ	المنطقة	التعليق
حوالى ٣٥٠٠ قبل الميلاد	مصر	أول مرجع مكتوب عن المجاعة •
٤٣٦ قبل الميلاد	روما	ألقى آلاف البشر الجائعين بأنفسهم فى نهر تيبر
٣١٠ بعد الميلاد	انجلترا	٤٠٠٠٠ من الموتى
٩١٨/٩١٧	الهند كشمير	وفيات كثيرة غطت سطح الماء فى نهر جيلم « بالجثث » وأصبحت الأرض مغطاة بكثرة العظام فى كل اتجاه حتى أصبحت كأنها مدفن كبير مما سبب ذعرا شديدا للجميع •
١٠٧٢/١٠٦٤	مصر	انخفاض حاد في فيضان النيل لمدة سبع سنوات وصلت المجاعة الى حد أكل لحوم البشر (الافتراس).
١٠٦٩	انجلترا	غزو النورمان ــ أكل لحوم البشر (الافتراس)
١٢٣٥	انجلترا	٢٠٠٠٠ ميت فى لندن وأكل الناس قلف الأشجار والحشائش •
١٣١٧/١٣١٥	وسط غرب أوربا	نتجت عن أمطار غزيرة فى ربيع وصيف عام ١٣١٥ • وصلت نسبة الوفيات من المجاعات والأمراض الى أكثر من ١٠٪ في مناطق واسعة •

التاريخ	المنطقة	التعليق
١٣٣٣	الصين	مجاعة عظمى • سجلت ٤مليون ميت فى منطقة واحدة فقط، وربما كانت مصدر الموت الأسود فى أوربا •
١٣٤٨/١٣٤٧	ايطاليا	مجاعة أعقبها «الموت الأسود»
١٥٥٧	روسيا	على نطاق واسع ولكن بصفة خاصة فى فولجا العليا « شديدة جدا وماتت اعداد كبيرة جدا فى المدن والقرى وعلى جوانب الطرقات » نتجت عن الأمطار والبرد الشديد •
١٥٩٨/١٥٩٤	الهند	وفيات كثيرة ، افتراس وعدم القدرة على التخلص من الجثث — الطاعون •
١٦٠٠	روسيا	٥٠٠٠٠٠ موتى وطاعون أيضا
١٦٣٠	الهند ديكان	أثناء حكم شاه جان بانى تاج محل الذى قام بتقديم المساعدات — حروب — باع الآباء ابناءهم • ٣٠٠٠٠ ماتو فى مدينة واحدة جفاف شديد تتبعه فيضانات •
١٦٥٢/١٦٥٠		أمطار غزيرة وفيضانات عالية « أكل الناس الرماد ومات الكثيرون بالرغم من سماح القيصر باستيراد الحبوب • لم تسمح الأسعار المرتفعة للحبوب بشراء البذور •

التاريخ	المنطقة	التعليق
١٦٧٧	الهند حيدر أباد	نسبة وفيات عالية جدا . نتيجة لأمطار غزيرة جدا « وقضى على كل الناس نتيجة للمجاعة فيما عدا اثنين أو ثلاثة فى كل قرية» .
١٦٩٣	فرنسا	مجاعة مؤلمة وصفها فولتير
١٧٦٩	فرنسا	يقال أن ٥ ٪ من السكان قد ماتوا
١٧٧٠/١٧٦٩	الهند (بنجاب)	تسببت من الجفاف وقد قدر عدد الموتى بحوالى من ٣ مليون (أى عشر عدد السكان) الى ١٠ مليون (أى حوالى ثلث عدد السكان) .
١٧٧٠	أوربا الشرقية	سببت المجاعات والأمراض موت ١٦٨٠٠٠ نسمة في بوهيميا، ٢٠ ألف فى روسيا وبولندا
١٧٧٥	جزر الرأس الأخضر	مجاعة عظمى ومات ١٦٠٠٠ نسمة
١٧٩٢/١٧٩٠	الهند : بومباى وحيدر أباد ، أودسا ومدراس وبجورات	مجاعة الجمجمة وقد سميت كذلك لأن عدد الموتى كان كثيرا لدرجة لم يمكن دفنهم .
١٨٠٤/١٨٠٣	غرب الهند	افتراس Locusts نتجت من الجفاف والحرب وهجرة الجائعين ، ماتت الألوف من البشر .
١٨٣٨/١٨٣٧	شمال غرب الهند	الجفاف ــ مات ٨٠٠ألف نسمة
١٨٥١/١٨٤٦	أيرلندا	مجاعة البطاطس العظمى ١٠ مات مليون نسمة من الجوع والمرض وهاجر عدد أكبر .

١٨٦٦	الهند البنجاب ـ وأودسا	سوء توزيع المطر ـ موت ٥ر١ مليون نسمة .
١٨٧٠/١٨٦٨	الهند : راجبوتانا وشمال غرب الهند والمقاطعات الوسطى والبنجاب وبمباى	الجفاف ، مجاعة تلتها حمى ، قدر عدد الضحايا بحوالى ربع الى ثلث عدد السكان فى راجبوتانا ، وفى احدى المناطق نفق ٩٠٪ من الماشية نقص شديد فى الماء اللازم للطهى والشرب .
١٨٧٥/١٨٧٤	أسيا الصغرى	موت ١٥٠ ألف نسمة
١٨٧٨/١٨٧٦	الهند	الجفاف . تتأثر أكثر من ٣٦ مليون نسمة وقدر عدد الموتى بحوالى ٥ ملايين نسمة .
١٨٧٩/١٨٧٦	شمال الصين	جفاف لمدة ٣ سنوات . بيعت الأطفال . قدر عدد الضحايا بحوالى ٩ ملايين الى ١٣ مليونا .
		الجفاف ـ مات حوالى مليون نسمة .
١٨٩٤/١٨٩٢	الصين	الجفاف ـ انتشار الأمراض .
١٨٩٧/١٨٩٦	الهند	قدر عدد الموتى بحوالى ٥ ملايين نسمة وقد نجحت حملات الانقاذ فى مناطق كثيرة .
١٩٠٠/١٨٩٩	الهند	الجفاف . حملات انقاذ مكثفة الا أنه مات جوعا حوالى ١ر٢٥٠ر٠٠٠ نسمة وفى تقدير آخر اشتمل على تأثير

		المرض ، كان عدد الضحايا حوالى ٣ر٦٥٠ر٠٠٠ ٠
١٩٢١/١٩٢٠	شمال الصين	الجفاف ٠ وقد تأثر ٢٠ مليون نسمة مات منهم ٥٠٠٠٠٠ نسمة ٠
١٩٢٢/١٩٢١	الاتحاد السوفيتى خاصة أوكرانيا ومنطقة الفولجا	الجفاف ٠ وقد طلب مكسيم جوركى المساعدة من الولايات المتحدة ٠ وقد تأثر حوالى ٢٠ مليون الى ٢٤ مليون نسمة وقدر عدد الموتى بحوالى ١ر٢٥٠ر٠٠٠ الى ٥ ملايين نسمة ٠
١٩٢٩/١٩٢٨	الصين : شينسى وهانون وكانسو	تشبه فى حجمها وشدتها المجاعة العظمى لعام ١٨٧٨/١٨٧٧ بالرغم من أنه بسبب ضحايا السكك الحديدية كانت أقل حدة وفى شينسى وحدها قدر عدد الضحايا بحوالى ٣ مليون نسمة ٠
١٩٣٤/١٩٣٢	الاتحاد السوفيتى	نتجت عن انشاء المزارع الجماعية والاستيلاء الجبرى على المزارع ٠ تخلص المزارعين من مواشيهم ٠ قدر عدد الموتى بحوالى ٥ مليون نسمة ٠
١٩٤٣/١٩٤١	اليونان	الحرب ٠ قدر عدد الضحايا نتيجة للموت وانخفاض نسبة المواليد بحوالى ٤٥٠٠٠٠ نسمة ٠

١٩٤١/١٩٤٢	وارسو	الحـــرب . المـــوت جوعا اما مباشرة أو بطريقة غيرمباشرة قدر عدد الضـــحايا بحوالى ٤٣٠٠٠ نسمة .
١٩٤٣	رواند ـ أوراندى	موت مابين ٣٥٠٠٠ الى ٥٠٠٠٠ نسمة
١٩٤٣/١٩٤٤	الهند : البنجال	الجفاف . قطعت بورماامدادات الأرز بسبب الحرب . مات حوالى ١ر٥ مليون نسمة .
١٩٤٧	الاتحاد السوفيتى	أعلن عنها خورشوف عام ١٩٦٣ وهو ينتقد سياسة ستالين ومولوتوف حين قال « لقـد كانت سياستهم بهذاالشكل لقد باعوا الحبـــوب للدول الأجنبية بينما كان الناس فى بعض المناطق يعانون من الانتفاخ الناجم من الجوع وكانوا يموتون لعدم وجود الخبز » . (صحيفة برافدا فى ١٠ ديسمبر ١٩٦٣) .
١٩٦٠/١٩٦١	جمهـور الكونجعو (كاساى)	نتيجة الحرب الأهلية

دائرة المعارف البريطانية
المصدر :

● الملحق الثـــانى

تعداد سكان العالم العربى
(بالمليون)

الدولة	العدد
الجزائر	١٦ر١
مصر	٣٨ر٠
ليبيا	٢ر١
المغرب	١٨ر٠
السودان	١٧ر٩
تونس	٥ر٨
البحرين	٠ر٢
العراق	١١ر٢
الأردن	٢ر٦
الكويت	١ر٠
لبنان	٣ر١
عمان	٠ر٧
قطر	٠ر١
العربية السعودية ١	٨ر٧
سوريا	٧ر١
دولة الامارات العربية المتحدة	٠ر١
الجمهورية العربية اليمنية	٦ر٤
جمهورية اليمن الديمقراطية	١ر٤
المجموع	١٤٠ر٥

● الملحق الثالث

تبين الملاحق من رقم ٣ الى ٦ انتاج محاصيل الحبوب في أقطار العالم العربى

القمح

المحصول بالكيلوجرام لكل هكتار

الدولة	١٩٦١–٦٥ المتوسط	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤
الجزائر	٦٣٧	٨٣٧	٥١٢	٤٢٥
مصر	٢٦٢١	٣٠٩١	٣٥٠٣	٣٤٤٧
العراق	٧٠١	١٥٤٤	٨٢٨	٨٢٠
الاردن	٦٧١	٩٤٥	٤٤٥	١٠٢٣
لبنان	٩٣٩	١٢٦١	١١٠٠	١٢٠٠
ليبيا	٢٤٥	٣٧٩	٤٥٢	٦٠٩
المغرب	٨٤٧	١٠٨١	٧٧٢	٩٦٧
العربية السعودية	١٣٠٠	١٢٠٠	١٢٠٠	١٣٤٦
السودان	١٣٠٨	١٢٤٨	١٤٥٩	١٣٤٨
سوريا	٧٨٣	١٣٣٥	٤٠٢	١٠٦١
تونس	٤٩٤	٧٠٢	٧٧٦	٨١٠
الجمهورية العربية اليمنية	١٠٠٠	١٠٨٠	١٠٠٠	١١٨٣
جمهورية اليمن الديمقراطية	٢٠٢٥	١٠٧١	١٠٧١	١٠٠٠

● الملحق الرابع

الشـــعير

المحصول بالكيلوجرام لكل هكتار

الـــدولة	١٩٦١ــ٦٥ المتوسط	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤
الجـــزائر	٥٨٧	٩٢١	٦٩٦	٧٥٠
مصـــر	٢٦١٤	٢٦٧٥	٢٦٨٥	٣٠٦١
العـــراق	٩٢٥	١٤٥٢	٩٩٥	١٠٢٧
الاردن	٦٨٩	٥٦١	٣٠٨	٥٨٣
لبنـــان	٩٦٨	٩٦٦	٨٨٨	١٠٠٠
ليبيـــا	٢٤٨	٧١٠	٧١٤	٣٣٣
المغـــرب	٨٠٨	١٢٦١	٦١٦	١١٩٦
العربية السعودية	١٠٤٦	١٦٠٠	١٥٠٠	١٥٧١
السودان	—	—	—	—
سوريا	٨٧٧	١١٩٧	١١٢	٩٤٠
تونس	٢٨٦	٦١٣	٥٢٥	٨٨٢
الجمهورية العربية اليمنية	١٠٠٠	١٢٤٥	١٠٣٤	١٣٥٣
جمهورية اليمن الديمقراطية	٢٢٥٥	٢٩١٧	٢٩١٧	٢٩١٧

الذرة الشامية

المحصول بالكيلوجرام لكل هكتار

الـــدولة	١٩٦١–٦٥ المتوسط	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤
الجـــزائر	٩٦٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
مصـــر	٢٨٢٤	٣٧٤٧	٣٦٠٥	٣٨٣٥
العـــراق	١١٧٦	١٧٧٠	١٧٨٦	١٧٨٠
الاردن	—	—	—	—
لبنـــان	٢٠٢٦	١٠٣٠	٧٢٦	١٠٠٠
ليبيـــا	١٢١٤	٨٤١	٩٢٦	٨٣٣
المغـــرب	٧٩٦	٧٦٤	٤٨٧	٨٧٠
العربية السعودية	٥٠٠٠	٥٢٠٠	٥٥٠٠	٥٥٠٠
السودان	٦٥٦	٩٧٠	٦١٢	٦٦٧
ســـوريا	١٠٤٣	١٣٠٣	١٣٢٨	١٤٦٢
تونس	—	—	—	—
الجمهورية العربية اليمنية	٤١١٥	١١٧٥	١٢٧٥	٢٠٠٠
جمهورية اليمن الديمقراطية	٢٥٠٠	١٦٠٠	١٥٠٠	١٦٨٠

● الملحق السادس

الأرز

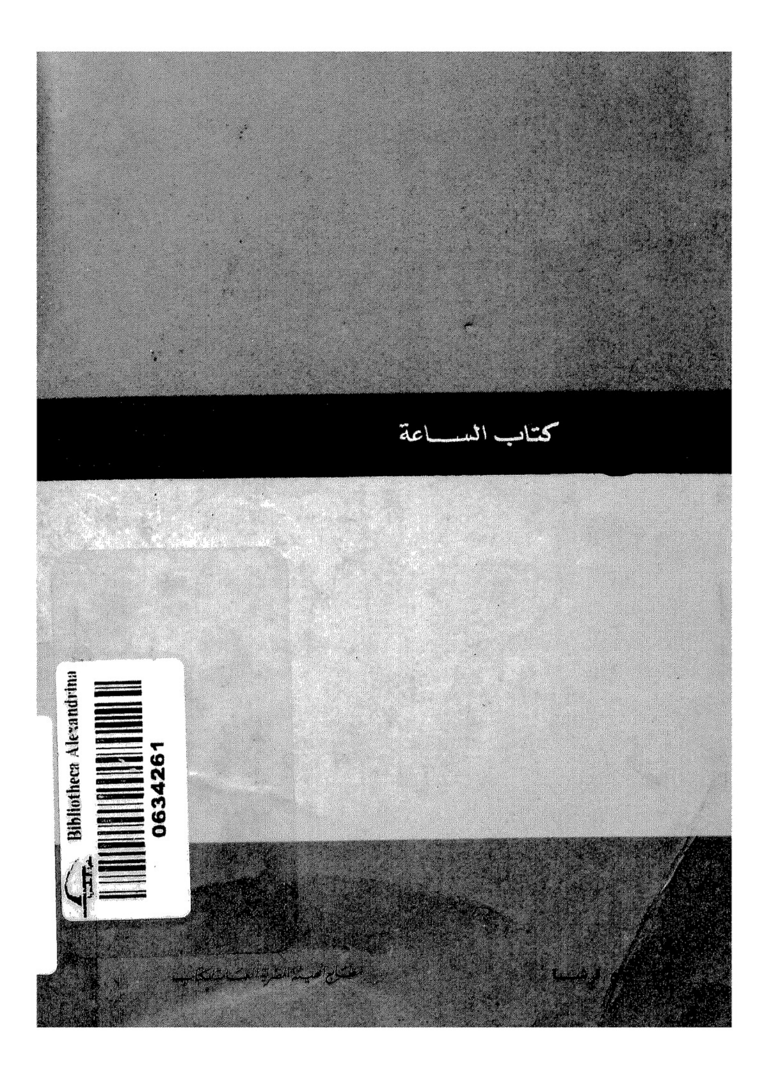
المحصول بالكيلوجرام لكل هكتار

الدولة	١٩٦١-٦٥ متوسط	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤
الجزائر	٤٠٣٢	٢٥٧١	٢٦١٩	٢٤٢٩
مصر	٥٣٠٧	٥٢٠٨	٥٤٣٠	٤٨٩٨
العراق	١٥٩٩	٢٩٧٨	٢٤٤٩	٢٨٩٥
الاردن	—	—	—	—
لبنان	—	—	—	—
ليبيا	—	—	—	—
المغرب	٤٠٨٣	٤٤٨٤	٥٢٣١	٤٧٣٧
العربية السعودية	—	—	—	—
السودان	٩٨٩	٩٩٢	١٠٩٩	١٢٧٣
سوريا	—	—	—	—
تونس	—	—	—	—
الجمهورية العربية اليمنية	—	—	—	—
جمهورية اليمن الديمقراطية	—	—	—	—

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٧٧/٤١٧١

ISBN ٩٧٧ ٢٠١ ٣٥٣ ١


كتاب الساعة
Bibliotheca Alexandrina
06334261
مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب